المعهد الديمقراطي الوطني

التقرير النهائي حول الانتخابات التشريعية المغربية

لسابع شتنبر 2007

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

التقرير النهائي حول الانتخابات التشريعية المغربية

لسابع شتنبر 2007

حقوق النشر: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) 2008 كل الحقوق محفوظة. يسمح بنسخ أجزاء من هذا العمل و/أو ترجمتها لأغراض غير تجارية شريطة التذكير بأن المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هو مصدر الوثيقة وإرسال نسخ من الأجزاء المترجمة للمعهد.

2030 M Street NW
Washington DC
20036-3306
tel: +1(202)728 5500
fax: +1(202)728 5520
www.ndi.org

الفهرس

شكر 1

تمهيد 2

ملخص الاستنتاجات والتوصيات 3

السياق العام 6

مظاهر الضعف الهيكلي 9

الاستنتاجات 11

التحضير للانتخابات 11

يوم الاقتراع 15

فترة ما بعد الانتخابات 18

التوصيات 19

الملاحق

أ. التصريح التمهيدي بعيد الاقتراع 24

ب. ملخص لنتائج الانتخابات حسب الدوائر الانتخابية 34

ت. ملخص لنتائج الانتخابات حسب الأحزاب 39

ث. نظرة عن النظام الانتخابي المغربي 41

ج. بيان الوفد الدولي قبل الاقتراع 43

ح. ملخص لنتائج المجموعات البؤرية لفترة ما قبل الانتخابات 53

خ. أعضاء الوفد الدولي الذي زار المغرب قبل الانتخابات 58

د. أعضاء وطاقم الوفد الدولي لمراقبة الانتخابات 59

ذ. صور للوفد الدولي لمراقبة الانتخابات 70

ر. قائمة بالألفاظ الأوائلية 76

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) منظمة ذات أهداف غير ربحية تعمل من أجل تعزيز وتنمية الديمقراطية عبر العالم. يستعين المعهد بشبكة دولية من الخبراء المتطوعين لتقديم مساعدة عملية لقيادات المجتمع المدني والسياسي بهدف النهوض بالقيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية. يشتغل المعهد مع الديمقراطيين في كل جهات العالم لبناء منظمات سياسية ومدنية ولحماية الانتخابات والرفع من مستوى مشاركة المواطنين وتشجيع الانفتاح وروح المسؤولية في تدبير الشأن العام.

تنبني الديمقراطية على مؤسسات تشريعية تمثل المواطنين وتراقب الجهاز التنفيذي، وعلى جهاز قضائي مستقل يحمي دولة الحق والقانون، وعلى أحزاب سياسية منفتحة ومسؤولة، وعلى انتخابات يقوم الناخبون من خلالها باختيار ممثليهم في الحكومة بحرية. ويعمل المعهد كأداة محفزة للتنمية الديمقراطية حيث يدعم المؤسسات والعمليات التي تساعد على ازدهار الديمقراطية.

بناء منظمات سياسية ومدنية: يعمل المعهد من أجل بناء مؤسسات تتمتع بالاستقرار وبقاعدة واسعة كأساس لتثبيت ثقافة مواطنة قوية. فالديمقراطية تعتمد فعلا على مثل هذه المؤسسات التي تلعب دور الوسيط وتعتبر صوت المواطنة الواعية، إذ تربط المواطنين بمؤسسات الدولة وفيما بينهم عبر تمكينهم من وسائل المشاركة في السياسات العمومية.

حماية الانتخابات: يشجع المعهد على إقامة انتخابات ديمقراطية وشفافة. في هذا الصدد، طلبت أحزاب سياسية وحكومات من المعهد القيام بدراسة للأنظمة الانتخابية وتقديم التوصيات بشأنها. ويقدم المعهد أيضا مساعدة فنية للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في مجال تنظيم حملات التوعية الموجهة للناخبين وبرامج لمراقبة الانتخابات. ويعتبر المعهد رائدا في مجال مراقبة الانتخابات حيث سبق له أن شكل عدة بعثات دولية للقيام بعملية مراقبة الانتخابات في العشرات من البلدان، للتأكد من أن نتائج الانتخابات تعكس فعلا إرادة الناخبين.

تعزيز الشفافية وروح المسؤولية: يستجيب المعهد لطلبات المسؤولين الحكوميين والبرلمانات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى الحصول على استشارات حول مختلف القضايا، من الأنظمة التشريعية إلى الخدمات المقدمة إلى الناخبين أو إشكالية العلاقات بين السلطات المدنية والعسكرية في إطار نظام ديمقراطي. ويساعد المعهد في عملية بناء مؤسسات تشريعية وحكومات محلية تتميز بالفعالية والمهنية وروح المسؤولية والانفتاح والتجاوب مع مواطنيها.

يلعب التعاون الدولي دورا أساسيا في تعزيز الديمقراطية بشكل فعال وناجع، ويساعد على بعث رسالة عميقة إلى الديمقراطيات الحديثة والناشئة مفادها أن مآل الأنظمة المستبدة هو العزلة والخوف من العالم الخارجي، في حين يمكن للأنظمة الديمقراطيات أن تعتمد على تحالفات دولية وعلى مساعدة فاعلة. يقع المقر المركزي للمعهد بالعاصمة الأمريكية واشنطن ويتوفر المعهد على مكاتب محلية في كل جهات العالم، كما يستعين المعهد، بالإضافة إلى قدرات أعضاء طاقمه، بخبراء متطوعين من مختلف بلدان العالم جلهم يمتلكون خبرة واسعة في مجال الممارسة الديمقراطية في بلدانهم ويشتركون في الرؤية حول البناء الديمقراطي.

شـــكـــر

يسر المعهد أن يعبر عن تقديره للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وللعديد من المسؤولين الحكوميين والمرشحين وقياديي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والعاملين بمكاتب التصويت الذين ساعدوا على تسهيل عمل وفدي المراقبين الدوليين سواء قبل أو أثناء يوم الاقتراع. كما يطيب للمعهد أن يشكر المواطنين المغاربة على حرارة ترحيبهم وكذا العديد من الناخبين الذين تحدثوا مع أعضاء من الوفدين.

ويعبر المعهد عن امتنانه لوفد المراقبين الدوليين المتكون من 52 عضوا الذين تطوعوا بوقتهم وخبرتهم والذين ساهم كل واحد منهم في نجاح أعمال هذه البعثة. قام أعضاء الوفد الذين يمثلون 19 بلدا، بزيارة المغرب من 3 إلى 10 سبتمبر. وخلال إقامة الوفد بالمغرب، تم نشر 26 فريق من المراقبين عبر 12 جهة من جهات البلاد، كما زار أعضاء الوفد 375 مكتب تصويت و22 مكتب مركزي و12 مكتب على مستوى العمالات والأقاليم، حيث تمكنت هذه الفرق من رصد جزء من عملية فرز الأصوات. كما التقى أعضاء الوفد بممثلين عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والسلطات المكلفة بالانتخابات وصحافيين وجامعيين.

ويود المعهد أيضا أن يشكر قيادة الوفد المشكلة من السيد عبد الرحمان أبو عرفة، مدير منتدى الفكر العربي (الأراضي الفلسطينية)، والسيد بول ديوار، عضو في البرلمان (كندا)، والسيد جورج كيروكا، الرئيس الأسبق لبوليفيا والعضو بنادي مدريد، والسيدة هيلين شيرير، الوزيرة السابقة للإرث الكندي، والسيدة سالي شيلتن—كولبي، سفيرة سابقة للولايات المتحدة الأمريكية ونائبة الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والسيدة جودي بار طوبينكا، أمينة سابقة للخزينة وعضوة بمجلس الشيوخ عن ولاية الينيوا (الولايات المتحدة الأمريكية)، والسيدة لوزويس فان دير لان، عضو سابق في البرلمان الأوربي (هولندا)، والسيد ليسلي كامبل، منتسب رئيسي ومدير برامج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمعهد الديمقراطي الوطني (كندا).

ويعبر المعهد أيضا عن تقديره لأعضاء الوفد الخمسة الذين زاروا المغرب في فترة ما قبل الاقتراع من 9 إلى 15 غشت والذين ساهموا في الجهود المبذولة لإنجاح عمل وفد المراقبين الدوليين وفي الإعداد لهذا التقرير. إضافة إلى ذلك، يعبر المعهد عن امتنانه لكل من جمعية 2007 دابا والنسيج ولمؤسسة ديموكراسي ريبورتينغ انترناشنل (DRI) التي قدمت كلها، بتقاريرها ومساهماتها، مساعدة ثمينة لكلا الوفدين الدوليين ولهذا التقرير. ويعود الفضل في إنجاز هذا البرنامج إلى المنحة التي قدمتها مبادرة الشراكة للشرق الأوسط (MEPI) لكتابة الدولة الأمريكية.

تمهيد

نظم المغرب في السابع من شتنبر 2007 انتخابات تشريعية طبعها النظام والشفافية. وبالرغم من أهمية الخلفية العامة للانتخابات وبعض المشاكل الفنية التي يستعرضها هذا التقرير، فقد جرى الاقتراع في ظروف جيدة بما في ذلك عملية فرز الأصوات والإعلان السريع عن نتائج الانتخابات عن كل دائرة انتخابية.

غير أن ما ميز هذه الانتخابات هو النسبة المنحفضة للمشاركة وكذا نسبة الأصوات البيضاء أو اللاغية أو الاحتجاجية. سجل حوالي 78 بالمائة من المغاربة البالغين سن التصويت أنفسهم في سجل الناخبين، إلا أن 37 بالمائة منهم فقط قام بالتصويت يوم الاقتراع. كما أن 19 بالمائة ممن صوتوا على اللوائح المحلية و28 بالمائة ممن صوتوا على اللوائح الوطنية كانت أصواتهم بيضاء أو لاغية أو احتجاجية. وتظهر هذه النتائج أن أقل من 24 بالمائة من المغاربة البالغين سن التصويت أدلوا بأصواتهم بشكل صحيح بالنسبة للوائح المحلية وأقل من 21 بالمائة منهم صوتوا بشكل صحيح على اللوائح الوطنية. وقد فاق عدد الأصوات البيضاء أو اللاغية في مجموع تراب المملكة عدد الأصوات التي حصل عليها كلا الحزبين اللذين فازا بأكبر عدد من الأصوات. (أنظر الملحق أ، التصريح التمهيدي بعيد الانتخابات وكذا الملحق ب الخاص بملخص لنتائج الانتخابات حسب كل دائرة انتخابية). وبالرغم من التحسن الملحوظ في الانفتاح السياسي والحريات العامة بالمغرب خلال العشر سنوات الأخيرة والنظام الذي ساد يوم الاقتراع، إلا أن نسبة المشاركة المنخفضة والعدد الكبير للأصوات البيضاء أو اللاغية أو الاحتجاجية يطرح مسألة محورية : "ما هي الأعراض التي يشكو منها النظام السياسي في المغرب؟"

ثمة نظريتين على الأقل تحاولان الإجابة على هذا التساؤل. النظرية الأولى مفادها أن الأحزاب السياسية ومرشحيها فشلوا في إقناع الناخبين ببرامجهم ويتحملون بذلك مسؤولية ضعف النظام السياسي بالبلاد. وتحمل النظرية الثانية مسؤولية هذا الوضع إلى نظام الحكم في المغرب المرتكز على النظام الملكي مما يحد من سلطات الغرفة الأولى المنتخبة في البرلمان، إضافة إلى نظام الاقتراع الذي يشجع على تشتت هذه السلطات ويؤدي إلى إضعاف نفوذ الأحزاب السياسية مما يقود إلى تراجع ثقة الناخبين بالمنتخبين والمرشحين والأحزاب السياسية.

ويبدو في جميع الأحوال أن النظام السياسي الحالي يعمل على تكريس حالة الضعف التي تعاني منها الأحزاب السياسية والبرلمان، مما يزيد من حدة تراجع ثقة الناخبين تجاه هذه الهيئات. ونتيجة لذلك، يبدو أن الناخبين عبروا عن عدم ارتياحهم لجمود الأوضاع ببلادهم عبر النسبة الكبيرة من الممتنعين عن التصويت وكذا عدد الأصوات الاحتجاجية. ويتعين على السلطات المغربية إذا كانت تود إشراك غالبية المواطنين في العملية السياسية لبلادهم أن تقوم بإصلاحات سياسية كبيرة تروم تعزيز دور الهيئات المنتخبة وتمكين المنتخبين من سلطات حقيقية إضافة إلى تمتين الروابط بين الأحزاب السياسية والمسؤولين المنتخبين والهيئة الناخبة مما من شأنه أن يعزز دور المساءلة.

ليس من اختصاص منظمات من قبيل المعهد الديمقراطي الوطني أن تحدد طبيعة الإصلاحات التي يتعين تنفيذها لتحقيق الأهداف المذكورة، غير أن المعهد قادر على تقديم دعمه لهاته الجهود الإصلاحية وكذا مقترحاته للفاعلين السياسيين المغاربة في إطار بحثهم عن أفضل الخيارات الممكنة على درب الإصلاح السياسي الذي يستهدف جلب غالبية المواطنين المغاربة للمشاركة في الحياة السياسية لبلادهم. وفي الوقت الذي يسلط هذا التقرير الضوء على المجالات التي يمكن تحسينها فيما يخص العملية الانتخابية التي قطعت أشواطا كبيرة على درب المصداقية، فإنه يركز بالأساس على حاجة المغاربة إلى القيام بإصلاحات سياسية تروم بالأساس إعادة الثقة إلى المتخلفين عن التصويت يوم الاقتراع وكذا أولئك الذين أدلوا بأصوات بيضاء أو احتجاجية كتعبير منهم عن الإستياء من الوضع السياسي الحالي ببلادهم.

ملخص الاستنتاجات

- تم الإعداد للانتخابات من الناحية الفنية بمهنية بالغة وفي إطار احترام المعايير الدولية في هذا المجال. غير أن تقسيم الدوائر الانتخابية خلق فوارق كبيرة في أعداد الناخبين بالمقارنة مع عدد ممثليهم، مما يخالف مبدأ التمثيل العادل.

- تمت عملية تسجيل الناخبين بشكل سلس واستلمت الأحزاب السياسية نسخا من اللوائح الانتخابية. غير أن مسألة توفير نسخ من سجلات الناخبين لدراستها ومراقبتها ليست واردة في قانون الانتخابات مما يطرح عددا من التساؤلات حول شفافية إعداد هذه السجلات ولاسيما بعد المراجعة الاستثنائية التي عرفتها سجلات الناخبين قبيل يوم الاقتراع بوقت قصير.

- قامت الحكومة المغربية والهيئات غير الحكومية بجهود جبارة لتوعية الناخبين وتعبئتهم خلال الفترة السابقة لموعد الاقتراع.

- تمت عملية إختيار المرشحين بشكل سلس رغم بعض الشكاوى المعبر عنها داخل الأحزاب السياسية والتي لم تكن موضوع تدخل خارجي. غير أنه من المؤسف ملاحظة أن هذا المسار لم يفض إلى الرفع من نسبة ترشيح النساء بالمقارنة مع التقدم الكبير المحرز خلال انتخابات 2002، إذ تراجعت نسبة تمثيلية النساء من 35 مقعدا في البرلمان السابق إلى 34 مقعدا في البرلمان الحالي.

- نظم عدد من الأحزاب السياسية حملات انتخابية جيدة ترتكز على برامج واضحة. وبالنظر إلى طبيعة نظام الاقتراع والنزوع الطبيعي إلى التركيز على سباق الأعيان في الحقل السياسي، انصب الاهتمام خلال الانتخابات الأخيرة على التنافس السياسي الذي احتدم بين شخصيات وازنة في عدد من أقاليم البلاد بدل التركيز على برامج الأحزاب على المستوى الوطني.

- ضمنت وسائل الإعلام تغطية واسعة للعملية الانتخابية، كما خصصت للأحزاب السياسية والمرشحين للانتخابات حصصا كافية من ساعات البث الإعلامي. غير أن الاقتراع تم على خلفية اتسمت بتضييق الخناق على مجال إعلامي شهد تقدما ملحوظا على درب حرية التعبير والممارسة الإعلامية.

- تمت إدارة الانتخابات يوم الاقتراع بشكل محكم. وتمثلت أهم الصعوبات في الناخبين الذين لم يستلموا بطاقات الناخب قبل موعد الاقتراع مما طرح مشكل الحصول على تلك البطاقات بمكاتب التصويت يوم الاقتراع. كما صعب على الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الولوج إلى عدد كبير من مكاتب التصويت يوم الاقتراع.

- تابع مراقبو الأحزاب السياسية جميع مراحل يوم الاقتراع وساهم وجودهم في مكاتب التصويت في تعزيز الانطباع بأن إدارة الانتخابات كانت شفافة بشكل عام.

- لم يستلم مراقبو الانتخابات المحليين شارات المراقبين وتصاريحهم لمعاينة عملية الاقتراع إلا ليلة يوم الاقتراع، كما لم تفلح الإدارة في وضع ضوابط وإجراءات واضحة للمراقبين المحليين في وقت متقدم عن تاريخ الاقتراع.

- يمثل التحدي الأكبر بالنسبة لنزاهة عملية الاقتراع في مزاعم شراء الأصوات. ولم يعاين أعضاء الوفد أية عملية من هذا القبيل وإن كان العدد الكبير من الشكاوى المقدمة بهذا الصدد يبعث على القلق.

- تمت عملية إحصاء الأصوات بشكل سلس وعامة تلقى مراقبو الأحزاب السياسية تقارير موقعة عن نتائج عملية التصويت بالمكتب الذي تم تعيينهم فيه. كما تم الإعلان عن نتائج الاقتراع بسرعة عن كل دائرة انتخابية. غير أنه ورغم المطالب المتكررة بعرض النتائج النهائية للتصويت مكتبا بمكتب إلا أنه يتعين على السلطات أن تقوم الآن بتقديم هذه المعطيات إلى العموم.

- أظهرت النتائج النهائية أن 37 بالمائة فقط من الناخبين المسجلين أدلوا بأصواتهم، و19 بالمائة من الأصوات المعبر عنها بالنسبة للوائح المحلية و28 بالمائة بالنسبة للوائح الوطنية كانت عبارة عن أصوات بيضاء أو لاغية أو احتجاجية. وقد كانت نسبة المشاركة في جميع الأحوال وحتى وفق المعايير الدولية ضعيفة للغاية في حين كانت نسبة الأصوات الاحتجاجية مرتفعة.

- ويساهم النظام السياسي القائم في المغرب في تعزيز الانطباع بين الناخبين بشأن محدودية الصلاحيات المخولة للغرفة الأولى للبرلمان حتى يمكنها التأثير على مجرى الأمور في البلاد وتغييرها.

- كما يؤدي الإطار الانتخابي العام في المغرب إلى تشتت القوى داخل الغرفة الأولى للبرلمان مما يساهم في ترسيخ الانطباع بكونها غير ذات فعالية.

ملخص التوصيات

- الشروع في حوار موسع للبحث في خيارات الإصلاحات السياسية الناجعة التي من شأنها أن تعيد ثقة الناخبين للمشاركة في العملية السياسية لبلادهم.

- دراسة إمكانية إدخال تعديلات على النظام الانتخابي بحيث يتم تفادي تشتت القوى داخل البرلمان.

- وضع آلية رسمية تخول الأحزاب السياسية مراقبة اللوائح الانتخابية وكذا كل تعديل يطرأ على هذه الأخيرة.

- دراسة إمكانية تمديد فترة الحملة الانتخابية الرسمية.

- تطوير نظام يسمح بتعزيز شفافية تمويلات الأحزاب السياسية.

- دراسة آليات تمكن أعضاء مكاتب التصويت والأشخاص الآخرين الذين قد يتواجدون بعيدا عن دوائرهم الانتخابية أو خارج البلاد يوم الاقتراع من التصويت.

- زيادة الاهتمام بالناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة حتى يتمكنوا من ولوج مكاتب التصويت يوم الاقتراع أو إيجاد آليات بديلة تمكنهم من الإدلاء بأصواتهم.

- الحرص على توضيح حقوق ومسؤوليات مراقبي عمليات الاقتراع المحليين والدوليين وذلك على مستوى قانون الانتخابات أو إجراءاته.

- دراسة إمكانية إحداث لجنة مستقلة للسهر على الانتخابات تتولى إدارة عمليات الاقتراع في المستقبل.

- دراسة آليات جديدة للرفع من مستوى المشاركة السياسية للنساء كمرشحات وممثلات للأحزاب السياسية وناشطات داخل الأحزاب ومشرفات على عملية الاقتراع.

- إعادة النظر في الإجراءات المتعلقة بالاقتراع لتلافي المشاكل التي تعرض لها الناخبون الذين لم يسحبوا بطاقات التصويت الخاصة بهم قبل يوم الاقتراع.

- الإعلان عن نتائج الاقتراع النهائية على مستوى كل مكتب من مكاتب التصويت.

- الحرص على معالجة الطعون الرسمية في نتائج الاقتراع في الدوائر الانتخابية بشكل سريع وشفاف.

يعد البربر السكان الأصليين للمغرب قبل وصول العرب إلى شمال إفريقيا في القرن السابع الميلادي. وعلى خلاف غالبية مناطق شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لم يكن المغرب يوما جزءا من الإمبراطورية العثمانية مما عزز شعور الانتماء الوطني عند المغاربة. وكان المغرب ما بين 1650 و1912 حينها مملكة مستقلة تحكمها سلالة العلويين. ورغم نجاح المغرب في رد جحافل العثمانيين إلا أنه اعتبر دائما بوابة للوصول إلى خيرات إفريقيا الطبيعية مما جعله هدفا من أهداف الاستعمار الأوروبي. واعتبارا من عام 1912 حتى عام 1956، خضع التراب الذي يعتبره المغاربة وطنهم لإدارة قوتين استعماريتين : إسبانيا في شمال البلاد وأقصى الجنوب وفرنسا في المناطق الوسطى منها.

تزعمت مجموعتان من المغاربة الإرهاصات الأولى لنضال المغرب من أجل استقلال البلاد عن فرنسا، حيث طالبت مجموعة أولى من الزعماء الذين عارضوا الوجود الفرنسي بالمغرب باستقلال البلاد وعودتها إلى تقاليدها الإسلامية، في حين ظهرت مجموعة ثانية تقدمت بنفس المطلب وأطلقت على نفسها اسم "المغاربة الشباب" وهم مجموعة من الشباب المثقفين والمتعلمين على الطريقة الغربية، غالبيتهم يقطنون بالحواضر، والذين أسسوا لأيديولوجية معادية للاستعمار وترتكز على مرجعية وطنية علمانية.

وينحدر أول حزب سياسي تأسس بالمغرب عام 1944 ألا وهو حزب الاستقلال من المجموعة الثانية وذلك على أساس أرضية تطالب باستقلال البلاد. وقد حظي الحزب بدعم صريح من قبل السلطان محمد الخامس الذي رفض التوقيع على عدد من المراسيم الفرنسية مما جردها من مشروعيتها القانونية. وفي عام 1953 قررت الإدارة الفرنسية إبعاد السلطان محمد الخامس إلى المنفى تعبيرا عن شجبها لدعم السلطان للحركة الوطنية المطالبة باستقلال البلاد وكذا رفضه توقيع عدد من المراسيم. ولم يزد الإجراء الفرنسي بإبعاد السلطان إلا في تعزيز صورته كبطل قومي. وعندما وعت فرنسا بأن سياستها تجاه المغرب وملكه محمد الخامس لم تؤت أكلها ولاسيما بعد تأجج الوضع في الجارة الجزائر عام 1955، قررت باريس السماح للسلطان بالعودة إلى بلاده. وفي عام 1956 تم إبرام اتفاق بين الفرنسيين والسلطان محمد الخامس الذي اعتلى عرشه من جديد كعاهل للمملكة المغربية المستقلة. وعرفت المراحل الأولى من الاستقلال نوعا من المنافسة السياسية بين الأحزاب السياسية والسلطان حول قيادة البلاد. غير أن الدور الذي لعبته الملكية في استقلال البلاد إضافة إلى الإدارة المركزية التي ورثها المغرب من فرنسا وحنكة السلطان في تدبير الأمور كلها عوامل ساهمت في تعزيز دور الملك المحوري في الحياة المغربية.

إذا كان محمد الخامس قد قرن اسمه باستقلال المغرب فإن خلفه الملك الحسن الثاني الذي اعتلى العرش عام 1961 رسخ دعائم السلطة الملكية عبر إحكام قبضته على المؤسسات العسكرية والسياسية والاجتماعية. كما ارتكز الملك الحسن الثاني على الروح الوطنية لدى شعبه خاصة عندما سعى إلى استرجاع الصحراء الغربية المتنازع عليها، بهدف استكمال وحدة البلاد. غير أن مواقف الملك الحسن الثاني خلال معظم سنوات حكمه اتسمت بالتشدد تجاه منافسيه السياسيين المحتملين على المستوى الداخلي. وبعد عقود من القمع والحكم الاستبدادي الذي أدى إلى تعليق الهيئات التشريعية لأكثر من مرة وإحكام السيطرة عليها من طرف أحزاب قريبة من القصر في غالب الأحيان، أطلق الملك الراحل عملية سياسية أكثر انفتاح في إطار ملكية ممركزة.

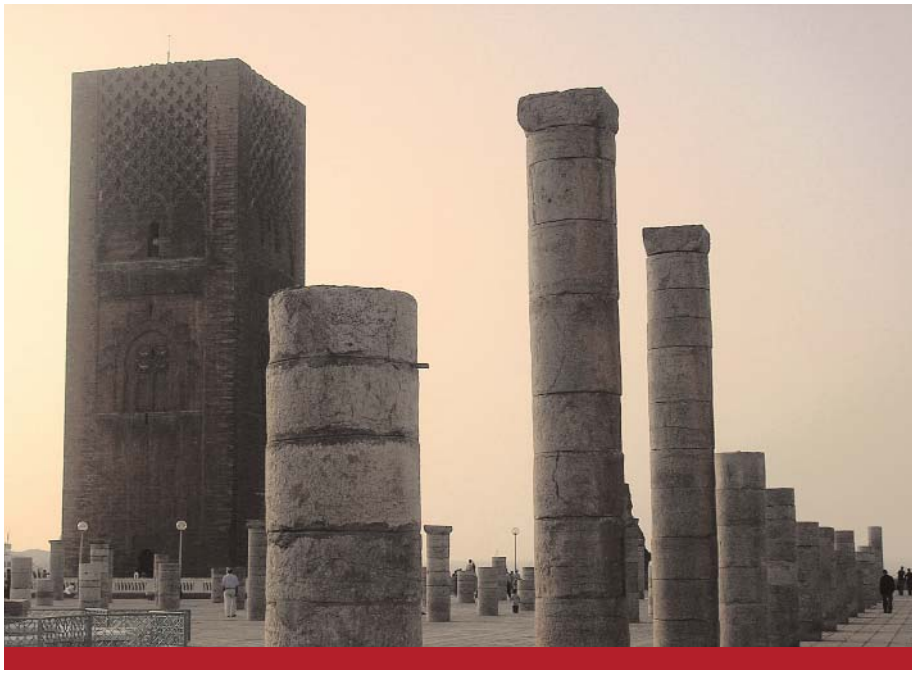

ومن بين مظاهر الانفتاح الذي أسسه الملك الحسن الثاني ظهور خطابات سياسية جديدة ذات توجهات إسلامية. ويعد أبرز ممثلي هذه الحركات الذي ظهر في شكل جديد وتحت اسم جديد، حزب العدالة والتنمية، الذي يرتكز على قيم إسلامية معتدلة. ورغم أن هذه الحركة كانت قائمة منذ مدة تحت أشكال متعددة، إلا أنها لم تشارك في العمليات الانتخابية إلا عام 1997. وثمة حركة إسلامية ثانية في المغرب ألا وهي جماعة العدل والإحسان التي لا تعترف بها السلطات المغربية كحزب سياسي والتي لا تعترف بدورها بشرعية الحكومة الحالية ولا بالنظام الملكي أو دستور البلاد، وتدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية. ويصعب تقييم حجم التأييد الذي يتلقاه هذا التنظيم، وإن كان معظم المحللين يعتبرونه هاما. وخلال الانتخابات البرلمانية لعام 1997، أعطى الملك الحسن الثاني انطلاقة عهد التناوب السياسي بتعيينه لأول مرة لوزير أول – عبد الرحمان اليوسفي خ من بين صفوف حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مع أن هذا الحزب كان يعد من المعارضين التقليديين للنظام والذي استطاع الفوز بأغلبية المقاعد في هذه الانتخابات.

وتواصلت جهود الانفتاح السياسي بعد اعتلاء الملك محمد السادس عرش البلاد عام 1999. وتم تعديل قانون الانتخابات في المغرب قبل تنظيم الانتخابات التشريعية لعام 2002 إذ تم التخلي عن نظام الأغلبية في دور واحد والقائم على أوراق التصويت متعددة وتعويضه بنظام التمثيلية النسبية باعتماد ورقة تصويت واحدة. وساهم التعديل في تبسيط إدارة العمليات الانتخابية بمكاتب التصويت وحد كذلك من ظاهرة شراء الأصوات. كما أحدث القانون الجديد نظام الدوائر الانتخابية متعددة المقاعد مع استعمال قاعدة أكبر بقية. وتمت هيكلة القانون الانتخابي في اتجاه ضمان تمثيلية نسبية متكافئة لكل من الأحزاب الوطنية الرئيسة وذلك ما تحقق على أرض الواقع.

وتشير البيانات إلى أن الانتخابات التشريعية لعام 2002 أديرت بشكل جيد مع سماح السلطات لأول مرة لعدد محدود من المراقبين المحليين بمراقبة عملية الاقتراع وتنظيم حملات توعية للناخبين بدعم من الدولة. كما اتفقت الأحزاب السياسية خلال الانتخابات التشريعية لعام 2002 على تخصيص حصص للمرشحات من النساء على مستوى اللائحة الوطنية مما ساهم في الرفع من عدد النساء الممثلات في البرلمان من نائبتين إلى 35 نائبة.

عين الملك محمد السادس بعد انتخابات عام 2002 الوزير الأول من خارج الأحزاب السياسية سبق للعاهل المغربي أن عينه وزيرا للداخلية عام 2001. وتم تشكيل تحالف حكومي مؤلف من أعضاء الكتلة خ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية – وحزبين آخرين – التجمع الوطني للأحرار وحزب الحركة الشعبية. وأصبح حزب العدالة والتنمية أهم حزب من أحزاب المعارضة.

وخلقت العملية السياسية التي تبلورت بعد الانتخابات التشريعية لعام 2002 ظروفا ملائمة لتعزيز حقوق الإنسان والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية بالبلاد من قبيل إصدار قانون الأسرة (المدونة سابقا) وإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة التي عالجت ملف انتهاكات حقوق الإنسان خلال العقود السابقة وذلك عبر عمليات تقصي الحقائق وجلسات الاستماع العمومية التي تم بث العديد منها على شاشات التلفزة الوطنية. ودخلت السلطات بعد هذه المبادرات الإيجابية في مسار تشاوري مع الأحزاب السياسية أفضى إلى إصدار قانون جديد للأحزاب السياسية في ديسمبر من عام 2005 يشجع على النهوض بدور الأحزاب السياسية ويحث على تجديد قياداتها الحزبية عبر وضع آليات تكرس الديمقراطية الداخلية.

بعد مراجعة قانون الأحزاب، انعقدت الآمال على إصلاح القانون الانتخابي حتى تعكس التمثيلية على مستوى البرلمان نتائج أصوات الناخبين. وكان من شأن مثل هذا الإصلاح أن يخلق الظروف الملائمة للأحزاب السياسية كي تعزز حضورها في الساحة السياسية للبلاد وتجعل الأحزاب القوية منها قادرة على الفوز بأغلبية واسعة من الأصوات وأن تشارك في تحالفات قوية وتضع بذلك سياسات حكومية مترابطة ومتماسكة. غير أن الصيغة النهائية لقانون الانتخابات الذي صدر بداية عام 2007 لم يعالج المعوقات الهيكلية التي سنعرضها بتفصيل فيما يلي من هذا التقرير والتي جعلت فوز الأحزاب السياسية بأكثر من مقعد واحد على مستوى كل دائرة انتخابية أمرا صعبا مما يترتب عنه تشتت للقوى السياسية داخل البرلمان. إلا أن عددا من التعديلات اعتمدت في بداية 2007 رفعت من عدد الدوائر الانتخابية لتصل إلى 95 دائرة بعدد من المقاعد لا يتعدى خمسة عن كل دائرة في أحسن الأحوال. وأثيرت في بعض الأحيان مزاعم بخصوص وجود تبريرات سياسية غير مقبولة وراء تقطيع الدوائر الانتخابية. وبالفعل، فإن عدد الناخبين المسجلين مقابل كل مقعد يتباين بحدة بين دائرة وأخرى خ بعدد أدني من الناخبين المسجلين عن كل مقعد وصل إلى 3668 في إحدى الدوائر وبعدد أقصى من الناخبين المسجلين عن كل مقعد وصل إلى 83257 في دائرة أخرى. (انظر الملحق ب – ملخص عن نتائج الانتخابات حسب الدائرة الانتخابية).

تمتعت الصحافة حتى الآونة الأخيرة في المغرب بمزيد من الحرية وإن مازالت هناك خطوط حمراء بالنسبة لبعض القضايا الحساسة بما في ذلك توجيه انتقادات لشخص الملك أو التشكيك في الوحدة الترابية (قضية الصحراء الغربية) أو انتقاد الإسلام. وثمة عدد من وسائل الإعلام المستقلة تقوم بنشر آرائها حول مواضيع عدة عبر تغطيتها للأحداث السياسية للبلاد. غير أنه في الفترة السابقة للانتخابات، سادت بعض المخاوف بخصوص حرية الإعلام بالبلاد. فبالرغم من وجود قيود تمارس على حرية الصحافة إلا أن مدى تلك القيود يظل غير محدد. ومع ذلك، قام عدد من الصحافيين المعروفين في البلاد بتخطي تلك القيود واحتفظت السلطات لنفسها بصلاحية التدخل من عدمه بناء على طبيعة كل قضية. وفي الشهور التي سبقت موعد الانتخابات، عرفت البلاد عددا من المتابعات القضائية ضد صحافيين ومنشورات بالمغرب بدعوى تخطيهم للحدود المفروضة على حرية الصحافة. وكنتيجة لذلك، أعربت لجنة حماية الصحافيين في يوليو من عام 2007 عن قلقها تجاه الضغوط المتنامية التي تمارسها السلطة على الصحافيين المغاربة.

وبشكل عام، ومع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية، تكون انطباع بأن المغرب حقق تقدما ملموسا على درب حقوق الإنسان والديمقراطية خلال السنوات الماضية، غير أن هذا التقدم راوح مكانه نوعا ما في مطلع عام 2007 مما أثار مخاوف تردي الأوضاع خلال 2007 و2008. (انظر الملحق ج – بيان الوفد قبيل الانتخابات).

مظاهر الضعف الهيكلي

تركزت المخاوف خلال الفترة السابقة للانتخابات على معرفة اتجاهات الناخبين يوم الاقتراع، غير أنه ثمة مباعث قلق أخرى مرتبطة بما يمكن وصفه بالضعف الهيكلي الذي يعاني منه النظام السياسي في المغرب. وتعد إحدى النتائج المباشرة لنظام الحكم في البلاد أن الرأي العام والفاعلين السياسيين يعتقدون وبحق بأن المسؤولين المنتخبين لا يمارسون إلا سلطات محدودة. ويعد هذا التصور من بين الأسباب التي لا تشجع على المشاركة السياسية كما حصل بالفعل خلال انتخابات 2007.

وفقا لنظام الحكم القائم في المغرب، وإضافة إلى الدور المحوري الذي يضطلع به الملك، يتشكل البرلمان من غرفتين: غرفة عليا وهي غرفة المستشارين ينتخب أعضاؤها 270 عن طريق الاقتراع غير المباشر، ومجلس النواب الذي ينتخب أعضاؤه 325 عن طريق الاقتراع المباشر. ويتعين عرض كل مشاريع القوانين المقترحة على أنظار غرفتي البرلمان للمصادقة عليها. ويقود الحكومة وزير أول يعينه الملك.

ورغم التعديلات الدستورية التي أدخلت عام 1996 لتعزيز السلطات التشريعية للبرلمان حيث خولت للغرفة الثانية صلاحية حجب الثقة عن الحكومة بتصويت ثلثي المستشارين؛ كما خولت للغرفة الأولى صلاحية حل الحكومة عبر تصويت بحجب الثقة إلا أن البرلمان المغربي يبقى مع ذلك دون مستوى السلطات الواسعة التي يتمتع بها الملك. فالدستور المغربي يجعل السلطة التشريعية للبرلمان في المرتبة الثانية بعد سلطات الملك التي تخوله حق الاعتراض على التشريعات وتعديلها وحل البرلمان وتحديد تواريخ الانتخابات. يترأس الوزير الأول حكومة البلاد غير أنه يعين من طرف الملك إضافة إلى وزراء السيادة الذين يترأسون الوزارات الأساسية في البلاد: وزارات الداخلية والدفاع والشؤون الخارجية والشؤون الإسلامية. كما يخول الدستور للملك صلاحية تعيين المسؤولين عن الإدارة العامة بما فيهم الكتاب العامين لجميع الوزارات. كما يتضمن الدستور مقتضيات أخرى غير متصلة بشكل مباشر بالصلاحيات المخولة للملك غير أنها تحد من سلطات البرلمان. فالمادتين 50 و51 تحدان مثلا من سلطات البرلمان إلى حد كبير فيما يخص وضع الميزانية وتحول دون إمكانية الجهاز التشريعي لإدخال تعديلات على مشروع الميزانية المعروض من لدن الحكومة بما من شأنه أن يزيد في حجم الإنفاق الحكومي أو يحد من مداخيل الدولة. ولا يمكن للبرلمان في الواقع أن يتخذ إجراءات تشريعية إلا في بعض المجالات المحددة في إطار المادة 46 من الدستور من قبيل القانون المدني والجنائي والحقوق الفردية والعامة المنصوص عليها صراحة في الدستور وشؤون الانتخابات المحلية والقوانين التجارية.

كما أن النظام الانتخابي المغربي يحول دون ترسيخ الأحزاب السياسية لدواليب السلطة داخل الهيئات المنتخبة بشكل يسمح لها باستغلال أمثل للصلاحيات المحدودة المخولة لهذه الهيئات. فالمغرب اختار نظام الدوائر الانتخابية متعددة المقاعد وعددها مرتفع حيث يصل إلى 95 دائرة انتخابية. في حين أن عدد المقاعد لكل دائرة محدود – ثلاثة أو أربعة مقاعد لكل دائرة في معظم الحالات. وتوزع المقاعد داخل الدوائر على أساس التمثيلية النسبية وباعتماد قاعدة أكبر بقية. وأدى اعتماد هذا النظام إلى توزيع للمقاعد البرلمانية بشكل متكافئ نسبيا بين الأحزاب السياسية الكبرى كما كان متوقعا، وقاد إلى تشتت القوى داخل الجهاز التشريعي. (أنظر الملحق ث: نظرة عن النظام الانتخابي المغربي). ولم يفز أي حزب بأكثر من مقعد واحد إلا في ثمانية دوائر من أصل 95 دائرة. وبالنظر إلى صعوبة الفوز بأكثر من مقعد واحد، والعتبة المنخفضة نسبيا لنيل ذلك المقعد الواحد، دفع هذا النظام الأحزاب السياسية إلى الاعتماد على شخصيات تحظى بشعبية كبيرة محليا. وبما أن الدوائر الانتخابية في المغرب تعتبر صغيرة نسبيا، فيكفي لحزب سياسي أن يحصل على ثمانية أو عشرة بالمائة من الأصوات في دائرة معينة لكي يفوز بالمقعد النيابي عن هذه الدائرة. وأفضل سبيل لتحقيق ذلك يبقى تنظيم حملة انتخابية جيدة أو الاعتماد على مرشح يحظى بشعبية واسعة على المستوى المحلي دون أن تكون له بالضرورة روابط قوية مع أحد الأحزاب السياسية.

ونظرا لكل هذه العوامل، تجد مؤسسة البرلمان نفسها في موقف ضعيف نسبيا، كما أن دور الأحزاب السياسية داخل المؤسسة يبقى محدودا للغاية. ونتيجة لذلك فإن السياسات الفاعلة التي تستجيب لتطلعات المواطنين تصدر من مركز القرار الحقيقي ألا وهو القصر.

وبالموازاة مع ذلك، يمكن نسب الجمود السياسي أو ضعف التقدم المحرز إلى تقصير فاعلين سياسيين آخرين بما فيهم الأحزاب السياسية والبرلمان المنتخب. وأيا كانت مكامن قوة أو ضعف الأحزاب السياسية المغربية ومرشحيها، فإن النظام السياسي المعتمد حاليا في البلاد يؤدي إلى تعميق مظاهر ضعف الأحزاب وإلى تحجيم نقاط قوتها.

وبما أن التصور العام يعتبر بأن المسؤولين المنتخبين لم يقوموا بواجبهم تجاه مواطنيهم فقد ترسخ في الأذهان بأن الفاعلين السياسيين لا يخدمون في نهاية المطاف إلا مصالحهم الشخصية. وساهم هذا التصور في النفور من الفاعلين السياسيين. (أنظر التقرير الصادر عن "مرآة الناس" قبل الانتخابات والمرفق بالملحق ح). وقد ساهمت كل هذه العوامل خلال الفترة السابقة للانتخابات في تعميق الشعور بكون هذه الأخيرة هي في الآن ذاته خيار بين أحزاب سياسية ومرشحين وأيضا استفتاء شعبي حول إبقاء الوضع على ما هو عليه في البلاد.

التحضير للانتخابات

الترتيبات الإدارية للانتخابات. أشرفت وزارة الداخلية على إعداد الانتخابات بشكل سلس إجمالا دونما جدل يذكر. غير أن الاستثناء الوحيد تمثل في التقطيع الانتخابي للدوائر والذي كان جزءا من عملية الإعداد الإداري للانتخابات مما أدى في بعض الأحيان إلى تباين صارخ بين عدد الناخبين وعدد المنتخبين. كما صرحت بعض الأحزاب السياسية أن التقطيع الانتخابي لبعض الدوائر ربما كان نتيجة ضغوط سياسية خفية. فبعض الدوائر لم يزد عدد الناخبين بها عن 4000 ناخب مسجل عن كل مقعد، بينما ثمة دوائر بها 80000 ناخب عن كل مقعد. (أنظر الملحق ب: ملخص نتائج الاقتراع حسب الدوائر الانتخابية). ومن المحتمل أن يكون التقطيع الانتخابي قد أثر نوعا ما على توزيع المقاعد، حيث أن حزب العدالة والتنمية على سبيل المثال فاز بأغلبية الأصوات على مستوى اللوائح الملحية (505822) إلا أنه حصل على ستة مقاعد أقل من الحزب الفائز بالمرتبة الثانية على مستوى اللوائح المحلية ألا وهو حزب الاستقلال (494256) (أنظر الملحق ت : نتائج الانتخابات حسب الأحزاب).

تسجيل الناخبين. في إطار الجهود الرامية إلى الرفع من مستوى المشاركة في الحياة السياسية، قامت وزارة الداخلية التي سهرت على إدارة العملية الانتخابية بتنظيم حملة لتسجيل ناخبين جدد خلال شهري أبريل ومايو من عام 2007 بهدف تسجيل ثلاثة ملايين ناخب جديد. وتم اعتماد طرق جديدة للاتصال بالناخبين وتعبئتهم من قبيل بعث رسائل إلكترونية قصيرة sms إلى رقم هاتف معين للتأكد ما إذا كان أصحابها مسجلين في قوائم الناخبين و/أو إذا ما كان عليهم القيام بذلك وتوجيههم نحو المكاتب التي يمكنها استقبالهم لهذا الغرض. وتم في نهاية المطاف تسجيل مليون ونصف ناخب جديد (نصف العدد المستهدف) مما رفع عدد الناخبين المسجلين في القوائم إلى 5,15 مليون ناخب (أو ما يقارب 80 بالمائة من الأشخاص البالغين سن الانتخاب). وشكل النساء 7,48 بالمائة من الناخبين المسجلين؛ في حين لم يتجاوز عمر ثمانين بالمائة من المسجلين الجدد 34 سنة و57 بالمائة منهم تراوحت أعمارهم بين 18 و24 سنة. وحينما تم الانتهاء من وضع اللوائح الانتخابية، قامت وزارة الداخلية بتثبيتها على أقراص مدمجة عرضتها على الأحزاب السياسية خلال شهر كامل. وقامت الأحزاب السياسية التي توصلت بنسخ من الأقراص المدمجة بدراستها وعاينت بعض الأخطاء على قوائم الناخبين غير أن الأحزاب اعترفت بشكل عام أن هذه المشاكل كانت محدودة.

قامت وزارة الداخلية في إطار احترام قانون الانتخابات المغربي بمراجعة استثنائية للوائح الانتخابية اعتمادا على أنظمة حاسوبية. ولاحظ عدد من الأحزاب السياسية وكذا بعض الهيئات الأجنبية أن عملية المراجعة هذه لم يطلع عليها العموم كما لم تقدم تفسيرات كافية بشأنها خاصة وأنها ربما أثرت سلبا على بعض الأحزاب السياسية. وظهر من عملية المراجعة تباين طفيف بلغ 50000 ناخب على مستوى مجموع البلاد بين القوائم التي توصلت بها الأحزاب السياسية لتدقيقها والقوائم النهائية التي اعتمدت للانتخابات التشريعية. ويلاحظ أن القوائم النهائية لم تعرض على الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني لتدقيقها بعد المراجعة الاستثنائية التي أشرفت عليها وزارة الداخلية.

ورغم الجهود المبذولة للرفع من عدد المسجلين في القوائم الانتخابية إلا أن توزيع بطاقات الناخبين ووضع المغاربة المقيمين في الخارج طرحا عددا من الأسئلة حول فعالية هذه العملية. ويقضي نظام التسجيل في اللوائح الانتخابية في المغرب بأن يسحب الناخبون المسجلون بطاقات التصويت الخاصة بهم في نهاية عملية التسجيل. غير أن عددا كبيرا من المسجلين في القوائم لم يسحبوا بطاقاتهم قبل يوم الاقتراع.

وكانت هذه البطاقات مبدئيا رهن إشارة الناخبين يوم الاقتراع في مكاتب التصويت، غير أن تنظيم عملية توزيع البطاقات في مكاتب التصويت يوم الانتخابات لم تكن محكمة التدبير، مما حال ببعض الناخبين الذين كانوا يعتزمون سحب بطاقتهم من مكتب التصويت يوم الاقتراع لأداء واجبهم الوطني دون الإدلاء بأصواتهم. وكان تصويت المغاربة المقيمين في الخارج موضوع جدل حاد قبيل التعديلات النهائية التي أدخلت على قانون الانتخابات. وتم وضع آلية لتمكين أفراد الجالية من تسجيل أنفسهم لدى مصالح السفارات المغربية بالخارج وسحب بطاقاتهم بعد ذلك من المقاطعات التي ينتمون إليها هنا في المغرب كما هو الحال بالنسبة لباقي المواطنين العاديين. وثمة إشارات مفادها أن النظام المذكور قد فشل في ضمان حصول المواطنين الذين سجلوا أسماءهم على مستوى سفارات بلادهم بالخارج على بطاقة التصويت الخاصة بهم.

جهود لتحسيس الناخبين. أظهرت المعطيات الحكومية أن حوالي 52 بالمائة من الناخبين المسجلين أدلوا بأصواتهم خلال الانتخابات التشريعية لعام 2002، وأن حوالي 17 بالمائة من هذه الأصوات كانت بيضاء أو لاغية. وخلال الانتخابات البلدية لعام 2003، أدلى حوالي 54 بالمائة من الناخبين المسجلين بأصواتهم مقارنة مع نسبة 75 بالمائة تقريبا من الناخبين المسجلين الذين أدلوا بأصواتهم خلال الانتخابات البلدية لعام 1997. وفي إطار الجهود المبذولة لوقف منحى التراجع في عدد المشاركين في عمليات التصويت، تم تنظيم حملات واسعة لتوعية الناخبين وتعبئتهم قبل حلول موعد الانتخابات لعام 2007 بوقت كاف حتى يتم الرفع من نسبة المشاركة. وقادت إحدى هذه الحملات جمعية "2007 دابا" بمشاركة ممثلين عن قطاع الأعمال والمجتمع المدني لتحسيس الناخبين، ولاسيما الشباب منهم، تجاه العملية الانتخابية وتشجيعهم على المشاركة في العمل السياسي. كما دعمت الحكومة استغلال الألواح الإشهارية والوصلات التلفزية وعددا من العمليات الأخرى من قبيل نصب صناديق اقتراع كبيرة في الساحات الكبرى للمدن وصورا لأشخاص يقومون بعملية التصويت مع خطاب يقول :"موعدنا يوم السابع من شتنبر". وحث العاهل المغربي الناخبين على المشاركة في الاقتراع خلال عدد من خطبه الرسمية. ورغم أنه يمكن دائما القيام بالمزيد من الجهود وبفعالية أكبر لضمان تحسيس واسع وتعبئة شاملة للمواطنين، إلا أن ما قام به المغرب تحضيرا لانتخابات 2007 يعد عملا رائعا من حيث حجمه وجودته.

تعيين المرشحين. تم تعيين المرشحين ما بين السادس عشر من غشت 2007 والثالث والعشرين منه. وعين ثلاثة وثلاثون حزبا سياسيا 1862 مرشحا على مستوى اللوائح المحلية بالنسبة للدوائر الانتخابية البالغ عددها 95 دائرة، حيث انتخب منهم 295 مرشحا للغرفة الأولى للبرلمان إضافة إلى المقاعد الثلاثين التي خصصت للمرشحات من النساء على مستوى اللوائح الوطنية. وبلغ إلى علم وفد المراقبين أنباء عن خلافات داخل الأحزاب السياسية بخصوص

تعيين المرشحين، إلا أن الوفد لم يعاين عراقيل كبيرة من طرف السلطات المشرفة على الانتخابات بخصوص تعيين بعض المرشحين. وخلال انتخابات عام 2002، أصبح المغرب رائدا في المنطقة بخصوص تمثيلية النساء في البرلمان بعدما حصلت خمس مرشحات على مقاعد لها في البرلمان على مستوى اللوائح المحلية إضافة إلى المقاعد الثلاثين المخصصة كحصص للنساء على مستوى اللوائح الوطنية مما رفع نسبة البرلمانيات إلى 35 امرأة. أما خلال انتخابات عام 2007، وبالرغم من مضاعفة عدد النساء المرشحات بـ10 في المائة على مستوى اللوائح المحلية مقارنة مع انتخابات عام 2002، فإن ثلاثة بالمائة فقط من اللوائح المذكورة ترأستها نساء وهو موقع ضروري ضمن لائحة المرشحين للفوز بمقعد برلماني نظرا لطبيعة نظام الاقتراع المغربي. وفي نهاية المطاف، فازت النساء بأربعة مقاعد عبر اللوائح المحلية مقابل خمسة مقاعد خلال انتخابات عام 2002. وإذا كان من بين أهداف عملية الإصلاح في المغرب الرفع من عدد النساء داخل الهيئات المنتخبة بشكل تدريجي، يتعين دراسة أنجع الآليات الكفيلة بتحقيق ذلك.

الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية. بناء على القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب والذي ينظم كيفية إجراء الحملات الانتخابية، تحدد مدة الحملة الانتخابية الرسمية في أسبوعين يسبقان مباشرة تاريخ الاقتراع. وجرت الحملة الانتخابية الأخيرة بين الخامس والعشرين من غشت والسادس من شتنبر 2007. وخلال المدة السابقة للأسبوعين الأخيرين قبل موعد الانتخابات، تابعت الأحزاب السياسية استعداداتها للحملة الرسمية من خلال تنظيماتها المحلية وعبر استعمالها لوسائل الإعلام لتمرير خطابها السياسي قبل فترة الحملة الرسمية ولكن دون إمكانية تنظيم مهرجانات سياسية عمومية كبيرة. وخلق ذلك بعض الخلط بشأن ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به، إضافة إلى قصر مدة الحملة الرسمية مما أدى إلى ظهور اتهامات بتنظيم حملات انتخابية سابقة لأوانها.

كان ثمة لدى الناخبين انطباع خلال عمليات الانتخاب المنظمة في السنوات الماضية بأنه لا فرق يميز الأحزاب السياسية عن بعضها البعض. وربما يعود ذلك إلى كون الفاعلين السياسيين في المغرب كانوا دائما يحاولون الإبقاء على مواقف توافقية مما لا يميزهم عن الفاعلين الآخرين، ويعود ذلك ربما إلى عوامل ثقافية من جهة وإلى طبيعة النظام السياسي في البلاد من جهة أخرى. غير أنه خلال انتخابات عام 2007، عرفت الحملات الانتخابية لبعض الأحزاب تحسنا ملحوظا بالمقارنة مع الحملات السابقة، حيث عملت على تمييز برامجها عن برامج الأحزاب الأخرى وركزت بالخصوص على تطلعات الناخبين وحرصت على الانفتاح أكثر على المواطنين. واعتمدت هذه الأحزاب في ذلك على وسائل الإعلام الحديثة من قبيل الإنترنيت وتكنولوجيا الهاتف المحمول وكذا الاستعمال المكثف للوسائل الإشهارية وتقنيات مناسبة للاتصال بالناخبين. كما تجدر الإشارة إلى تقدم إيجابي حققته الأحزاب الكبيرة حينما شاركت في مناظرات عمومية ولقاءات عقدت على مستوى البلديات لتقديم برامجها الانتخابية للمواطنين.

مزاعم بخصوص خرق قواعد الحملة الانتخابية. تلقت وزارة العدل عبر وزارة الداخلية عددا من مزاعم بخصوص خرق قواعد الحملة الانتخابية خلال فترة الحملة الرسمية. وتهم غالبية الشكاوى المقدمة تنظيم حملات انتخابية سابقة لأوانها وشراء الأصوات وممارسة ضغوط على الناخبين. وعدا مسألة شراء الأصوات المشار إليها أسفله والتي اعتبرت من بين المشاكل التي تعكر صفو يوم الاقتراع، فإن مراقبي الانتخابات العديدين التابعين للأحزاب السياسية الذين تم استجوابهم يوم الاقتراع لم يقروا بوجود ممارسات جسيمة تنال من نزاهة الانتخابات بسبب مزاعم عن الخروقات المرتكبة خلال الحملة الانتخابية. وبما أن الأحزاب السياسية والمرشحين اعتبروا أن مثل هذه الخروقات أثرت سلبا على النتائج التي حصلوا عليها في دائرة ما، كان لابد وأن يقوموا بتقديم شكاوى رسمية بهذا الصدد. ويتعين على

السلطات المغربية أن تنظر بسرعة وبكل شفافية في أمر هذه الشكاوى. هناك حاليا 214 شكاية رسمية عرضت على السلطات المختصة تعترض على نتائج الانتخابات في عدد من الدوائر عبر البلاد، يتعين دراستها والبت فيها في أقرب الآجال.

التغطية الإعلامية للانتخابات. يصعب على وسائل الإعلام المغربية مناقشة بعض القضايا الحساسة ولاسيما تلك التي قد تؤدي إلى المساس بثوابت النظام السياسي في البلاد. وقد شهد المغرب مؤخرا تضييق الخناق على حرية الصحافة، غير أن المنافسة بين الأحزاب السياسية وكذا تنظيم العملية الانتخابية في إطار النظام السياسي القائم في البلاد حظيا بتغطية واسعة من طرف وسائل الإعلام الوطنية. كما استفادت الأحزاب السياسية من حيز زمني على قنوات وسائل الإعلام السمعية البصرية الرسمية لتقديم برامجها الانتخابية. ولم يخصص نفس الحيز الزمني لجميع الأحزاب السياسية على قنوات وسائل الإعلام العمومية، وإنما حددت المدة الزمنية جزئيا بناء على تمثيلية كل حزب داخل البرلمان خ وهو إجراء يعتمد في العديد من البلدان الأخرى. وهكذا وفي إطار النظام السياسي المغربي، استفادت الأحزاب السياسية الثمانية التي تتوفر على فريق في البرلمان المنتهية ولايته جميعها من 40 بالمائة من أوقات البث التي حددتها الدولة لحملات الأحزاب السياسية. كما استفادت مجموعة ثانية مؤلفة من ثمانية أحزاب سياسية أخرى ممثلة على مستوى البرلمان المنتهية ولايته دون أن تتوفر على فريق برلماني جميعها من 30 بالمائة من أوقات البث. أما المجموعة الثالثة المؤلفة من 17 حزبا سياسيا والذين لا يتوفرون على مقاعد في البرلمان المنتهية ولايته ويشاركون في انتخابات 2007 فقد استفادت من 30 بالمائة المتبقية من وقت البث. وعبر غالبية قادة الأحزاب السياسية والمرشحين الذين التقوا بوفد المراقبين الدوليين قبيل موعد الاقتراع عن رضاهم بخصوص أوقات البث التي استفادوا منها سواء على قنوات التلفزة أو الراديو.

غير أن الانتقاد الموجه بالأساس إلى هذه العملية يهم طبيعة التغطية الإعلامية التي ركزت في الغالب على التنافس بين مرشحين فرادى أكثر من تركيزها على حملات الأحزاب على المستوى الوطني. وبالرغم من الجهود التي بذلتها بعض الأحزاب السياسية لتنظيم حملة انتخابية وطنية إلا أن وسائل الإعلام لم تكيف تغطيتها مع هذا التطور وقامت بتغطية تقليدية قائمة على متابعة التنافس الحاد بين أعيان محليين، مساهمة بذلك في ترسيخ مظاهر النظام السياسي المغربي التي تشجع التنافس بين أعيان محليين بدل الاعتماد على تنافس بين الأحزاب السياسية على مستوى وطني. وإن الأمل معقود خلال الانتخابات القادمة على وسائل الإعلام التي يمكنها بقليل من التدريب والاستعداد أن تضمن تغطية إعلامية تركز أكثر على الحملات الوطنية الهادفة وعلى البرامج السياسية الجيدة للأحزاب السياسية.

يوم الاقتراع

الإقبال على التصويت والمشاركة. لقد أثيرت الكثير من التخمينات قبل موعد الانتخابات بخصوص نسبة الإقبال على المشاركة. وبينت التقارير النهائية التي نشرتها الحكومة أن 37 بالمائة من الناخبين المسجلين قد صوتوا يوم الاقتراع وأن عددا لا بأس به من هذه الأصوات يمثل حسب ما يبدو أصوات احتجاجية لإبداء الاستياء من النظام السياسي بشكل عام و/أو من الخيارات المتاحة على اختلاف ألوانها. ويبدو بالفعل أن ما يناهز 23 بالمائة من الناخبين المغاربة المؤهلين للتصويت أدلوا بأصواتهم للوائح المحلية في حين أدلى 21 بالمائة بأصواتهم للوائح الوطنية. على سبيل المثال، فمدينة الدار البيضاء شهدت مشاركة أقل من 25 بالمائة من أصل 6,1 مليون ناخب مسجل ، ويبدو أن حوالي 30 بالمائة من الأصوات المعبر عنها في الدار البيضاء كانت إما لاغية أو بيضاء أو احتجاجية (أنظر الملحق ب: ملخص نتائج الانتخابات بحسب الدوائر). وفي هذه الحالة وبالنظر إلى معدل التسجيل باللوائح الانتخابية البالغ حوالي 80 بالمائة وافتراضا أن هذا المعدل ينطبق على الدار البيضاء، فإن أقل من 14 بالمائة من الناخبين المؤهلين المحتملين في الدار البيضاء قد أدلوا بأصواتهم لفائدة لوائحهم المفضلة.

حتى وإن كان غير ذي تأثير كبير على نسبة المشاركة، فإن المراقبين الدوليين قد علموا بحرمان بعض المواطنين من حقهم في التصويت نظرا لتجنيدهم في إطار عملية الاقتراع بمكاتب التصويت في غياب نظام التصويت للمتغيبين. فمثلا تقتضي القوانين أن يكون العاملون بمكاتب التصويت يوم الاقتراع من خارج الدائرة. ونتيجة لذلك، لم يكن بإمكان عشرات الآلاف من العاملين في مكاتب التصويت الذهاب إلى دوائرهم للتصويت، مما يخرق مبدأ الحقوق السياسية الفردية. من الأرجح أن هذا لم يكن ذا تأثير كبير على الانتخابات: إذا ما منع 154 ألف ناخب محتمل من التصويت، فإن هذا ربما يكون قد خفض نسبة المشاركة من 38 إلى 37 بالمائة. ولو كان هؤلاء المسؤولين من حزب واحد لكانت الوضعية أشد سوءا.

عملية التصويت. تمت عملية التصويت على العموم بشكل سلس، وقد أبان المسؤولون عن الاقتراع عن مهنيتهم خلال يوم الاقتراع. وكانت المشاكل الأكثر انتشارا التي سجلها وفد المراقبين تهم حالات أشخاص لا يتوفرون على بطاقة الناخب. أمام هذه الحالات وجد المسؤولون عن الانتخابات والناخبون صعوبات كبيرة في تحديد مكتب الاقتراع الذي يحق للناخبين التصويت فيه. كما حدث بعض الغموض إزاء شروط تحديد هوية الناخبين في الأماكن التي لم يكن فيها للناخبين بطاقة الناخب. إضافة إلى ذلك كان على الناخب التصويت على لائحتين، المحلية والوطنية، في ورقة تصويت واحدة، مما نجم عنه بعض اللبس على ما يبدو. وكما تبين الأرقام المشار إليها أعلاه فإن عددا من الناخبين يناهز 9 بالمائة من مجموع المصوتين يبدو أنهم صوتوا على اللوائح المحلية (بمعدل 19 بالمائة من الأوراق البيضاء أو اللاغية أو الاحتجاجية) دون اللوائح الوطنية (بمعدل 28 بالمائة من الأوراق البيضاء أو اللاغية أو الاحتجاجية).

وقد شهد أو سمع أعضاء وفد المراقبين الدوليين عن أنباء تفيد بوقوع حالات للتصويت عدة مرات، وشجارات بجوار مكاتب التصويت في أكادير والجديدة وفاس والقنيطرة ومراكش ومكناس. وقد وقف فريق من المراقبين على عدد من الخروقات الكبيرة في مكتب تصويت في قرية بجوار مدينة مراكش لحظات قبيل الإغلاق. وقد تمكنت مجموعة من الشباب التصويت عدة مرات بمساعدة أشخاص غرباء قاموا بتزويدهم ببطاقات الناخبين وساعدوهم على محو المداد من الإبهام حيث تبين أنه قابل للمحو. ويبدو أن حجم الخروقات التي شهدها الوفد أو سمع بها لم يكن له وقع على النتائج الإجمالية بسبب النظام القائم كما أن هذه الخروقات لم تشكل قاعدة أولية للشكاوى القضائية المعلقة.

مزاعم بخصوص شراء الأصوات. كانت هناك مزاعم كثيرة بخصوص شراء الأصوات في انتخابات 2007. وأحيانا كانت هذه المزاعم تتصل بمخططات مفترضة لاستدراج أصوات لفائدة أحزاب أو مرشحين معينين. وفي أحيان أخرى كانت هذه المزاعم تتصل عموما باستعمال المال أو الوعود إبان الحملات. ورغم أن الوفد لم يشهد أية عملية لشراء الأصوات، إلا أنه من الممكن أن تكون هذه العملية قد حدثت بعيدا عن مكاتب التصويت أو أن تكون هذه المزاعم قد أثيرت من طرف الأحزاب لتبرير أدائها بشكل مسبق. هناك على الأقل منظوران إزاء المزاعم عن شراء الأصوات. بالنظر إلى الحجم الصغير نسبيا للدوائر وقاعدة الأصوات المتبقية المعقدة، فمن الممكن أن تكون إستراتيجية شراء الأصوات قد أثرت على توزيع عدد من المقاعد في بعض الدوائر، مما يكون قد أثر هامشيا وبشكل تراكمي على وضعية الأحزاب. ومن جهة أخرى وبالنظر إلى بنية النظام، فليس من المرجح أن يكون لشراء الأصوات وقع كبير على توزيع المقاعد بسبب العوائق البنيوية أمام الحصول على أكثر من مقعد في دائرة واحدة.

إن الوفد والمعهد الديمقراطي الوطني لم يستطيعا إجمالا تحديد مدى حجم ما تم أو لم يتم من شراء الأصوات. إلا أن هذه المزاعم تؤشر على مدى تشكك وعدم انخراط الناخبين في العملية الانتخابية. ولعل أفضل حماية ضد شراء الأصوات مستقبلا هو إحداث إصلاحات سياسية تكفل مزيدا من السلطة للمنتخبين حتى يتسنى لمزيد من المغاربة لمس الدواعي للإقبال على التصويت والتعبير عن أفضليتهم السياسية عوض تلقي أجر مقابل خدمة. وفي انتظار ذلك، وطالما تعتقد الأحزاب بأن شراء الأصوات أو بعض الممارسات الفاسدة قد أثرت ربما على النتائج في بعض الدوائر، فهي مدعوة إلى تقديم شكاوى قضائية وفق النظام المعمول به. كما يجب على السلطات المغربية أن تتعامل بشكل آني وشفاف مع هذه الشكايات. وكما سبقت الإشارة هناك 214 طعنا في نتائج الانتخابات ينبغي النظر والبث فيها بشكل مستعجل.

مشاركة النساء. لم يشهد وفد المراقبين الدوليين أي شكل من التمييز ضد الناخبات. وقد لوحظ في بعض مكاتب التصويت أن أعداد الناخبات فاقت أعداد الناخبين في حين أن العكس شوهد في أماكن أخرى. وإجمالا فإن أعضاء الوفد شاهدوا عددا قليلا من النساء المسؤولات في مراكز إحصاء الأصوات وفي العمالات.

الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة. إن ولوج مكاتب التصويت بالنسبة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة كان عسيرا في العديد من مكاتب التصويت التي زارها الوفد. وقد لاحظ الوفد بعض المساعدة المقدمة للناخبين ذوي الإعاقات من طرف المسؤولين عند الطلب. وبالتالي ينبغي بذل مزيد من الجهد لتمكينهم من ولوج مكاتب التصويت و الإدلاء بأصواتهم.

ممثلو الأحزاب السياسية في مكاتب التصويت. حضر ممثلو الأحزاب السياسية الكبرى وممثلو بعض الأحزاب الصغيرة. وقد أتيحت لهم إمكانية الولوج إلى معظم مكاتب التصويت التي زارها الوفد الدولي.

المراقبة المحلية للانتخابات. كان هناك بعض الجدل حول عمل فريق المراقبين المحليين – النسيج – بسبب غياب مقتضيات قانونية للمراقبة المحلية غير الحزبية. فقبل الانتخابات أبدى كل من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزارة الداخلية عدم رغبتهما اعتماد جميع المراقبين البالغ عددهم 3 آلاف الذين كان النسيج يسعى إلى إشراكهم في المراقبة كما كانا بطيئين في إصدار التوجيهات الخاصة بحقوق وواجبات المراقبين المحليين. وقبيل الانتخابات ببضعة أيام وإضافة إلى الامتعاض الحاصل بخصوص غياب إرشادات واضحة

للمراقبين المحليين، أشار بعض أعضاء النسيج إلى أن هناك عراقيل إجرائية تم وضعها للحيلولة دون الحصول على الترخيص الرسمي للمراقبين التابعين للنسيج، ومن ثم قرر الاكتفاء بالمراقبة من خارج مكاتب التصويت ومراكز الإحصاء. وفي حالات أخرى أشار أعضاء النسيج إلى أن سوء التخطيط والتنسيق لديهم قد يكون ساهم أيضا في تأخر الترخيصات. وفي نهاية المطاف تم اعتماد ألفي مراقب تقدم بهم النسيج وإن تم ذلك عشية يوم الاقتراع. وقد شاهد أعضاء الوفد الدولي المراقبين المحليين في بعض مكاتب التصويت ومراكز الإحصاء التي زاروها، كما لاحظ مراقبو مكاتب التصويت ممثلو الأحزاب وأعضاء مكاتب التصويت أنهم زاروا مكاتب أخرى.

الوضع الأمني. عاين أعضاء الوفد أو وصل إلى علمهم وجود بعض حالات الشغب والاشتباكات الخفيفة في بعض مكاتب التصويت أو بالقرب منها. ومع ذلك كانت هذه الحالات منعزلة، ولم يتبين أن ضعف الأمن أو التواجد غير المشروع للشرطة كان له تأثير مهم على الانتخابات. ولم يكن للشرطة في معظم الحالات حضور ملحوظ في مكاتب التصويت، بل كانت رهن إشارة رئيس مكتب التصويت ليتصل بها عند الحاجة. وبالرغم من ذلك، فقد لوحظ في بعض الحالات تواجد الشرطة ومسؤولين من وزارة الداخلية بزي مدني خارج مكاتب التصويت.

عد الأصوات. عاين أعضاء الوفد عملية عد الأصوات في 25 مكتبا للتصويت، بالإضافة إلى جزء من عملية إحصاء الأصوات في عدد من مكاتب التصويت المركزية والعمالات. لقد كان عد الأصوات في كل هذه المواقع شفافا ولم يكن هناك ما يثبت حصول خروقات مهمة فيها. ففي بعض الحالات لاحظ المراقبون وجود ارتباك فيما يخص الإجراءات المتعلقة بإحراق أوراق التصويت: فالقانون المغربي ينص، عند الانتهاء من عد الأصوات، على حرق أوراق التصويت غير المتنازع حولها، ويتم فقط بعث الأوراق المتنازع عليها والمحضر الذي يعكس عملية إحصاء الأصوات على مستوى مكتب التصويت إلى المستوى الإداري الأعلى. وقد لوحظ أيضا ارتباك فيما يخص التعامل مع أوراق التصويت غير المستعملة، خصوصا في مدينتي الدار البيضاء وفاس. ونظرا للتعقيد الذي اتسمت به أوراق التصويت حيث تحمل كل ورقة التصويت تصويتا على لائحتين ويتم احتساب أصوات اللائحتين بالتتابع، كانت عملية العد أكثر بطأ من المعتاد لو كانت الظروف مختلفة. وقد سلم لممثلي الأحزاب في مكاتب التصويت في معظم الحالات التي تمت معاينتها محضر سجلت فيه النتائج الخاصة بمكتب التصويت بعد عد الأصوات.

تدوين عدد الأصوات والإعلان عن النتائج. في بيان وفد مرحلة ما قبل الانتخابات ووفد مراقبة الانتخابات، تم الإلحاح على ضرورة الإعلان عن النتائج في أقرب الآجال وعلى مستوى المقاطعات. (أنظر الملحق أ – التصريح الأولي لفترة ما بعد الانتخابات. والملحق ح – ملخص استنتاجات المجموعات البؤرية قبيل الانتخابات). وكما وعدت، فإن وزارة الداخلية أعلنت عن الأرقام الجزئية المتعلقة بمشاركة الناخبين على مدى يوم الاقتراع، كما أعلنت عن النتائج الأولية في اليوم الموالي للانتخابات والنتائج النهائية في غضون الأسبوع. وقد نشرت الوزارة النتائج بما في ذلك نسب مشاركة الناخبين على مستوى الدوائر. إلا أن البيانات على مستوى المقاطعات لم تقدم بعد للعموم، مما قد يكون مفيدا في معالجة كثير من المزاعم المعلقة المرتبطة بالتزوير أو شراء الأصوات والتي يمثل نشرها عنصرا هاما لضمان الشفافية والملائمة مع المعايير الدولية.

في الثامن من شتنبر 2007، أعلنت وزارة الداخلية النتائج الأولية، وتلتها النتائج النهائية بعد يومين. وقد تم نشر البيانات المرتبطة بالدوائر ونسبة المشاركة وعدد الأوراق البيضاء أو اللاغية على الموقع الالكتروني الرسمي الخاص بالانتخابات للحكومة في بحر الأسبوع. وكما تمت الإشارة سابقا، فإن نسبة المشاركة الرسمية بلغت 37 بالمائة في حين بلغت نسبة الأصوات الملغاة 19 بالمائة بالنسبة للوائح المحلية و28 بالمائة بالنسبة للوائح الوطنية.

وقد حصل حزب العدالة والتنمية على أعلى نسبة من أصوات الناخبين (9,10 بالمائة على اللائحة المحلية، و4,13 بالمائة على اللائحة الوطنية). وحصل بذلك على 46 مقعدا (40 مقاعد محلية و6 مقاعد وطنية) مما رفع تمثيليته بأربعة مقاعد مقارنة مع انتخابات 2002. وحصل حزب الاستقلال على الدرجة الثانية (7,10 بالمائة على المستوى المحلي و8,11 بالمائة على المستوى الوطني). غير أنه حصل على أعلى عدد المقاعد بـ 52 مقعدا (46 مقاعد محلية و6 مقاعد وطنية) مما رفع رصيد تمثيليته بأربعة مقاعد. وقد شهدت بقية الأحزاب الكبرى نتائج متباينة: الحركة الشعبية (2,9 بالمائة محليا و10 بالمائة وطنيا) فازت بـ 41 مقعدا (36 مقاعد محلية و5 مقاعد وطنية) رافعة بذلك حصتها بـ 14 مقعدا. وحصل حزب التجمع الوطني للأحرار (بنسبة 7,9 بالمائة محليا و5,10 بالمائة وطنيا) على 39 مقعدا (34 مقاعد محلية و٥ مقاعد وطنية) مسجلا بذلك تقلصا في تمثيليته بأربعة مقاعد. أما حزب الاتحاد الاشتراكي (8,8 بالمائة محليا و5,9 بالمائة وطنيا) فحاز على 38 مقعدا (33 مقاعد محلية و5 مقاعد وطنية) مقلصا تمثيليته بـ 12 مقعدا، أما الاتحاد الدستوري (2,7 بالمائة محليا)، فقد رفع من تمثيليته ب 11 مقعدا حيث حصل على 27 مقعدا. في الوقت الذي شهد فيه حزب التقدم والاشتراكية (4,5 بالمائة على اللوائح المحلية و2,6 بالمائة على اللائحة الوطنية) ارتفاعا لحصته من المقاعد بستة من مجموع 17 مقعدا (14 مقعدا محلي وثلاثة مقاعد وطنية). إضافة إلى هذه الأحزاب الستة، فإن 16 حزبا آخرين حصلوا على مقاعد بالبرلمان وتتراوح معدلات تمثيليتهم بين مقعد واحد و9 مقاعد لكل منها. (أنظر الملحق ت – ملخص نتائج الانتخابات حسب الأحزاب، هذه المعلومات واردة في جداول).

وفي التاسع عشر من شتنبر وبعد مشاورات مع الأحزاب السياسية، أعلن الملك عن تعيينه لعباس الفاسي – الأمين العام لحزب الاستقلال – في منصب الوزير الأول. وبذلك يكون الملك قد حقق الوعد السابق القاضي بأن ينبثق الوزير الأول من حزب منتخب عوض تقنوقراطي كما كان الشأن بالنسبة للوزير الأول السابق. وقد واجه السيد الفاسي الكثير من الصعوبات لتشكيل حكومته ، وتطلب الأمر من أحد مستشاري الملك – السيد مزيان بلفقيه – أن يلعب دور الوساطة في المفاوضات لمساعدة الوزير الأول المعين.

وفي 15 أكتوبر، عين الملك الحكومة الجديدة على أساس مقترح عباس الفاسي الوزير الأول المعين بمساعدة من مزيان بلفقيه. وتتشكل الحكومة الجديدة من تحالف أربعة أحزاب: حزب الاستقلال (بتسع حقائب إضافة إلى الوزارة الأولى) والتجمع الوطني للأحرار (سبع حقائب) والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (5 حقائب) وحزب التقدم والاشتراكية (حقيبتان). وقد شارك كل من هذه الأحزاب في التحالف الحكومي السابق. أما باقي أعضاء الحكومة الإحدى عشر المتبقين فهم من التقنوقراطيين بدون انتماء سياسي. وبذلك تشكلت الحكومة من 34 عضوا من بينهم 22 وزيرا و 4 وزراء منتدبين و7 كتاب دولة بالإضافة إلى الوزير الأول. ولأول مرة في تاريخ المغرب، يشارك 7 نساء في الحكومة بما في ذلك 5 وزيرات وكاتبتي دولة. وكانت الحركة الشعبية قد أعلنت أنها سوف تلتحق بالحكومة الجديدة، إلا أنها قررت فيما بعد اللجوء إلى المعارضة إلى جانب حزب العدالة والتنمية والاتحاد الدستوري.

في إطار روح التعاون الدولي، يعرض المعهد الديمقراطي الوطني والوفد الدولي مجموعة من التوصيات الموجزة أدناه. وحيث أن التوصيات تهم قضايا فنية ذات الصلة بالإطار الانتخابي والإجراءات الانتخابية وبعض الأفكار المتعلقة بإنشاء لجنة انتخابية مستقلة، إلا أن أهم التوصيات المقترحة تركز على مسألة تعجيل الإصلاح السياسي.

الإصلاحات السياسية من خلال الحوار

إن ضعف المشاركة في الانتخابات والعدد الكبير من الأصوات الاحتجاجية قد بعث برسالة واضحة للسلطات المغربية بخصوص الحاجة الملحة إلى إصلاح سياسي لحمل المواطنين المغاربة على الانخراط في العملية السياسية. إن هذه الإصلاحات كفيلة بدعم سلطة المنتخبين ورفع مستوى شفافية النظام الانتخابي ومحاسبة المنتخبين أمام ناخبيهم. ولا يزعم المعهد الديمقراطي الوطني أو الوفد الدولي اقتراح الخطوط الرئيسة للإصلاحات السياسية التي ينبغي إجراؤها. ولكن من المقترح أن تكون الإصلاحات المزمع إحداثها موضوع حوار مفتوح بين المغاربة، بما في ذلك ممثلي القصر والحكومة وعموم الناس والأحزاب السياسية والصحافة والمثقفين والمجتمع المدني. ويجب على المشاركين في هذا الحوار أن يدركوا مدى استعجالية وضرورة تقديم مزيد من الحوافز للمواطنين المغاربة للانخراط في العملية السياسية بالمغرب.

الإطار الانتخابي

مراجعة النظام الانتخابي والتقسيم الانتخابي للدوائر. يتعين على الحكومة المغربية إجراء مزيد من المراجعة للخريطة الانتخابية والنظام الانتخابي من خلال مشاورات موسعة مع كل الأحزاب السياسية والخبراء في مجال الانتخابات والمنظمات المعنية من المجتمع المدني. إن النظام الانتخابي الراهن القائم على التمثيلية النسبية وعلى قاعدة أكبر بقية (على أساس نسبة المشاركة الفعلية) مع عتبة أدنى بنسبة ستة بالمائة إضافة إلى العدد الكبير من الدوائر والعدد الصغير للمقاعد في كل دائرة يشجع على التشتت السياسي ويمنع أي حزب سياسي من الحصول على أغلبية المقاعد أو حتى على أغلبية نسبية مهمة في مجلس النواب. وكجزء من أي مبادرة إصلاحية سياسية، يتعين النظر في تعديل هذا النظام للتخفيف من المستوى الراهن للتشتت السياسي.

حتى في حالة الاحتفاظ على البنية الأساسية للنظام، سوف يتوجب مراجعة التقطيع الانتخابي للدوائر وطريقة توزيع المقاعد تبعا لذلك. إن إعادة التقطيع الانتخابي الذي أجرته السلطات المغربية في 2007 لم يعالج الفوارق الأساسية في التمثيلية بين مختلف الدوائر الانتخابية ضمانا لعلاقة وثيقة بين عدد الأصوات المحصل عليها وعدد المقاعد التي تم الفوز بها. وتبين النتائج النهائية للانتخابات برسم اللوائح المحلية أن حزب العدالة والتنمية لم يفز إلا بـ 40 مقعدا مع حصوله على 9,10 بالمائة من أصوات الناخبين، في الوقت الذي نال حزب الاستقلال 46 مقعدا بـ 7,10 بالمائة من الأصوات. ويبرز هذا الفرق الاختلالات التي تتخلل النظام الانتخابي. وكنموذج على هذه الاختلالات يمكن أن نسوق مثال القاسم الانتخابي – أي عدد الأصوات المطلوب للظفر بمقعد واحد على الأقل في مجلس النواب – الذي يتراوح من 2467 و4563 صوت بدائرتي أوسرد وأسا الزاك إلى 27893 و 26068 صوت في كل من شفشاون والحوز. وإذا تم الاحتفاظ بهذا النظام فينبغي معالجة هذه الاختلالات.

ضرورة تدقيق اللوائح الانتخابية. على الرغم من أن وزارة الداخلية أصدرت أقراصا مدمجة تتضمن قائمة الناخبين ووضعتها رهن إشارة الأحزاب السياسية خلال مدة 30 يوما قبل الانتخابات، يبدو أن الوزارة لم تعمم نتائج المراجعات النهائية لقائمة الناخبين بعد عملية

تفحص معلوماتية. ومن ثم وبغية الرفع من منسوب الثقة في العملية الانتخابية والاتساق مع الممارسات الفضلى، يتعين على الحكومة المغربية تعديل القانون الانتخابي لتسهيل ممارسة حق التدقيق من قبل الأحزاب السياسية والمواطنين لقائمة الناخبين المسجلين، بما في ذلك حق تدقيق المراجعات المحدثة على القائمة.

التفكير في تمديد فترة الحملة الانتخابية الرسمية. لقد تم تنبيه الكثير من الأحزاب السياسية من قبل الحكومة وتمت مؤاخذتهم من قبل الأحزاب الأخرى على الانخراط في الحملة قبل أوانها والممتدة رسميا بين 24 غشت و6 شتنبر 2007. إلا أنه سمح ببعض الأنشطة في فترة ما قبل الحملة في حين حظرت أخرى. ولتلافي أي لبس حول ما قد يشكل نشاطا مرتبطا بالحملة ولتمكين الأحزاب السياسية من التواصل مع قواعدها ولتقديم برامجها إلى الناخبين في وقت ملائم، يتعين على السلطات المغربية تمديد الفترة الرسمية للحملة والتفكير في بسط قواعد منفتحة بخصوص عرض المعلومات المرتبطة بالحملة.

نشر التقارير المالية للأحزاب السياسية والمرشحين. إن متطلبات تفحص الإنفاق على الحملة من قبل الأحزاب السياسية والمرشحين تبقى غير كافية. إن هذا الضعف في الشفافية يقوض ثقة الناخبين في النظام الانتخابي ويتسبب في إشاعات عن شراء الأصوات وبعض الممارسات الأخرى ذات الصلة بالرشوة أثناء وبعد فترة الحملة حتى وإن لم تكن هذه الإشاعات والمزاعم صحيحة. وبغية الرفع من مستوى ثقة الناخبين في العملية الانتخابية للتخفيف من مستوى تخوفات الأحزاب من شراء الأصوات من قبل منافسيهم، فإن الحكومة المغربية مدعوة إلى جعل الإعلان عن التقارير المالية لكل الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات أمرا إلزاميا.

السماح لأعضاء مكاتب التصويت وللمراقبين بالانتخاب يوم التصويت. لقد عاين المراقبون الدوليون المحليون أن عشرات آلاف المغاربة المشاركين مباشرة في العملية الانتخابية لم يستطيعوا التصويت لأنهم كانوا مجندين في مناطق لم يكونوا مسجلين فيها على قوائم الناخبين أو لأنهم منعوا بكل بساطة من التصويت، بما في ذلك أعضاء مكاتب التصويت والمراقبين المحليين، في حين كان عدد هؤلاء الناخبين – لو صوتوا – سيشكل واحد بالمائة من الهيئة الناخبة المسجلة. ومن تم يتعين على السلطات المغربية أن تجري الترتيبات اللازمة في القانون الانتخابي للسماح للناخبين المتوفرين على بطاقة الناخب وبطاقة الهوية بالتصويت يوم الاقتراع إذا ما كانوا يعملون بعيدا عن دائرتهم ضمن الإدارة الانتخابية، ويندرج هذا في إطار المجهود الوطني لحث المواطنين المغاربة على الانخراط والمشاركة في العملية الانتخابية.

إن مناقشة هذا النوع من التغيير كفيل أيضا بتشجيع الحوار الوطني حول منح حق الاقتراع لشرائح أخرى من الناخبين الذين هم ممنوعون قانونا من الانتخاب، بما في ذلك أسلاك العسكر والشرطة وعدد من الموظفين الآخرين. وقد تمت معالجة هذه القضايا في بعض البلدان من خلال نظام التصويت للمتغيبين، وهذا أمر يمكن للسلطات المغربية النظر فيه. ولكننا نرى أيضا أن مثل هذه الأنظمة قد تسبب في عدد من الإشكالات الإدارية والمالية على الرغم من أنها سوف تشجع على الرفع من مشاركة الناخبين كما تطرح بعض القضايا المتعلقة بالمغاربة القاطنين بالخارج.

ترسيخ دور المراقبين في القانون الانتخابي. رغم أن القانون الانتخابي المغربي يضمن لممثلي المرشحين والأحزاب الولوج إلى كل مراحل العملية الانتخابية، إلا أنه لا يشير إلى دور المراقبين المحليين والدوليين. لقد كان هذا السهو إلى حد ما وراء الغموض الذي اكتنف عملية

اعتماد المراقبين المحليين قبيل الانتخابات. يتعين إذن على السلطات المغربية أن تقوم بتعديل القانون الانتخابي لضمان حق المراقبين المحليين والدوليين في الوصول إلى كل مراحل العملية الانتخابية. يتوجب على هذا القانون أن يحدد المؤسسة المكلفة بالاتصال بهذه المجموعات وتقديم الاعتماد لها وتسهيل مهمتها قبل وأثناء وبعد يوم الاقتراع. وبالنظر إلى حجم الطاقة والتصميم الذي أبان عنهما أعضاء النسيج للحصول على الاعتماد اللازم ومراقبة مكاتب التصويت على امتداد التراب الوطني، فإنه من الجلي أن هناك كما كبيرا من الحماسة والالتزام في صفوف المراقبين المحليين في المغرب. إن تفويضا من هذا القبيل كفيل بالتحفيز نحو مزيد من التخطيط والتدريب والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني للوصول إلى أفضل مستوى من المراقبة. إن اعتماد مثل هذه الإجراءات من شأنه وضع المغرب إلى جانب عدد متزايد من الديمقراطيات الناشئة والقائمة التي دأبت منذ عهد طويل على توفير الإطار القانوني لمراقبة الانتخابات.

إنشاء لجنة مستقلة للسهر على الانتخابات. يجب على الحكومة المغربية النظر في مدى جدوى إحداث لجنة مستقلة للانتخابات يعهد إليها بصلاحيات الإشراف على الانتخابات القادمة مع الإقرار الرسمي بصلاحيات هذه اللجنة في القانون الانتخابي. إن إنشاء هذا النوع من اللجان بات خطا متبعا في الانتخابات على امتداد العالم. ففي مالي وموريتانيا تلعب هذه اللجان المستقلة دورا هاما في تقديم المشورة لوزارة الداخلية بخصوص إدارة الانتخابات أو حتى تولي مسؤولية التدبير باعتبار قدرة أعضائها على العمل كحكام محايدين بين الأحزاب السياسية والمرشحين والمراقبين لمعالجة القضايا الانتخابية. ومن جهة أخرى فإن تمكين هذه الهيأة ودورها كفاعل محايد في العملية الانتخابية من شأنه أن يصبغ المصداقية على الإدارة الشفافة والمهنية القائمة للانتخابات في صفوف جمهور أصبحت شكوكه تزداد يوما عن يوم.

النهوض بالمشاركة السياسية للنساء. لقد قام المغرب من خلال استعمال نظام اللائحة الوطنية سنة 2002 بإنجاز كبير في درب النهوض بمشاركة النساء في البرلمان، وتميز بدوره الريادي في المنطقة مع وصول 35 امرأة إلى البرلمان. إلا أن انتخابات 2007 لم ترفع من المشاركة السياسية للنساء وعرفت زيادة محدودة في عدد النساء المرشحات في إطار اللوائح المحلية كما عرفت في نهاية المطاف إنخفاضا بمقعد واحد من مجموع المقاعد المحصل عليها من قبل النساء المرشحات. وقد أشار كذلك المراقبون الدوليون إلى أن دور المرأة في إدارة الانتخابات كان محدودا نسبيا حيث لم تشاهد أي امرأة كمسؤولة على الانتخابات أو كممثلة لحزب أثناء إحصاء الأصوات على مستوى أعلى من مكتب التصويت وحتى حضورهن بصفة أعضاء بمكاتب التصويت كان متفاوتا. ومن ثم ينبغي التفكير في أفضل الوسائل للرفع من التمثيل السياسي للنساء كمنتخبات وتعزيز تواجدهن ضمن قيادات الأحزاب السياسية وفي إدارة الانتخابات، في الوقت الذي تتخذ فيه إصلاحات سياسية أخرى.

ينبغي على السلطات المغربية دراسة تجارب الدول الأخرى التي وضعت آليات ضمن قوانينها الانتخابية بهدف الرفع من عدد النساء المنتخبات على المستويين البلدي والوطني. ومن بين الدول التي تتبنى نظام التمثيل النسبي ونظام الدوائر متعددة المقاعد نجد موريتانيا التي أحدثت حصة 20 بالمائة للنساء المرشحات للانتخابات البرلمانية لسنة 2006. ويلزم القانون الانتخابي الموريتاني الأحزاب السياسية بتقديم مرشحة واحدة على الأقل في أي منافسة على دائرة من مقعدين، وبوضع امرأة واحدة على الأقل في الرتبة الأولى أو الثانية في منافسة على ثلاثة مقاعد، وبوضع مزيد من النساء بتداول مع الرجال في الدوائر المتضمنة لأكثر من ثلاثة مقاعد. ويوجد نظام مماثل في الإكوادور ومقدونيا بحصة 30 بالمائة وفي البيرو بحصة 25 بالمائة. في حين أن القانون الانتخابي في بلجيكا يتضمن بعض المقتضيات الجذرية التي تفرض حصة 50 بالمائة للجنسين في لوائح الترشيح للانتخابات وتنص على ألا يكون المرشحون الثلاثة الأوائل ضمن لوائح الترشيح الأساسية أو البديلة من نفس الجنس.

وتتباهى بعض البلدان الأخرى باتخاذها تدابير تشجع تولي النساء مواقع القيادة داخل الأحزاب السياسية والإدارة. وقد كرست الأرجنتين مبدأ التمييز الايجابي في دستورها كأداة قانونية لضمان التمثيلية المنصفة للنساء في الأحزاب السياسية. وخولت جمهورية الدومينيك اللجنة الانتخابية بمهمة تفعيل حصة 25 بالمائة من تمثيلية النساء في الأحزاب السياسية والتحالفات.

إجراءات التصويت

ينبغي القيام بمراجعة لإجراءات التصويت مع الأخذ بعين الاعتبار التجربة المستخلصة من هذه الانتخابات بغية تحسين الإجراءات لإزالة الغموض والتخفيف من امتعاض الناخبين في الانتخابات القادمة.

تطبيق معايير أكثر صرامة للتحقق من هوية الناخبين. يجب على المسؤولين عن الانتخابات تطبيق مقتضيات القانون الانتخابي بحزم أكثر عند التحقق من هوية الناخبين. وقد لاحظ المراقبون الدوليون بأن هذه المقتضيات لا تطبق بشكل متكافئ في الدوائر الانتخابية خصوصا عندما يأتي الناخبون للتصويت من دون البطاقات المطلوبة.

تحسين عملية توزيع بطاقة الناخب. إن عدم تمكن الناخبين الذين لم يستطيعوا الحصول على بطائقهم قبل يوم التصويت من إيجاد بطاقة الناخب يوم الاقتراع يمثل ربما أكبر مشكل عاينه الوفد الدولي – رغم أن المسؤولين على مكاتب التصويت على امتداد البلاد كانوا يتوفرون على كميات هائلة من بطاقات الناخب على مكاتبهم، فإن عددا أكبر من المصوتين لم يتمكنوا من إيجاد بطائقهم وبالتالي لم يتمكنوا من التصويت وإن كانوا مسجلين. وقصد تفادي استياء هؤلاء الناخبين يجب على السلطات المحلية أن توفر لهم بطائق التصويت قبل يوم الاقتراع. كما يجب على السلطات المحلية مثلا أن تتواصل مع الناخبين بخصوص أهمية استحصال بطاقة الناخب قبل يوم الاقتراع وتنظيم حملات إخبارية مكثفة لإخطار الناخبين بأن البطاقة جاهزة في العمالة، ويمكن أيضا استكشاف طرق أخرى لتحديد الهوية مثل بطاقة التعريف الوطنية. وبفضل الأهداف المعلنة لوزارة الداخلية بخصوص توزيع بطاقات التعريف الوطنية لكل المغاربة، فإن بإمكانها ربط هذا الإجراء بالتسجيل في اللوائح الانتخابية.

إشهار لوائح الناخبين خارج مكاتب التصويت. يجب على السلطات المحلية أن تشهر لوائح المصوتين خارج كل مكتب تصويت لمساعدة الناخبين على تحديد مكتب التصويت المخصص لهم والحصول على بطاقة الناخب بالنسبة لأولئك الذين لم يتمكنوا من الحصول عليها قبل يوم الاقتراع. إضافة إلى ذلك فإن السلطات المحلية بدعم من سلطات العمالة أو وزارة الداخلية مدعوة إلى إحداث آلية لإخبار الناخبين الذين يبحثون عن مكتبهم للتصويت يوم الاقتراع. ومن بين البدائل المتاحة لهذا الغرض، بفضل التكنولوجيا المتوفرة اليوم، هناك إمكانية إحداث رقم أخضر في متناول الناخبين قصد الحصول على التوجيهات الفورية بخصوص مكاتب التصويت المخصصة لهم. إن مثل هذا الاجراء قد يقلل من مستوى إحباط الناخبين يوم الاقتراع ويحسن مشاركة الناخبين في الانتخابات المستقبلية.

تقديم المساعدة للناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة. رغم أن القانون الانتخابي يلزم المسؤولين عن مكاتب التصويت بضرورة تقديم العون للناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أنه يتعين على السلطات المحلية اتخاذ مزيد من التدابير قصد تسهيل ولوج مكاتب التصويت ومراكز التصويت لهذه الفئة من الناخبين المهمشين.

مراجعة تركيبة ورقة التصويت. يجب على السلطات أن تقوم بمراجعة تركيبة ورقة التصويت واختبارها قبل الانتخابات القادمة لخفض مستوى الغموض الذي يعتري العملية خصوصا عند التمييز بين اللائحة المحلية والوطنية. إن الهدف من هذه المراجعة هو خفض عدد الأوراق اللاغية والرفع من مصداقية العملية الانتخابية.

الحرص على تأمين أوراق التصويت. للرفع من مستوى ثقة الناخبين في العملية الانتخابية، فإن وزارة الداخلية مطالبة بما يلي: اتخاذ مزيد من التدابير للنهوض بالشفافية حول تدبير وتوزيع أوراق التصويت بما في ذلك العدد المخصص لكل مكتب تصويت، ومتابعة عدد أوراق التصويت الموزعة على الناخبين على مدى يوم الاقتراع، والحرص على تأمين أوراق التصويت غير المستعملة عند انتهاء عملية فرز الأصوات. يجب على المسؤولين عن مكاتب التصويت أن يسجلوا أيضا في المحضر عدد أوراق التصويت التي توصلوا بها عند فتح مكاتب التصويت يوم الاقتراع. إضافة إلى ذلك يجب على المسؤولين عن مكاتب التصويت أن يقوموا بتقديم الأوراق للمصوتين عند تحديد هويتهم عوض السماح لهم بأخذ ورقة من مجموعة الأوراق، إن هذه الإجراءات البسيطة كفيلة بالتخفيف من المخاوف من التلاعب بالأصوات بين الأحزاب السياسية وإتاحة عملية التأكد من توافق عدد أوراق التصويت قبل عدها. يمكن أيضا للسلطات الانتخابية أن تنظر في وسائل تأمين أوراق التصويت من خلال آليات لمتابعتها بشكل أفضل كاستعمال الأرقام التسلسلية أو إلصاق أعقاب على أوراق التصويت أو بدائل من هذا القبيل.

العدول عن حرق أوراق التصويت السليمة. ينبغي على السلطات المغربية أن تعيد النظر في عملية حرق الأوراق السليمة عند الانتهاء من عد الأصوات. رغم أن الهدف من ذلك هو الحد من التلاعب بالأصوات أثناء مختلف مراحل إحصائها وجمعها (على مستوى الإقليم أو العمالة، أو على المستوى الوطني)، إلا أن هذه العملية تصعب من إمكانية المنازعة في النتائج بعد إعلانها رغم وجود محاضر مصادق عليها. ومن أجل تفادي هذه النزاعات غير الضرورية، يجب على السلطات الانتخابية عدم إتلاف الأوراق السليمة قبل أن تبث المحكمة في الطعون المقدمة من طرف الأحزاب السياسية أو المرشحين أو قبل أجل تسجيل هذه الطعون.

نشر النتائج التفصيلية للانتخابات. لضمان شفافية العملية الانتخابية، يجب على السلطات المغربية أن تقوم في أقرب الآجال بنشر النتائج التفصيلية للانتخابات الخاصة بكل مكتب تصويت. إن إجراء من هذا القبيل كفيل برفع ثقة الأحزاب السياسية ومجموع الناس في العملية الانتخابية حتى وإن كانت تسلم لمراقبي مكاتب التصويت محاضر مصادق عليها عن كل مكتب تصويت. على أن وزارة الداخلية تستحق كل التنويه على جهوزيتها لنشر النتائج التفصيلية للانتخابات على مستوى الدوائر وعلى المستوى الوطني، بما في ذلك مشاركة الناخبين و نسب الأوراق الملغاة.

حل النزاعات الانتخابية المعلقة. من مسؤولية الأحزاب المتضررة أن تقدم شكاوى رسمية من خلال القنوات الملائمة إذا اعتبرت أن نتائج الاقتراع في دائرة ما قد تأثرت من جراء ممارسات غير قانونية. بعد ذلك، ينبغي على السلطات المغربية أن تنظر وتبث في مزاعم شراء الأصوات أو أي شكل آخر من التلاعب بشكل عاجل وشفاف.

التصريح التمهيدي للوفد الدولي لمراقبة الإنتخابات التشريعية المغربية لسنة 2007

الرباط 8 شتنبر 2007

يُقدم هذا البيان من طرف الوفد الدولي لمراقبة الانتخابات التشريعية لسنة 2007 بالمغرب. و تتكون المجموعة التي تتزعم الوفد من: عبد الرحمان أبو عرفة، مدير منتدى الفكر العربي (من الأراضي الفلسطينية)؛ بول ديوار، نائب برلماني (كندا)؛ خورخي كيروكا، رئيس بوليفيا السابق وعضو نادي مدريد؛هيلين تشيرير، وزيرة سابقة للتراث الكندي (كندا)؛ سلي شيلتون–كولبي، سفيرة سابقة للولايات المتحدة الأمريكية و نائبة الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية؛ جودي بار توبينكا، مسؤولة خزينة سابقة و نائبة برلمانية في ولاية الينويز (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ لاوس ويبس فان دير لان، عضو سابق في البرلمان الأوروبي (هولندا)؛ و ليسلي كامبل، منتسب سامي و مدير برامج الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في المعهد الوطني الديمقراطي (كندا).

يتكون الوفد، الذي نظم المعهد الوطني الديمقراطي أعماله، من 52 شخصا يمارسون أو مارسوا التشريع، و من وزراء و سفراء سابقين و خبراء في مجال الانتخابات و حقوق الإنسان، و زعماء من المجتمع المدني و متخصصين إقلميين من 19 دولة في آسيا و أوروبا و الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و أمريكا الشمالية و أمريكا الجنوبية. و قد بدأت زيارة الوفد للمغرب في 3 شتنبر 2007 بدعوة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. و إضافة إلى زيارة مكاتب التصويت و المكاتب المركزية، التقى أعضاء الوفد مع ممثلين للأحزاب السياسية و مرشحين و زعماء المجتمع المدني، و مراقبين محليين و مع السلطات المسؤولة عن الانتخابات و المسؤولين الحكوميين و ممثلي وسائل الإعلام المحلية و الدولية و الناخبين. و قد استفاد الوفد من استنتاجات و توصيات فريق التقييم التمهيدي الذي زار المغرب قبل الانتخابات من 9 إلى 15 غشت.

تتمثل أهداف هذا الوفد في إظهار اهتمام المجتمع الدولي ببروز عملية سياسية ديمقراطية في المغرب و دعمها، و كذا تقديم تقييم محايد لانتخابات 7 شتنبر. و قد أنجز الوفد نشاطاته طبقا لقوانين المغرب و إعلان المبادئ الخاص بالمراقبة الدولية للإنتخابات، دون تدخل في عملية الانتخابات.

ويقر الوفد بأن الوقت لا يزال مبكرا خلال الفترة التي تلي الانتخابات، و أن عد الأصوات لا زال جاريا، و أن النتائج لم يعلن عنها بعد بشكل رسمي، و أن الشكايات و الطعون التي قد تقدم ينبغي النظر فيها طبقا لحكم القانون. و لذلك ليس في نية الوفد تقديم تقييم متكامل أو نهائي حول الانتخابات في هذه اللحظة. إذ يعود بالفعل إلى الشعب المغربي أن يقرر، مواطنين و ناخبين، مدى مصداقية هذه الانتخابات و أهميتها بالنسبة لعمليات الدمقرطة الجارية. و قد تصدر تصريحات أخرى خلال الفترة ما بعد 7 شتنبر، كما سيصدر تقرير يلي انتهاء العملية الانتخابية.

ويقدم الوفد فيما يلي عرضا موجزا لملاحظاته و توصياته التمهيدية.

I. الملخص التنفيذي

يود الوفد تقديم الشكر إلى حكومة المغرب، وبوجه خاص، إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على دعوته لمراقبة الانتخابات التشريعية لعام 2007، وتمكينه من متابعة هذه العملية بشكل مفتوح في جميع مراحلها. كما يود الوفد أن يشكر الأحزاب السياسية والحكومة وممثلي المجتمع المدني والشعب المغربي على حرارة استقبالهم لأعضاء الوفد في جميع المواقع التي زاروها.

وقد زار أعضاء الوفد 375 مكتبا للتصويت في 12 جهة يوم الاقتراع، حيث التقوا بالناخبين والمواطنين والمسؤولين الحكوميين وممثلي الأحزاب السياسية والمرشحين والمراقبين المحليين وممثلي منظمات المجتمع المدني وصحافيين محليين ودوليين وأكاديميين يوم الاقتراع وفي الأيام التي سبقته.

وبالرغم من أن أعضاء الوفد عاينوا أو سمعوا بخروقات منعزلة خلال يوم التصويت، إلا أن التصويت مرعلى العموم بشكل سلس واتسم بروح الشفافية والمهنية. فمن خلال الانتخابات، أتاحت الحكومة المغربية للمغاربة فرصة مهمة للتعريف بآراءهم السياسية.

ويُستشف من نسبة المشاركة الضعيفة (التي تقدر حسب الارقام الاولية بمعدل 37 بالمئة) وارتفاع حالات التصويت الاحتجاجي، أن السلطات المغربية ستحتاج إلى القيام بمزيد من الإصلاحات السياسية من أجل تشجيع انخراط واسع في العملية السياسية. وينبغي أن تتوخى الإصلاحات المذكورة تعزيز سلطة الممثلين المنتخبين مع زيادة شفافية النظام والمساءلة أمام الناخبين. كما يتعين أن تسعى هذه الإصلاحات الى جعل توزيع المقاعد في البرلمان يعكس، وبشكل مباشر أكثر، الاصوات المعرب عنها، وتعزيز فرص إفضاء اختيارات الناخبين إلى تغييرات ملموسة في السياسات يكون لها أثر إيجابي على حياة الناخبين. فالتغيير بحجم مهم هو وحده الكفيل بأن يلهم حماسة أكبر في نفوس الناخبين المحتملين المغاربة إزاء العملية السياسية.

وفي جميع البلدان، لا تمثل الانتخابات التي تتمتع بالمصداقية سوى جزء من عملية أوسع لتعزيز الممارسات الديمقراطية والمؤسسات. ونظرا للشفافية والفعالية اللتان اتسمت بهما العملية الانتخابية واللتان تستحقان الثناء، ونظرا لزيادة النشاط المواكب للحملات لدى بعض الأحزاب السياسية وتطوره، ينبغي أن تكون الرسالة الواضحة التي وجهها الناخبون، سواء من خلال الامتناع عن التصويت أو التصويت الاحتجاجي، حافزا للدفع قدما بالديمقراطية في المغرب. وستكون المرحلة التي تلي الانتخابات في المغرب على الأقل بنفس الدرجة من الأهمية التي اكتستها أحداث يوم الاقتراع.

وفيما يلي وصف لسياق الانتخابات، و الملاحظات العامة للوفد حول عملية التصويت و العد، و المرحلة التي سبقت مباشرة يوم الاقتراع، تليه الخطوط العريضة لتوصيات الوفد.

II. السياق الانتخابي

خلال العقد الأخير، شهد المغرب تغيرا كبيرا من خلال سعيه لتحقيق انفتاح سياسي واجتماعي أكبر في إطار نظام ملكي مُمركز. وقد أخذت جهود الانفتاح، التي بدأت خلال السنوات الأخيرة من حكم الملك الراحل الحسن الثاني، زخما عقب اعتلاء الملك محمد السادس العرش في 1999.

طبقا لنظام الحكم في المغرب، و إضافة إلى الدور الريادي للملك، هناك غرفتان في البرلمان: غرفة عليا ينتخب أعضاؤها 270 بشكل غير مباشر، و الغرفة الأولى التي ينتخب أعضاؤها 325 بطريقة مباشرة. و يقود الحكومة وزير أول يعينه الملك. عقب الانتخابات التشريعية لسنة 1997، اختار الملك الحسن الثاني عضوا من الحزب المتزعم، و الذي كان تاريخيا حزبا معارضا أساسيا، ليصبح وزيرا أولا، مما مثل أول تجربة للتناوب في الحكومة منذ استقلال البلاد في 1956.

استعدادا للانتخابات البرلمانية لسنة 2002، أدخلت الحكومة المغربية إصلاحا على القوانين الانتخابية حيث اختارت النظام الانتخابي النسبي القائم على التمثيلية النسبية من خلال لائحتين، بأعضاء متعددين في الدوائر و نظام البقية لتوزيع المقاعد. إذ يقدم كل حزب يتنافس في دائرة معينة لائحة بمرشحيه بعدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة، محددا ترتيب المرشحين على اللائحة. و قد تحول النظام الجديد من نظام يستعمل أوراق تصويت عديدة إلى نظام يصوت فيه بورقة تصويت واحدة، مما قلص فرص شراء الأصوات. لكن نظام توزيع المقاعد، الذي لا زال ساريا حتى اليوم يجعل ربح الأحزاب منفردة لأكثر من مقعد واحد في الدائرة الواحدة أمرا صعبا مما يزيد من احتمال توزيع المقاعد في البرلمان بشكل متساوي نسبيا بين الأحزاب الكبرى.

وقد لوحظ أن الانتخابات التشريعية لسنة 2002، قد أديرت بشكل جيد حيث منحت السلطات المشرفة على الانتخابات ترخيصا محدودا لأول مرة للمراقبين المحليين، كما أطلقت مبادرات برعاية من الحكومة لتوعية الناخبين. و بعد الانتخابات، عين الملك محمد السادس رئيسا للوزراء من خارج الأحزاب السياسية، سبق و أن عينه وزيرا للداخلية في 2001.

كما بعثت هذه العملية أملا و زخما نحو تحقق إصلاحات سياسية إضافية.و كخطوة أولى، مكنت العملية التشاورية مع الأحزاب السياسية من اعتماد قانون جديد للأحزاب السياسية في شهر دجنبر 2005 و الذي بدا على أنه عنصر مهم يساهم في تعزيز الأحزاب السياسية و تحقيق بعض التجديد للزعامات من خلال مزيد من الدمقرطة الداخلية.

وبعد تعديل قانون الأحزاب السياسية، بدأ التفكير في إدخال تعديلات على قانون الإنتخابات الذي عدل في نهاية المطاف أوائل 2007 . وبينما كان من الممكن أن تمثل تلك التعديلات فرصة لجعل التمثيلية داخل البرلمان مطابقة عن كثب للاقتراع الشعبي، فإن الصيغة النهائية لهذا القانون لم تأت بشئ يذكر لمعالجة المعوقات الهيكلية بالنسبة للأحزاب التي تكسب أكثر من مقعد واحد في الدائرة، مع ما يرافق ذلك من تشتيت للسلطة داخل البرلمان. وفي مطلع سنة 2007، طالت العديد من التعديلات الدوائر فارتفع عددها إلى 95 حيث أنشئ أقصى عدد، أي خمسة مقاعد، لكل دائرة. و في بعض الحالات برزت مزاعم تشير إلى وجود اعتبارات سياسية غير مشروعة وراء تقطيع الدوائر.

وحتى وقت متأخر، تمتعت الصحافة في المغرب بحرية متزايدة. إذ هناك عدد من الوسائل الإخبارية المستقلة التي تعرب عن آرائها حول مواضيع متعددة، كما تمت تغطية الحملات و العمليات الانتخابية بشكل مستفيض. لكن أعرب مؤخرا عن انشغال كبير إزاء موضوع حرية الصحافة. إذ لا تزال هناك حدود بالنسبة لبعض القضايا، كما سجلت خلال الأشهر التي سبقت الانتخابات مجموعة من القضايا البارزة من المتابعات في حق صحفيين و ضد إصدارات في المغرب تتعلق بما سمي بخروقات لهذه الحدود و التي تشمل انتقادات للملك و تحديات للوحدة الترابية (الصحراء الغربية) و انتقاد للإسلام. و قد أعربت لجنة حماية الصحفيين في يوليوز 2007 عن انشغالاتها إزاء الضغوط المحبوكة بشكل متزايد الذي يتعرض إليها الصحفيون المغاربة.

قبل انتخابات 2007، بذلت الحكومة و المجتمع المدني و الأحزاب السياسية جهودا كبيرة لزيادة مشاركة الناخبين كرد فعل إزاء التراجع الذي عرفته المشاركة في الانتخابات السالفة. ففي الانتخابات البرلمانية لسنة 2002، أدلى حوالي 52٪ من الناخبين المسجلين بأصواتهم ، اعتبر ما يقارب 17٪ منها أوراق تصويت لاغية أو لا تحمل أي علامة. وفي الانتخابات البلدية لسنة 2003، صوت ما يقارب 54٪ من الناخبين المسجلين مقارنة بـ75٪ في الانتخابات البلدية السابقة في سنة 1997.

وفي إطار الجهود المبذولة للرفع من المشاركة، أطلقت وزارة الداخلية المكلفة بإدارة مسلسل الانتخابات، عملية لتسجيل ناخبين جدد خلال شهري أبريل و مايو 2007، بهدف تسجيل 3 ملايين من الناخبين الجدد. و من بين الجوانب المجددة في هذا المجهود تمكين المواطنين من بعث رسائل موجزة (SMS) إلى رقم هاتف محدد للتأكد من وجود إسمهم في اللوائح الانتخابية و/أو إذا ما كانوا في حاجة للتسجيل، و كذا أين ينبغي القيام بذلك. و قد مكن ذلك من تسجيل حوالي 1,5 مليون ناخب جديد، مما زاد عدد المسجلين للتصويت إلى مجموع يقارب 15,5 مليون ناخب (أي ما يقارب 80٪ من السكان المؤهلين للترشح)، و تمثل النساء 7,48 ٪ من الناخبين المسجلين، كما أن عمر 80٪ من الناخبين المسجلين الجدد دون 34 سنة و تتراوح أعمار 57٪ ما بين 18 و 24 سنة.

إضافة إلى جهود وزارة الداخلية و المجتمع المدني في مجال تسجيل الناخبين، شهد المغرب جهدا كبيرا و متطورا إلى حد بعيد لتوعية الناخب قبل حلول انتخابات 2007. و قد ساهمت جمعية 2007 دابا في هذا الجهد حيث جمعت زعماء الشركات و المجتمع ، بتشجيع ضمني من الملك، لتعريف الناخبين بالمسلسل الانتخابي و لتشجيع الانخراط في المسلسل السياسي و لا سيما من طرف الشباب. كما أن الحكومة رعت الإشهار على اللوحات و على شاشة التلفزة من بين أعمال أخرى للاتصال كوضع صناديق تصويت كبيرة في مراكز المدن تبين عملية التصويت مع رسالة "موعدنا 7 شتنبر". و خلال الأسابيع التي سبقت الانتخابات أصبح معدل المشاركة المتوقع موضوع تخمينات، حيث قال البعض بأن سلطات البرلمان المحدودة و/أو الثقة المحدودة في الفاعلين السياسيين قد تساهم في عزوف الناخبين و في ضعف المشاركة، في حين نظر آخرون إلى الانتخابات الجديدة على أنها شديدة الأهمية بالنسبة للمغرب متأملين و متوقعين مشاركة عالية للناخبين.

لقد كانت المنافسة كبيرة بين الأحزاب السياسية 33 التي قدمت مرشحين يبلغ مجموعهم 1862 على اللوائح المحلية في 95 دائرة متعددة الأعضاء ينتخب منهم 295 نائبا في البرلمان، مع تخصيص 30 مقعدا للنساء المرشحات على اللوائح الوطنية . و تضم الأحزاب أعضاء من الإئتلاف الحاكم في البرلمان الحالي: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، و حزب الاستقلال والتجمع الوطني للأحرار و الحركة الشعبية و حزب التقدم و الاشتراكية. كما يتنافس كذلك في الانتخابات الحزب الذي يتزعم المعارضة في البرلمان الحالي، و هو حزب العدالة و التنمية.

و إضافة إلى أعضاء الإئتلاف الحاكم حاليا و حزب العدالة و التنمية، يتقدم 27 حزب صغيرا، لبعضها مقاعد في البرلمان الحالي، بلوائح تضم مرشحيها.

كما أن هناك قوى سياسية خارج المسلسل الانتخابي، لا سيما منها جماعة العدل و الإحسان المحظورة. و على خلاف الأحزاب السياسية المعترف بها، فإن جماعة العدل و الإحسان لا تعترف بمشروعية الحكومة الحالية أو الملك أو الدستور، و تدعو إلى فرض الشريعة .

وإلى جانب الوفد الدولي، و هو أول وفد يراقب الانتخابات المغربية، انتظمت مجموعات محلية في ائتلاف خ النسيج الجمعوي– لمراقبة الانتخابات. و قد قام النسيج الجمعوي بمراقبة الفترة السابقة للإنتخابات، و خطط لإرسال أكثر من 2000 مراقب يوم الاقتراع و لإصدار تصريح و تقرير عقب الانتخابات. و تتكلف وزارة الداخلية بإدارة الانتخابات بينما أوكل الملك للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مهمة تسهيل عمل المراقبين المحليين و الدوليين و أن يكون حلقة الوصل معهم و الوسيط لمخاطبة وزارة الداخلية.

III. الملاحظات

فترة ما قبل الانتخابات والحملة الانتخابية

تسجيل الناخبين. كما ورد ذلك في التصريح التمهيدي حول الفترة ما قبل الانتخابات في 15 غشت، فقد بُذلت جهود كبيرة لزيادة نسبة التسجيل في ربيع سنة 2007. إلا أن هذه الجهود ظلت بعيدة جدا عن تحقيق الهدف المنشود، إذ لم تمكن من تسجيل إلا 1,5 مليون ناخب إضافي مقارنة بعدد 3 ملايين من الناخبين الجدد المستهدفين. وعندما أصبحت اللوائح الانتخابية جاهزة، أعدت وزارة الداخلية أقراصا مدمجة تتضمن تلك اللوائح ووضعتها رهن إشارة الأحزاب خلال فترة 30 يوما. وإذا كانت الأحزاب التي حصلت على الأقراص المدمجة قد رصدت بعض الأخطاء في اللوائح، إلا أن الأحزاب أقرت، على العموم، بأن هذه المشاكل كانت محدودة.

الاستعدادات الإدارية للانتخابات. جرت استعدادات وزارة الداخلية للانتخابات بشكل سلس ودون إثارة للجدل، باستثناء حالة واحدة ذات أهمية. وقد تم التعبير عن انشغالات جدية تتعلق بتقطيع الدوائر، كجزء من الاستعدادات الإدارية، و بعدد الناخبين الشديد التفاوت للغاية أحيانا بين الدوائر و المطابق لكل عضو يتعين انتخابه في البرلمان. وفي بعض الحالات، زعمت الأحزاب السياسية أن تقطيع بعض الدوائر قد يكون قد نتج عن ممارسة نفوذ سياسي غير مشروع.

جهود توعية الناخب. بَذلت كل من الحكومة والأحزاب السياسية والفاعلين من المجتمع المدني جهودا مهمة لتعبئة الناخبين وتعريفهم بإجراءات التصويت، وشمل ذلك الجهد الصحف والإعلانات في التلفزة والإذاعة واللوحات الإعلانية والمناشير والحفلات و استعمال تقنيات أخرى مجددة للاتصال بالجمهور.

تعيين المرشحين. لقد تم تعيين المرشحين خلال الفترة ما بين 16 و 23 غشت. ورغم سماع الوفد بتقارير عن مجادلات بين الأحزاب حول هذه التعيينات، إلا أنه لم يسمع بوجود عراقيل مهمة وضعتها السلطات المشرفة على الانتخابات فيما يتعلق بتعيين المرشحين. ومع ذلك، ثمة مسألة هامة تخص هذه التعيينات و تتمثل في أن 5٪ فقط من الخانات على اللوائح المحلية تعود لنساء مرشحات، و أن النساء لا يتزعمن إلا 3٪ من اللوائح المحلية. وعقب انتخابات سنة 2002، التي حصلت فيها النساء على 30 مقعدا من خلال نظام اللائحة الوطنية و على 5 مقاعد من خلال اللوائح المحلية، أصبح المغرب رائدا في المنطقة في مجال تمثيلية النساء في البرلمان. وبالرغم من أن النتائج ليست نهائية، فمن غير المحتمل أن يحقق المغرب في انتخابات 2007 تقدما إضافيا في هذا المجال الهام.

حملات الأحزاب. تمثل ثقافة التوافق السائدة بين العديد من الأحزاب السياسية، والتي تشجعها بنية النظام السياسي، عائقا أمام دخول الأحزاب في نقاش وطني حقيقي. وهو مناخ يُصعّب على الناخبين التمييز بين الاختلافات الموجودة بين العديد من الأحزاب. غير أن حملات بعض الأحزاب شهدت تحسنا في انتخابات سنة 2007 مقارنة مع الانتخابات الأخيرة السابقة، إذ أصبحت هذه الأحزاب تستجيب بشكل مباشر أكثر لاهتمامات الناخبين وتتفاعل كذلك بشكل أكثر مباشرة مع المواطنين عبر أرجاء البلاد. وشمل ذلك الإستفادة من وسائل الإعلام الحديثة مثل تكنولوجيا الإنترنت والهاتف المحمول واستعمال الاشهار في وسائل الإعلام وتقنيات أفضل للإتصال بالناخبين. وتجدرالإشارة كذلك، إلى أمر إيجابي يتمثل في مشاركة الأحزاب الرئيسية في النقاشات العمومية واللقاءات التي نظمت في البلديات لتقديم برامجها.

الخروقات المفترضة خلال الحملة الانتخابية. رفعت العديد من الإدعاءات بخرق قواعد الحملة الانتخابية لوزارة العدل عبر وزارة الداخلية خلال فترة الحملة. وقد إستنتج القضاة المحققون أن الغالبية العظمى من هذه الخروقات المفترضة لا أساس لها من الصحة. ولم يتمكن الوفد من التحقيق بشكل مستقل في مختلف الخروقات المفترضة. إلا أن العديد من ممثلي الأحزاب السياسية في مكاتب الاقتراع الذين تم استفسارهم يوم الانتخاب، و باستثناء المزاعم بشأن شراء الأصوات المشار إليها لاحقا، لم يدعوا أنه يمكن الطعن بشكل جدي في نزاهة الانتخابات بسبب ما زعم من خروقات خلال فترة الحملة الانتخابية.

تغطية وسائل الإعلام. هناك بعض القضايا قد لا يمكن لوسائل الإعلام المغربية مناقشتها، لا سيما تلك التي تشكل خطرا على البنية العامة للنظام السياسي القائم، وقد سجلت تحديات مثيرة للقلق واجهتها حرية الصحافة في المغرب مؤخرا. إلا أن تنافس الأحزاب السياسية وإجراء الانتخابات في إطار النظام السياسي القائم حظيا بتغطية مستفيضة من طرف وسائل الإعلام المغربية. غير أنه تبين، انطلاقا من مختصرات الأخبار اليومية، أن طبيعة التغطية ركزت بشكل كبير على التنافس بين الأعيان المحليين أكثر مما ركزت على الحملات الوطنية والبرامج، كما خصصت الصحافة المكتوبة في الغالب تغطية هامة للأحزاب الصغيرة على حساب تنافسات أكثر أهمية. وعلاوة على ذلك، مُنحت الأحزاب الوقت الضروري لعرض برامجها في وسائل الإعلام الرسمية الالكترونية. غير أن هذه الأحزاب لم تحصل على وقت متساو في وسائل الإعلام الرسمية، بل تم توزيع الوقت عليها، جزئيا، على أساس حجم تمثيليتها في البرلمان الحالي، و هي ممارسة تتواجد في العديد من الدول الأخرى.

يوم الاقتراع

نسبة المشاركة. لقد أثيرت العديد من التخمينات قبل موعد الانتخابات بخصوص نسبة المشاركة. وأظهرت التقارير الأولية التي أعدتها الحكومة، أن 37 بالمائة من الناخبين المسجلين قد صوتوا يوم الانتخاب، وأن عددا كبيرا من هذه الأصوات تمثل، على ما يبدو، تصويتا احتجاجيا للتعبير عن عدم الرضا عن السياق السياسي ككل و/أو الخيارات المتاحة على اختلاف ألوانها. و يبدو، بالفعل، أن ما يربو ربما قليلا عن 25 بالمائة من الناخبين المغاربة المؤهلين للتصويت و المحتملين أدلوا بأصواتهم لصالح لوائح الأحزاب المقدمة. وتمثل نسب المشاركة وأعداد الأصوات الاحتجاجية المدلى بها رسالة هامة إلى السلطات المغربية إزاء الحاجة إلى إصلاحات سياسية إضافية لتشجيع السكان على المشاركة في المسلسل السياسي الرسمي، و جعلهم يؤمنون بأن التصويت قد يمكنهم من التأثير على السياسات التي سيكون لها أثر على حياتهم.

عملية التصويت. مرت عملية التصويت على العموم بشكل سلس، وقد أبان المسؤولون عن الاقتراع عن مهنيتهم خلال يوم التصويت. و قد كانت المشاكل الأكثر انتشارا تهم حالات أشخاص ليست لديهم بطاقة الناخب. و في هذه الحالات و جد المسؤولون و الناخبون صعوبات كبيرة في تحديد مكتب الاقتراع الذي يحق للناخبين التصويت فيه. وقد حدث بعض الغموض إزاء شروط تحديد هوية الناخبين في الأماكن التي لم يكن للناخبين فيها بطاقة الناخب. إضافة إلى ذلك، كانت ورقة التصويت جد معقدة، كما أن التمييز بين اللوائح الوطنية والمحلية لم يكن واضحا بشكل كاف، مما قد يكون قد ساهم في الإدلاء بعدد من الأوراق اللاغية. وقد شهد أعضاء الوفد أو سمعوا عن أنباء تفيد بوقوع حالات بالتصويت عدة مرات، ومشادات حول مكاتب التصويت. كما كانت هناك مزاعم حول شراء الأصوات، فقد كان هناك إحساس لدى العديد من الناخبين أن مسألة شراء الأصوات مثلت مشكلة. ورغم أن الوفد لم يشهد أي عملية لشراء الأصوات، إلا أنه من الممكن أن تكون هذه العملية قد حدثت بعيدا عن مكاتب التصويت، أو أن تكون هذه المزاعم قد أثيرت من طرف الأحزاب لتبرير أدائها بشكل مسبق. كما أن هناك فائدة أخرى لارتفاع نسبة المشاركة لدى الناخبين تتجلى في أنها ستجعل عملية شراء الأصوات باهظة الثمن.

مشاركة النساء و الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. لم يسجل أعضاء الوفد أي شكل من أشكال التمييز ضد النساء أو الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. ففي بعض مكاتب التصويت تجاوز عدد النساء المصوتات، حسب ما بدا، عدد الرجال، في حين تجاوز عدد الرجال المصوتين، حسب ما بدا، عدد النساء في مكاتب أخرى. وقد لاحظ أعضاء الوفد أن عدد النساء المسؤولات عن عملية الاقتراع في مراكز فرز الأصوات و في الولايات كان قليلا. فمن المهم أن تشارك النساء في كل مناحي إدارة الإنتخابات. إذ من بين مزايا إشراك مزيد من النساء المساعدة في التحقق من هوية النساء المنقبات. وبالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، كان ولوج مراكز التصويت صعبا. لذلك ينبغي بذل مزيد من الجهود لتسهيل الوصول الى مكاتب التصويت و تيسير التصويت فيها. و على الرغم من ذلك، تم توفير المساعدة الضرورية لهذه الفئة من قبل المسؤولين عن مكاتب التصويت طبقا للقانون ، كما قدم لهم أعضاء من أسرهم المساعدة في بعض الحالات.

وإجمالا، تجدر الإشارة إلى أن أهم ما لاحظه أعضاء الوفد هو أن إدارة مكاتب الإنتخاب كانت جيدة بحضور ممثلي الأحزاب الذين راقبوا عملية التصويت.

ممثلو الأحزاب السياسية في مكاتب التصويت. حضر ممثلو الأحزاب السياسية الكبرى، و ممثلو بعض الأحزاب الصغيرة، في الغالبية

العظمى من مكاتب التصويت التي زارها الوفد. ومن بين مجموع الفرق المكلفة بمراقبة الانتخابات، يعتبر ممثلو الأحزاب أفضل من يتولى مراقبة العملية نظرا لقدرة الأحزاب على توفير التغطية الأشمل و نظرا لحرص ممثليها الشديد، كفريق، على حماية مصالح أحزابهم و على نزاهة العملية الانتخابية.

المراقبة المحلية للانتخابات. كان هناك بعض الجدل حول عمل فريق المراقبين المحليين – النسيج الجمعوي. فقبل الانتخابات، أبدى المجلس الاستشاري لحقوق الانسان ووزارة الداخلية ترددهما في ما يتعلق باعتماد جميع المراقبين البالغ عددهم 3000 اللذين اقترح النسيج الجمعوي إشراكهم آنذاك في المراقبة. وقبيل الانتخابات بأيام، لمح النسيج الجمعوي إلى وجود عراقيل عملية وضعت للحيلولة دون الترخيص الرسمي لمراقبيه، وأنه يفكر في الاكتفاء بالمراقبة خارج مكاتب التصويت ومراكز العد. وفي آخر المطاف، تم الترخيص للمراقبين اللذين قدمهم النسيج الجمعوي والذين يناهز عددهم 2000 مراقب، رغم أن ذلك لم يحصل إلا عشية يوم الاقتراع. وقد عاين أعضاء الوفد وجود مراقبين محليين في بعض مكاتب التصويت ومراكز العد التي زاروها.

الوضع الأمني يوم الاقتراع. عاين أعضاء الوفد، أو بلغ إلى علمهم، وجود بعض حالات الشغب والاشتباكات الطفيفة في مكاتب التصويت أو بالقرب منها. ومع ذلك، كانت هذه الحالات منعزلة، ولم يتبين أن ضعف الأمن أو التواجد غير المشروع للشرطة كان له تأثير مهم على الانتخابات. ولم يكن للشرطة في معظم الحالات حضور واضح في مكاتب التصويت، بل كانت رهن إشارة رئيس مكتب التصويت ليتصل بها عند الحاجة. وبالرغم من ذلك، فقد لوحظ في بعض الحالات تواجد الشرطة ومسؤولين من وزارة الداخلية بزي مدني خارج مكاتب التصويت.

عد الأصوات. عاين أعضاء الوفد عملية العد في 25 مكتبا للتصويت، بالإضافة إلى جزء من فرز الأصوات في عدد من مكاتب التصويت المركزية والعمالات. لقد كان عد الأصوات في كل هذه المواقع شفافا ولم يكن هناك ما يثبت حصول خروقات مهمة فيها. ففي بعض الحالات لاحظ المراقبون وجود ارتباك فيما يخص الإجراءات المتعلقة بإحراق أوراق التصويت والتعامل مع أوراق التصويت غير المستعملة. ونظرا للتعقيد الذي اتسمت به أوراق التصويت وإجراءات العد، كانت عملية العد أبطأ من المعتاد لو كانت الظروف مختلفة. وقد سلم لممثلي الأحزاب في مكاتب التصويت، في معظم الحالات التي تمت معاينتها، محضر سجلت فيه النتائج الخاصة بمكتب التصويت بعد عد الأصوات.

فرز الأصوات والإعلان عن النتائج. تتمثل إحدى خصائص الإجراءات الانتخابية المغربية في إحراق أوراق التصويت السليمة بعد عد الأصوات وبعد تسليم المحضر لممثلي الأحزاب في مكاتب التصويت، قبل نقل أوراق التصويت اللاغية وتلك المتنازع بشأنها والمحضر إلى المكتب المركزي المعني. إن الإجراءات التي اعتمدت في هذه الانتخابات تجعل من الصعب الاحتجاج على النتائج بعد الإعلان عنها. وقد فاقم هذا الإجراء المشكلة في 2002 حيث لم يعلن أبدا عن النتائج المفصلة على مستوى مكتب التصويت. وإلى غاية كتابة هذه السطور، و بينما لم يعاين الوفد أية مشاكل فيما يتعلق بعد الأصوات، و نظرا لأن النتائج الرسمية لم يعلن عنها بعد، فمن المهم ،بالتالي ، أن تستمر جميع الأطراف في مراقبة العملية.

IV. التوصيات

انطلاقا من روح التعاون الدولي، يتقدم الوفد و بكل احترام بالتوصيات العامة التالية:

- إن نسبة مشاركة الناخبين الضعيفة وحالة التصويت الاحتجاجي الكثيرة تبعثان برسالة واضحة للسلطات المغربية إزاء الحاجة إلى مزيد من الإصلاح السياسي، إذا ما كانت السلطات ترغب في إقناع عدد أكبر من المواطنين المغاربة بالانخراط في المسلسل السياسي. و ينبغي أن تعزز هذه الإصلاحات سلطة المسؤولين المنتخبين وتزيد، في الوقت ذاته، من شفافية هذه العمليات و من المساءلة أمام الناخبين. إن الوفد لا يدعي اقتراح معالم دقيقة للإصلاحات السياسية التي ينبغي إنجازها بل يقترح الوفد بأن تكون الإصلاحات الدقيقة التي ينبغي تنفيذها موضوع حوار مفتوح بين المغاربة، بما في ذلك ممثلي القصر و الحكومة والجمهور والأحزاب السياسية والصحافة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. لكن الوفد يقترح بأن يقر المشاركون في هذا الحوار بالطابع الطارئ لعملية النهوض بمصالح المغرب بشكل عام و رفاهية كل المغاربة.

- لقد أحرز المغرب تقدما كبيرا في مجال تشجيع مشاركة المرأة في البرلمان، من خلال استعمال نظام اللائحة الوطنية في 2002. لكن للأسف، لم تدفع انتخابات 2007، على ما يبدو، بالمشاركة السياسية للمرأة قدما. وموازاة مع الإصلاحات السياسية الأخرى الجارية، ينبغي التفكير في أفضل السبل لزيادة التمثيلية السياسية للمرأة كمسؤولة منتخبة، وزيادة حضورها في زعامة الأحزاب السياسية وفي مناصب المسؤولية الإنتخابية.

- لضمان شفافية العملية الإنتخابية، ينبغي على السلطات المغربية، و بأسرع ما يمكن بعد الإنتخابات، الإعلان عن نتائج مكاتب الإقتراع بطريقة مفصلة. كما ينبغي على السلطات المغربية في الإنتخابات القادمة أن تسمح مرة أخرى بالشفافية التي تتأتى من خلال المراقبة المحلية والدولية، وأن ترتب القانون الإنتخابي بطريقة تمكن من القيام بهذا النوع من المجهودا.

- ينبغي مراجعة الإجراءات الإنتخابية عن كثب، مع أخذ هذه التجربة الإنتخابية بالاعتبار، بهدف تبسيط الإجراءات للحد من أي احتمال للخلط في الإنتخابات المستقبلية، وتبسيط ورقة الإنتخاب مثال بليغ على ذلك. وفي إطار السعي للحد من ذلك الخلط، ينبغي كذلك إنجاز برامج إضافية لتوعية الناخبين على غرارالبرامج التي استعملت في هذه الإنتخابات. وسترد توصيات دقيقة إضافية في التقرير النهائي للوفد.

V. الوفد و ما أنجزه من عمل

إن التقييم الدقيق و المكتمل لأي انتخابات ينبغي أن يأخذ بالاعتبار كل جوانب العملية، و لا يمكن أن تفصل أي انتخابات عن السياق السياسي الذي تجري فيه. و من بين العناصر التي ينبغي أخذها بالاعتبار: الإطار القانوني للانتخابات كما حدده الدستور، بما في ذلك قانون الانتخابات و القوانين ذات الصلة؛ و قدرة المواطنين على البحث عن المعلومات و الحصول عليها بشكل كاف و دقيق حتى يتمكنوا

من القيام بخياراتهم السياسية؛ و قدرة المتنافسين السياسيين على التنظيم و الاتصال بالمواطنين لكسب دعمهم؛ و سلوك وسائل الإعلام في تغطيتها للأحزاب و المرشحين و القضايا المختلفة؛ و درجة الحرية التي يتمتع بها المواطنون و المنافسون السياسيون للإنخراط في العملية السياسية و الانتخابية دون توجس من التخويف و العنف أو الانتقام بسبب خياراتهم؛ سير عملية تسجيل الناخبين و سلامة السجل النهائي للناخبين؛ و الحق في الترشح للإنتخاب و الطريقة التي يتم بها التصويت و العد و جمع النتائج و نقلها و الإعلان عنها؛ و معالجة الشكايات الانتخابية؛ و تمكين الذين انتخبوا على الوجه الصحيح من استلام مناصبهم. كما تجدر كذلك الإشارة إلى أنه لا يوجد إطار انتخابي يتسم بالكمال، إذ تواجه كل العمليات الانتخابية و السياسية مجموعة من التحديات.

لقد وصل الوفد إلى الرباط في 3 شتنبر و التقى بزعماء مغاربة سياسيين و من المجتمع المدني، و بمرشحين و بمراقبين محليين و بالسلطات المسؤولة عن الانتخابات و مسؤولين حكوميين و ممثلي وسائل الإعلام و المجتمع الدولي في المغرب و بالناخبين. و قد انتشر في 5 شتنبر 82 مندوبا و موظفا، مكونين 25 فريقا انتشروا في 21 جهة عبر البلاد. و قد راقبت الفرق يوم الانتخابات عمليات التصويت أو العد في 375 مكتبا للتصويت عبرأرجاء البلاد. و قد عاد أعضاء الوفد بعد انتهاء الانتخابات، إلى الرباط لتبادل النتائج و إعداد هذا التصريح.

ويعرب الوفد عن امتنانه للترحيب و التعاون اللذان وجدهما لدى الناخبين و المسؤولين عن الانتخابات و المرشحين و زعماء الأحزاب السياسية و لدى مراقبي الانتخابات المحلية و نشطاء المجتمع المدني.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ: اريك دوهايم في الرباط على الرقم 26 01 77 37 212+ ، أو على: eduhaime@ndi.org، وفي واشنطن، مقاطعة كلومبيا بجيفري انجلند على الرقم 5500 728 202 1 + أو على jengland@ndi.org

الإقليم – العمالة	الدائرة	عدد المقاعد بالدائرة	عدد الناخبين المسجلين	عدد الناخبين المسجلين لكل مقعد	النسبة المئوية للمشاركة	نسبة الأوراق اللاغية أو البيضاء	مجموع الأصوات ناقص الأصوات تحت عتبة 6*	القاسم الانتخابي**
أكدير إيدا أوتنان	أكادير	4	230,814	57,704	34%	26%	48,384	12,097
الحوز	الحوز	4	253,325	63,331	49%	16%	72,029	18,008
الحسيمة	الحسيمة	4	217,839	54,460	31%	13%	42,468	10,618
أوسرد	أوسرد	2	7,336	3,668	75%	10%	4,330	2,166
آسا–الزاك	آسا–الزاك	2	14,326	7,163	70%	9%	8,545	4,274
أزيلال	أزيلال–دمنات	3	124,025	41,342	48%	15%	35,949	11,984
أزيلال	بزو–واوزغت	3	145,487	48,496	48%	12%	23,717	7,907
بني ملال	بني موسى بن عمير	4	191,652	47,913	37%	15%	32,388	8,098
بني ملال	بني ملال	3	172,287	57,429	31%	17%	32,142	10,715
بني ملال	القصيبة–تادلة	3	137,981	45,994	45%	16%	37,676	12,560
بنسليمان	بنسليمان	3	109,950	36,650	44%	15%	35,684	11,896
بركان	بركان	3	150,606	50,202	29%	16%	18,621	6,208
بوجدور	بوجدور	2	19,303	9,652	63%	13%	9,962	4,982
بولمان	بولمان	3	97,222	32,407	51%	18%	27,444	9,149
الشاون	الشاون	4	256,483	64,121	50%	13%	58,334	14,585
شيشاوا	شيشاوا	4	199,199	49,800	50%	14%	58,360	14,591
شتوكة أيت باها	شتوكة أيت باها	3	147,898	49,299	44%	22%	34,691	11,565
الجديدة	أزمور	3	165,619	55,206	27%	21%	27,725	9,243
الجديدة	بوعزيز الزمامرة	3	178,236	59,412	39%	17%	47,275	15,759
الجديدة	سيدي بنور ولاد فرج	4	226,379	56,595	41%	18%	63,093	15,774
قلعة السراغنة	الرحامنة	3	150,543	50,181	42%	10%	51,481	17,161
قلعة السراغنة	سراغنة زمران	4	241,921	60,480	37%	17%	46,668	11,668
الحاجب	الحاجب	2	120,990	60,495	46%	17%	27,596	13,799

الإقليم – العمالة	الدائرة	عدد المقاعد بالدائرة	عدد الناخبين المسجلين	عدد الناخبين المسجلين لكل مقعد	النسبة المئوية للمشاركة	نسبة الأوراق اللاغية أو البيضاء	مجموع الأصوات ناقص الأصوات تحت عتبة 6*	القاسم الانتخابي**
الراشيدية	غريس تيسليت	3	146,358	48,786	41%	25%	38,490	12,831
الراشيدية	زيز تافلالت	3	151,718	50,573	43%	17%	39,129	12,831
الصويرة	الصويرة	4	240,162	60,041	36%	24%	50,931	12,734
السمارة	السمارة	2	23,592	11,796	64%	12%	12,440	6,221
فحص أنجرا	فحص أنجرا	2	48,464	24,232	47%	21%	15,898	7,950
فاس	فاس الشمالية	4	194,218	48,555	27%	30%	33,232	8,309
فاس	فاس الجنوبية	4	199,036	49,759	28%	23%	36,764	9,192
فكيك	فكيك	3	70,447	23,482	48%	18%	25,813	8,605
كلميم	كلميم	2	81,096	40,548	56%	14%	24,609	12,306
افران	افران	2	85,699	42,850	49%	17%	15,590	7,796
انزكان أيت ملول	انزكان أيت ملول	3	182,283	60,761	31%	26%	38,890	12,964
جرادة	جرادة	2	60,165	30,083	51%	11%	17,153	8,578
القنيطرة	بني حسين	3	174,864	58,288	39%	15%	39,745	13,249
القنيطرة	الغرب	3	166,350	55,450	49%	15%	56,897	18,967
القنيطرة	القنيطرة	4	267,776	66,944	23%	21%	36,894	9,225
الخميسات	الخميسات أولماس	3	158,616	52,872	37%	16%	25,600	8,534
الخميسات	تيفلت الرماني	3	150,813	50,271	44%	15%	46,656	15,553
خنيفرة	خنيفرة	3	157,113	52,371	42%	18%	37,750	12,584
خنيفرة	ميدلت القباب	3	133,967	44,656	59%	13%	44,967	14,990
خوريبكة	واد زم بو الجعد	3	138,713	46,238	36%	16%	31,228	10,410
خوريبكة	ولاد بحار كبار سغار	3	154,810	51,603	33%	18%	21,932	7,312
لعيون	لعيون	3	92,374	30,791	46%	15%	34,662	11,555
العرائش	العرائش	4	221,161	55,290	36%	22%	49,328	12,333

الإقليم – العمالة	الدائرة	عدد المقاعد بالدائرة	عدد الناخبين المسجلين	عدد الناخبين المسجلين لكل مقعد	النسبة المئوية للمشاركة	نسبة الأوراق اللاغية أو البيضاء	مجموع الأصوات ناقص الأصوات تحت عتبة 6*	القاسم الانتخابي**
مراكش	المدينة سيدي يوسف بن علي	3	215,186	71,729	25%	30%	25,711	8,571
مراكش	كيليز النخيل	3	165,591	55,197	32%	23%	31,701	10,568
مراكش	المنارة	3	178,344	59,448	35%	20%	38,014	12,672
مضيق الفنيدق	مضيق الفنيدق	2	46,082	23,041	43%	22%	14,114	7,058
مديونة	مديونة	2	53,044	26,522	53%	21%	17,500	8,751
مكناس	الإسماعلية	3	190,894	63,631	24%	25%	24,666	8,223
مكناس	مكناس المنزه	3	180,465	60,155	29%	24%	24,822	8,275
المحمدية	المحمدية	3	160,440	53,480	36%	26%	34,846	11,616
مولاي يعقوب	مولاي يعقوب	2	79,843	39,922	42%	19%	20,772	10,387
الناضور	الشمالية الغربية	4	240,926	60,232	31%	12%	40,276	10,070
الناضور	الجنوبية الشرقية	3	155,958	51,986	34%	12%	39,213	13,072
النواصر	النواصر	3	93,122	31,041	40%	24%	25,374	8,459
ورزازات	ورزازات	5	250,465	50,093	47%	17%	64,183	12,838
واد الذهب	واد الذهب	2	23,142	11,571	58%	14%	10,202	5,102
وجدة أنكاد	وجدة	4	248,371	62,093	24%	23%	25,072	6,269
عمالة مقاطعة عين الشق	عين الشق	2	121,945	60,973	26%	25%	17,781	8,892
عمالة مقاطعة الحي الحسني	الحي الحسني	3	150,954	50,318	25%	26%	22,517	7,507
عمالة مقاطعات عين السبع الحي المحمدي	عين السبع الحي المحمدي	3	249,772	83,257	23%	27%	28,468	9,490
عمالة مقاطعات الفداء مرس السلطان	الفداء	3	229,998	76,666	20%	32%	20,579	6,861
عمالة مقاطعات بن مسيك	بن مسيك	2	158,881	79,441	25%	24%	23,064	11,533

الإقليم – العمالة	الدائرة	عدد المقاعد بالدائرة	عدد الناخبين المسجلين	عدد الناخبين المسجلين لكل مقعد	النسبة المئوية للمشاركة	نسبة الأوراق اللاغية أو البيضاء	مجموع الأصوات ناقص الأصوات تحت عتبة 6*	القاسم الانتخابي**
عمالة مقاطعات الدار البيضاء آنفا	الدار البيضاء آنفا	4	300,994	75,249	26%	36%	36,303	9,077
عمالة مقاطعات مولاي رشيد	مولاي رشيد	3	186,703	62,234	27%	29%	26,043	8,682
عمالة مقاطعات سيدي البرنوسي	سيدي البرنوسي	3	204,332	68,111	25%	28%	31,448	10,484
الرباط	الرباط شاله	3	139,488	46,496	42%	24%	36,152	12,052
الرباط	الرباط المحيط	4	212,644	53,161	32%	25%	28,455	7,115
أسفي	آسفي شمال	4	210,704	52,676	32%	17%	36,756	9,190
أسفي	آسفي جنوب	4	241,689	60,422	34%	16%	37,805	9,452
سلا	سلا الجديدة	3	133,361	44,454	35%	23%	27,347	9,117
سلا	سلا المدينة	4	221,181	55,295	27%	23%	32,582	8,147
صفرو	صفرو	3	149,280	49,760	45%	18%	36,297	12,100
سطات	بن أحمد	3	157,825	52,608	41%	12%	37,292	12,432
سطات	برشيد	3	135,956	45,319	36%	20%	31,631	10,545
سطات	سطات	4	204,098	51,025	41%	14%	32,698	8,176
سيدي قاسم	وزان—حد كورت جرف الملحة	4	209,227	52,307	49%	18%	67,044	16,762
سيدي قاسم	سيدي قاسم مشرع بلقصيري	3	162,476	54,159	38%	20%	39,929	13,311
الصخيرات تمارة	الصخيرات تمارة	3	176,610	58,870	51%	24%	49,875	16,626
طنجة أصيلة	طنجة	4	309,689	77,422	22%	32%	29,234	29,234
طان طان	طان طان	2	38,133	19,067	57%	13%	15,724	7,863

الإقليم – العمالة	الدائرة	عدد المقاعد بالدائرة	عدد الناخبين المسجلين	عدد الناخبين المسجلين لكل مقعد	النسبة المئوية للمشاركة	نسبة الأوراق اللاغية أو البيضاء	مجموع الأصوات ناقص الأصوات تحت عتبة 6*	القاسم الانتخابي**
تاونات	كاريا غافساي	3	177,978	59,326	47%	15%	64,201	21,401
تاونات	تاونات تيسا	3	196,189	65,396	35%	14%	44,401	14,801
تاوريرت	تاوريرت	2	114,209	57,105	26%	17%	19,192	9,597
تارودنت	تارودنت الجنوبية	4	236,663	59,166	45%	17%	72,659	18,166
تارودنت	تارودنت الشمالية	3	207,060	69,020	46%	19%	66,925	22,309
طاطا	طاطا	2	66,578	33,289	55%	19%	25,616	12,809
تازا	كرسيف	3	184,296	61,432	38%	14%	42,788	14,264
تازة	تازة	4	228,721	57,180	31%	16%	49,115	12,280
تطوان	تطوان	4	266,504	66,626	29%	21%	52,823	13,207
تيزنيت	تيزنيت	3	200,931	66,977	44%	19%	47,961	15,988
زاكورا	زاكورا	3	136,120	45,373	50%	14%	53,460	17,821

* معطيات مبنية على أرقام توجد على الموقع الالكتروني للحكومة المغربية: www.elections.gov.ma

** يتم الحساب على أساس المعادلة التالية المقدمة من طرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان: ("مجموع الأصوات ناقص الأصوات ما تحت عتبة ؟6 / عدد المقاعد في الدائرة) + 1.

الحزب	اللائحة المحلية نسبة الأصوات	اللائحة المحلية المقاعد لمحصل عليها	اللائحة الوطنية نسبة الأصوات	اللائحة الوطنية المقاعد لمحصل عليها	مجموع المقاعد المحصل عليها	(+/–) الفرق مقارنة مع 2002
حزب الاستقلال	10,7%	46	11,8%	6	52	4
حزب العدالة والتنمية	10,9%	40	13.4%	6	46	4
الحركة الشعبية	9,2%	36	10.0%	5	41	14
التجمع الوطني للأحرار	9,7%	34	10.5%	5	39	-2
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	8,8%	33	9.5%	5	38	-12
الاتحاد الدستوري	7,2%	27	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق	27	11
حزب التقدم والاشتراكية	5,4%	14	6.2%	3	17	6
جبهة القوى الديمقراطية	4,5%	9	4.9%	0	9	-3
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	3,6%	9	4.0%	0	9	2
اتحاد الحزب الوطني الديمقراطي / حزب العهد	2,8%	9	5.3%	0	9	2
اتحاد حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي/المؤتمر الوطني الاتحادي/الحزب الاشتراكي الموحد	2,2%	6	2.9%	0	6	6
الحزب العمالي	3,0%	5	3.4%	0	5	5
حزب البيئة والتنمية	2,8%	5	3.3%	0	5	3
اللامنتمون	1,8%	5	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق	5	5
حزب التجديد والإنصاف	1,8%	4	2.3%	0	4	4
حزب العهد	1,6%	3	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق	3	-2
الاتحاد المغربي للديمقراطية	1,7%	2	1.9%	0	2	2
الحزب الاشتراكي	1,5%	2	1.7%	0	2	2
الحزب الوطني الديمقراطي	1,1%	2	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق	2	-10
مبادرة المواطنة والتنمية	1,1%	1	1.3%	0	1	1
حزب النهضة والفضيلة	0,8%	1	1.0%	0	1	1
تحالف الحريات	0,8%	1	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق	1	-3
حزب القوات المواطنة	0,7%	1	0.8%	0	1	-1
حزب الإصلاح والتنمية	1,0%	0	1.2%	0	0	-3
الحزب الليبرالي المغربي	1,0%	0	1.4%	0	0	-3
الحزب الاشتراكي الموحد	0,8%	0	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق	0	0
حزب الاستقلال والشورى	0,7%	0	0.9%	0	0	-2
حزب العمل	0,5%	0	0.8%	0	0	0

الحزب	اللائحة المحلية نسبة الأصوات	اللائحة المحلية المقاعد لمحصل عليها	اللائحة الوطنية نسبة الأصوات	اللائحة الوطنية المقاعد لمحصل عليها	مجموع المقاعد المحصل عليها	(+/−) الفرق مقارنة مع 2002
المؤتمر الوطني الاتحادي	0,5%	0	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق	0	-1
حزب الوسط الاجتماعي	0,5%	0	0.6%	0	0	0
حزب الأمل	0,4%	0	0.6%	0	0	0
حزب البديل الحضاري	0,3%	0	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق	0	0
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	0,2%	0	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق	0	-6
حزب النهضة	0,2%	0	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق	0	0
حزب الطليعة الاشتراكي الديمقراطي	0,1%	0	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق	0	0
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	0,1%	0	0.3%	0	0	0

نظرة عن النظام الانتخابي المغربي

في فاتح غشت 2002، وضعت الحكومة المغربية رسميا اللمسات الأخيرة على إصلاح للقوانين الانتخابية في اتجاه تحسين فعالية الانتخابات التشريعية. وتبعا للنظام الجديد للتمثيل النسبي، والذي لا زال ساري المفعول في اقتراع 2007، يتم انتخاب أعضاء مجلس النواب على أساس نظام الدوائر متعددة المقاعد من 2 إلى 5 مقاعد. ويقوم كل حزب يريد التباري في دائرة معينة بتقديم لائحة من المرشحين يساوي عددهم عدد المقاعد بالدائرة. ويعبر الناخبون بواسطة ورقة التصويت عن اختيارهم لحزب معين عوض مرشح فردي.

ويعتبر النظام الانتخابي المغربي نظام اللائحة المغلقة، مما يعني أنه يتعين على كل حزب أن يحدد ترتيب المرشحين الذين يضعهم على اللائحة. ثم يقوم الناخب باختيار الحزب الذي يفضله، وليس المرشح الذي يريد أن يختاره من بين المرشحين الآخرين في لائحة الحزب. وفي الماضي، كان بإمكان المرشحين اللامنتمين أن يدخلوا غمار الانتخابات شريطة استجابتهم لشروط الأهلية لذلك. أما اليوم، فيسمح للمرشح اللامنتمي أن يترشح للانتخابات شريطة حصوله على 100 توقيع من مواطنين ناخبين.

ولتحديد الناجحين في الانتخابات، يتم احتساب "قاسم انتخابي" على أساس عدد الناخبين الذين عبروا بأوراق تصويت صالحة لفائدة الأحزاب التي تمكنت من الوصول إلى عتبة التمثيلية المحددة (6٪ في انتخابات 2007)، وهو العدد الذي يتم اقتسامه على عدد المقاعد التي يتعين ملئها. بعد ذلك يضاف 1 إلى القاسم: المعدل = ؟(أصوات صالحة) / (مقعد)؟ + 1. على سبيل المثال، إذا صوت 3000 ناخب بدائرة تتوفر على مقعدين، يكون المعدل الانتحابي كالتالي: (3000 / 2) + 1 = 1501. ونظريا، يتعين على الحزب الذي ربح الاقتراع أن يفوز بهذا العدد من الأصوات للظفر بمقعد. وفي الدوائر التي يوجد بها عدة مقاعد، لا يصعب الوصول إلى المعدل الانتخابي. لكن المعدل الانتخابي يكون مرتفعا في الدوائر التي تتوفر على عدد قليل من المقاعد، خاصة عندما يكون عدد الأحزاب المتبارية كبيرا جدا. وإذا لم ينجح أي حزب في الوصول إلى مستوى المعدل الانتخابي، يحصل الحزب الذي نال أكبر عدد من الأصوات على المقعد الأول، ويحصل الحزب الذي نال ثاني أكبر عدد من الأصوات على المقعد الثاني، وهلم جرا إلى أن تملأ كل المقاعد المتوفرة في الدائرة.

أما إذا استطاعت بعض الأحزاب الوصول إلى المعدل الانتخابي، فتصبح عملية توزيع المقاعد معقدة شيئا ما. وفي هذه الحالة، يستعمل "نظام أكبر بقية". فالأحزاب التي يصل عدد أصواتها إلى المعدل الانتخابي تفوز أوتوماتيكيا بمقاعد، ثم يتم مقارنة الأصوات المتبقية لكل من هذه الأحزاب الفائزة مع مجموع الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب غير الفائزة. وللحصول على مقعد ثاني في نفس الدائرة، لابد أن يكون عدد الأصوات الباقية للأحزاب الفائزة أكبر من عدد الأصوات الأصلية للأحزاب الأخرى. وكمثال جزافي بدائرة ظ لهذه العملية المعقدة، أنظر الجدول التوضيحي أسفله.

ومن مساوئ هذا النظام، كما يتضح من خلال مثال الدائرة ظ، يستحيل تقريبا على حزب واحد أن يفوز بأكثر من مقعد واحد بنفس الدائرة. وليتسنى ذلك، ينبغي أن يكون عدد أصوات الحزب الباقية أكبر من عدد الأصوات الأصلية المحصل عليها من طرف الأحزاب الأخرى. دائما في الدائرة ظ، لنتصور أن الحزب 'أ' حصل على 1800 صوت، في حين لم يحصل الحزب 'د' سوى على 700 صوت. ورغم حصول الحزب 'أ' على نسبة 30 بالمائة من الأصوات وحصول الحزب 'د' على نسبة 12 بالمائة، يفوز الحزبان بمقعد واحد لكل منهما بمجلس النواب بالرغم من وجود فارق يناهز نسبة 20 بالمائة من حيث الأصوات المحصل عليها من طرف لائحتيهما.

وبما أن مثل هذا النظام يصعب من إمكانية حصول حزب واحد على أكثر من مقعد بنفس الدائرة، من المتوقع أن يكون البرلمان مشكلا من عدد كبير من الأحزاب مع عدد قليل من النواب لكل حزب.

النظام الانتخابي المغربي:
مثال الدائرة ظ

عدد الأصوات المعبر عنها: 6000
عدد المقاعد: 4
العتبة (6٪): : 360
عدد الأوراق الصالحة: 5640
القاسم الانتخابي: 1411

عدد الأصوات حسب كل حزب:
الحزب 'أ': 1800 الحزب 'ج': 450
الحزب 'ب': 1600 الحزب 'ح': 350
الحزب 'ت': 1100
الحزب 'ث': 700

يحصل الحزب 'أ' والحزب 'ب' على مقعد لكل منهما نظرا لتمكنهما من جمع عدد من الأصوات يفوق القاسم الانتخابي.

الأصوات المتبقية:
الحزب 'أ': 389 الحزب 'ج': 450
الحزب 'ب': 186 الحزب 'ح': 350
الحزب 'ت': 1100
الحزب 'ث': 700

على أساس المقارنة بين الأصوات الباقية (بالنسبة للحزبين الفائزين) والأصوات الأصلية المعبر عنها (بالنسبة للأحزاب غير الفائزة)، يحصل الحزب 'ت' والحزب 'ث' على مقعد لكل واحد منهما.

الفائزين النهائيين – مقعد واحد لكل حزب:
الحزب 'أ'، الحزب 'ب'، الحزب 'ت'، الحزب 'ث'

بيان الوفد الدولي حول الزيارة التمهيدية بمناسبة الإنتخابات التشريعية المغربية لسنة 2007

الرباط 15 غشت 2007

يُقدم هذا البيان من طرف الوفد الدولي المكلف بالتقييم الأولي للانتخابات التشريعية لسنة 2007 بالمغرب، والمُنظم من طرف المعهد الوطني الديمقراطي، كجزء من عمل الوفد الدولي لمراقبة الانتخابات بدعوة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهي الهيئة المكلفة بالإشراف على نشاطات مراقبة الإنتخابات . وقد زار الوفد المغرب ما بين التاسع والخامس عشر من أغسطس لسنة 2007. أما عن أهداف البعثة المكلفة بالتقييم الأولي للانتخابات فتتجلى في إظهار مدى اهتمام المنتظم الدولي بتطور المسار السياسي الديمقراطي والحكامة الديمقراطية بالمغرب، وتقديم تقييم دقيق ومحايد للمناخ السياسي وآثاره على الانتخابات البرلمانية في السابع من أغسطس، إضافة إلى تقديم توصيات لدعم التطور الديمقراطي بالمغرب.

كان الوفد مرؤوساً من طرف السيدة فرانسيس فيتزجرالد (Frances Fitzgerald) عضوة الغرفة العليا للبرلمان الإيرلندي. ولقد ضم الوفد كلاً من:

- السيد جوزيف جيلورد (Joseph Gaylord) مستشار سياسي ومدير تنفيذي سابق للجنة الكونغرس التابعة للحزب الجمهوري الأمريكي.
- السيد ماثيو فرومين (Matthew Frumin) مستشار كبير لدى المعهد الوطني الديمقراطي.
- السيدة تامارا كوفمان ويتس (Tamara Cofman Wittes) باحثة جامعية ومديرة مشروع الديمقراطية والتنمية بالشرق الأوسط بمركز صابان لسياسة الشرق الأوسط التابع لمؤسسة بروكينز
- السيد عبد الرضى حسن، الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان

لقد قام الوفد بإنجاز تقييمه طبقاً للقانون المغربي وعلى ضوء المعايير الدولية للمراقبة المحايدة للانتخابات الواردة في إعلان المبادئ الخاص بالمراقبة الدولية للانتخابات.

التقى الوفد، خلال إقامته، بعدد كبيرمن الزعماء السياسيين والمدنيين والمسؤولين الحكوميين وممثلي السلطات المحلية وممثلي وسائل الإعلام والهيئات الدولية المستقرة بالرباط. كما قام أعضاء الوفد بزيارة لمدينة فاس ومكناس وبنسليمان.

سيزور المغرب وفد مكون مما يناهز خمسين عضواً خلال أسبوع يوم الاقتراع، حيث سينتشر أعضاء الوفد عبر تراب المملكة لمراقبة الحملة الانتخابية والعملية الانتخابية وكذا تطور المسار السياسي بعد الانتخابات. وسوف ينجز أعضاء الوفد تقريراً منفصلاً حول ملاحظاتهم.

إن الوفد لا يسعى للتدخل في عملية الاقتراع وليست له أية نية أو القدرة على تقديم تقييم نهائي للعملية، فالكلمة الأخيرة تبقى للشعب المغربي الذي سيقرر دلالة انتخابات 2007 وأهميتها. ما يسعى إليه الوفد هو تقديم عرض بغرض تعزيز المسار الديمقراطي بالمغرب.

I. ملخص تركيبي

تقدم الانتخابات البرلمانية للسابع من شتنبر لسنة 2007 فرصة للشعب المغربي لتدعيم البناء الديمقراطي القائم على الانفتاح السياسي الذي عرفته البلاد خلال العشر سنوات الأخيرة. فبينما لم يكن التطور المُحرزمتماسكا بشكل مستمر، فإن التقدم الذي شهدته هذه المرحلة بصفة إجمالية لتحقيق المزيد من الانفتاح السياسي والاجتماعي في إطار نظام ملكي مُمركز كان إيجابيا الى حد لا بأس به. إن انتخابات 2007 تمنح فرصة هامة لتعميق مسار الدمقرطة بالمغرب.

يتسم المناخ الانتخابي الحالي بالعديد من العوامل الإيجابية بما في ذلك الجهد المتنامي المبذول من طرف الأحزاب السياسية الرئيسية للتميز عن بعضها البعض من خلال برامجها السياسية المبنية على قضايا محددة ومن خلال حملات تنافسية تركز على مصالح الناخبين. وعلى نحو مماثل، فإن الجهود الجثيتة المبذولة في مجال نشر الثقافة المدنية وتسجيل الناخبين تطمح إلى عكس تيار العزوف السياسي خصوصاً في أوساط الناخبين الشباب. زيادة على ذلك، تبدو الاستعدادات الإدارية للانتخابات مثيرة للإعجاب، كما يجب التنويه بالدور الإيجابي والجدير بالملاحظة الذي يلعبه المجتمع المدني في مجال المناصرة و توعية الناخبين وإعداد المراقبين المحليين للانتخابات القادمة.

غير أن هذا النشاط الإنتخابي الإيجابي يحدث في سياق فقدان مستمر للثقة في المؤسسات السياسية والهياكل النظام التي قد تحد من أثر الانتخابات. فالجهود المثيرة للإعجاب والهادفة للرفع من نسبة مشاركة الناخبين تعكس كذلك الانشغال الأساسي بالمخاطر المحدقة بالتطور الديمقراطي بسبب الاستياء الناخبين و ما يترتب عنه من مشاركة ضعيفة. و في نفس الوقت، وأخذاً بعين الاعتبار آليات القانون الانتخابي، فإنه سيكون من الصعب جداً لأي حزب سياسي الحصول على أغلبية كبيرة داخل البرلمان. و قد يكون هناك كذلك عدم تطابق بين الأصوات المحصل عليها من طرف الأحزاب وبين تمثيليتها داخل البرلمان المنتخب.

هناك جهود حثيثة للارتقاء بدور المرأة. لكن ينبغي أن يستمر التركيز على إيجاد أفضل السبل لمزيد من التمكين السياسي للمرأة. كما أن بعض الأحداث الأخيرة المرتبطة بالتحديات التي واجهتها الصحافة من شأنها أن تُأثر على التغطية السياسية وبالتالي على الانتخابات.

وسيكون من الأهمية بمكان بالنسبة للسلطات المغربية بأن تسمح بأعلى درجة من الانفتاح في مجال تنظيم الحملات الانتخابية وكذا التبادل الحر للأفكار استعدادا للإنتخابات. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، ، فإن كل الجهود يجب أن تُبدل، عقب الإنتخابات، لكي تكون التمثيلية داخل الحكومة المقبلة تعكس، بأعلى درجة ممكنة، إرادة الشعب المغربي وأن تُمنح الحكومة والبرلمان المنتخبين قدرة أكبر على تمثيل مصالح المواطنين ولعب دورهما بشكل فعال. ولكي يكون المسار الديمقراطي أكثر نجاعة، ينبغي الربط بين اختيارات الناخبين والقرارات السياسية. ومن المحتمل أن يمثل ذلك المهمة الأولى للمغرب في تطوره الديمقراطي بعد انتهاء انتخابات 2007.

II. السياق الانتخابي

تعتبر الفترة السابقة للانتخابات فترة حاسمة لفهم مدى ديمقراطية الانتخابات وتقييمها. حيث أنه يتعين على التقييم الكامل والشامل لأي انتخابات أن يأخذ بعين الاعتبار كل أوجه العملية الانتخابية من إطار قانوني، ومناخ سياسي قبل الحملة الانتخابية وخلالها، والتدابير المرتبطة بعملية الاقتراع وفرز الأصوات، وترتيب النتائج، والتحقيق وكذا البث في الشكايات إضافة إلى الظروف المرافقة لتفعيل نتائج الانتخابات.

خلال العقد الأخير، شهد المغرب تحولاً كبيرا من خلال تجربته لانفتاح سياسي واجتماعي أكبر في إطار نظام ملكي مُمركز. وقد أخذت جهود الانفتاح، التي بدأت خلال السنوات الأخيرة من حكم الملك الراحل الحسن الثاني بعد عقود من التحكم السلطوي، زخما مهما عقب اعتلاء الملك محمد السادس العرش في 1999. فقد أديرت الانتخابات التشريعية لسنة 2002 بشكل جيد إلى حد معقول، بتعيين السلطات المشرفة على الانتخابات لمراقبين محليين لأول مرة، و من خلال تأمين ولوج كل الأحزاب السياسية لوسائل الإعلام وكذلك من خلال إطلاق مبادرات برعاية من الحكومة لتوعية الناخبين.

ولقد سجلت الانتخابات كذلك دورا أفضل للنساء في المعترك السياسي عبر اتفاق كل الأحزاب على تخصيص لائحة وطنية للمرشحات. هذه الخطوة مكنت من رفع عدد النساء بشكل ملحوظ في البرلمان حيث انتقل عددهن من امرأتين إلى 35 امرأة. كما أدى هذا الانفتاح إلى فتح ملفات حقوقية أخرى مرتبطة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية من ضمنها إصلاح مدونة الأسرة وإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة. وتم التركيز كذلك على إصلاحات سياسية أخرى من شأنها التسريع بإنشاء حكومة مسؤولة لها اختصاصات ومهام واضحة وقادرة على الالتحام حول برنامج محدد المعالم. بعد انتخابات 2002 ساد نوع من الإحباط حين قام الملك محمد السادس بتعيين رئيس للوزراء من خارج الأحزاب السياسية. وقبيل الانتخابات القادمة هناك إنطباع لدى الأحزاب السياسية بأن الملك سيأخذ بعين الاعتبار الخريطة السياسية التي ستفرزها نتائج انتخابات 2007 من اجل إعطاء مسؤولية الحكومة للأغلبية البرلمانية، كما جاء ذلك في الخطاب الملكي بتاريخ 2004/10/8 بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية.

وبينما كان هناك زخم مهم في عملية الدمقرطة عقب انتخابات 2002، كما تمت الإشارة إلى ذلك بتفصيل أكبر فيما سبق، فإن بعض الأحداث الأخيرة حدت من ذلك الزخم، جاعلة من انتخابات 2007 انتخابات أكثر أهمية في تحديد مدى قدرة المسار الديمقراطي على كسب ثقة الجمهور. وفيما يلي عرض لبعض المظاهر المحددة للسياق الانتخابي بالنسبة للانتخابات البرلمانية لسنة 2007.

قانون الأحزاب السياسية: كخطوة أولى للإصلاح السياسي استعدادا لانتخابات 2007، مكنت عملية تشاورية مع الأحزاب السياسية من اعتماد قانون جديد للأحزاب السياسية في شهر دجنبر 2005. ويحدد القانون القواعد والإجراءات التنظيمية التي تروم تعزيز الأحزاب السياسية وإبعادها عن التنظيم الممركز والقائم على الشخصنة. وتتضمن هذه الإصلاحات تشجيع اعتماد برامج سياسية واضحة قائمة على إيديولوجيات وسياسات اجتماعية، وعلى استعمال آليات الديمقراطية الداخلية لتشجيع مشاركة أعضاء الأحزاب وكذا التزام الشفافية فيما يخص تمويل الأحزاب. ولقد تم التطرق كذلك لبعض المناحي الأخرى من ضمنها تمويل الدولة للأحزاب، والحد الأدنى من المعايير التي تمكن من

اعتراف الدولة بالأحزاب، إضافة إلى إضفاء الطابع الرسمي على التحالفات و كذا ضرورة عقد الأحزاب لمؤتمرها العام مرة كل خمس سنوات.

لقد تمت المصادقة على هذا القانون بهدف تيسير إدارة المشهد السياسي ، وذلك من خلال تقوية الأحزاب وتعزيزها. ويبدو بأن هذا القانون قد شكل عاملاً مهماً ساهم في تقوية الأحزاب وتجديد قياداتها بفضل مزيد من الدمقرطة الداخلية.

القانون الانتخابي: في سنة 2002 أنهت الحكومة المغربية بشكل رسمي الإصلاحات المتعلقة بالقوانين الانتخابية استعدادا لانتخابات نفس السنة. ولا زال العمل جاريا بهذا النظام الذي أدخلت عليه مؤخرا تعديلات طفيفة. فلقد اختارت الحكومة المغربية العمل بنظام الانتخابات الذي يرتكز على التمثيلية النسبية بأكبر بقية وكذلك على دوائر انتخابية متعددة المرشحين، عوض النظام القديم الذي كان يعتمد نظام الإنتخاب بالأغلبية مع تقديم مرشح واحد عن كل دائرة. وعلى ضوء هذا النظام، يتوجب على كل حزب يريد الترشح في دائرة ما أن يضع لائحة مرشحين تُوازي في عددها عدد المقاعد المتنافس عليها في تلك الدائرة. وعند الإدلاء بالتصويت، يقوم الناخب بتحديد اختياره مصوتا على حزب معين عوض مرشح معين. فالنظام المغربي يعتمد نظام اللائحة غير المفتوحة ،الأمر الذي يعني أن كل حزب يحدد ترتيب مرشحيه الواردين في اللائحة والمنتخبين. ويمكن للناخب، رجلا كان أو امرأة، أن يختار الحزب الذي يفضله، وليس المرشح من لائحة الحزب الذي يرغب أو ترغب في انتخابه. وتضمنت هذه التغييرات كذلك التوجه نحو استعمال ورقة تصويت واحدة، مما شكل خطوة إيجابية قللت من فرص شراء الأصوات. إن نظام الاقتراع القائم على التمثيلية النسبية كما يُطبق في المغرب والذي يلجا إلى نظام الأكبر بقية لمنح المقاعد يجعل من الصعب جدا فوز أي حزب بمفرده بأكثر من مقعد عن كل دائرة، مما يزيد من احتمال توزيع المقاعد بالتساوي نسبيا بين الأحزاب الكبرى.

لقد تمت مراجعة القانون الانتخابي مع بداية سنة 2007. وبينما كان من الممكن بأن توفر تلك التعديلات فرصة لجعل التمثيلية داخل البرلمان تساير الاقتراع الشعبي، فإن الصيغة النهائية لهذا القانون لم تأت بشئ يذكر في معالجة مشاكل الأحزاب التي لا تستطيع كسب أكثر من مقعد واحد في الدائرة. غير أن القانون، رفع من الحد الأدنى المطلوب للحصول على مقاعد في البرلمان من ثلاثة إلى ستة بالمائة، في حين رفضت بعض المقترحات الداعية إلى رفع هذا الحد الأدنى إلى عشرة بالمائة. وليس من المحتمل أن يكون لهذا التغيير للعمل بالحد الأدنى وقع بخصوص توزيع المقاعد على مستوى الدائرة، ولكنه يمكن أن يُؤثر على توزيع المقاعد داخل القائمة الوطنية للنساء. وفي مطلع سنة 2007، طالت العديد من التعديلات الدوائر فارتفع عددها إلى 95 حيث أنشأت أقصى عدد من المقاعد لكل دائرة مكونة من خمسة . وفي غضون ذلك، رفض المجلس الدستوري نسبة ثلاثة في المائة من الأصوات كشرط مسبق لأي حزب أن يكون قد حصل عليها في انتخابات 2002 حتى يتمكن من خوض غمار انتخابات 2007. غير أن جوهر هذه التعديلات لم يغير من شيء في الأثر المحتمل للصيغة التي أعد بها النظام الانتخابي: فهناك توزيع متساوي نسبياً للمقاعد بين الأحزاب الرئيسية بالرغم من احتمال أن يكون الفرق في مجموع الأصوات كبيراً بين الأحزاب الكبرى.

إن التوفيق بين الاعتماد على نظام أكبر بقية لتوزيع المقاعد وإعادة تقسيم بعض الدوائر الانتخابية يثير مخاطركبيرة بحيث قد تِؤدي الانتخابات مرة أخرى إلى عدم فوز أي حزب بأغلبية مهمة في البرلمان وأن تفوز بعض الأحزاب الرئيسية بمقاعد أقل مما قد تتيحه أصوات الناخبين. ولا يمكن الجزم بمثل هذه الأمور إلا بعد انتهاء الانتخابات إذا ما تحققت إحدى هاتين النتيجتين. غير أن خطر حدوث هذا التباعد بين مجموع الأصوات المُحَصلة في الاقتراع العام والمقاعد المخصصة يبقى أكبرمقارنة بنظام الإنتخاب بالأغلبية بمرشح واحد لكل دائرة الذي كان معتمداً قبل سنة 2002. زيادة على ذلك، إذا لم تنجح هذه العملية فإن السلطة البرلمانية قد تُصاب بشرخ. وقد يساهم هذين العاملين في تراجع ثقة الناخبين في البرلمان والأحزاب السياسية. وبالنظر لهذه الديناميات المحتملة،فسيكون من المهم أن تتخذ السلطات

المغربية كل الخطوات المعقولة لدعم البرلمان المنتخب لأجل بناء الثقة في المؤسسات السياسية وفي المسار الديمقراطي. وسوف يكون من المهم لأعضاء البرلمان المغربي أن يمارسوا بفعالية المسؤوليات المنوطة بهم دستورياً.

تسجيل الناخبين: لقد بدلت كل من الحكومة المغربية ومكونات المجتمع المدني وكذا الأحزاب السياسية جهودا لا يُستهان بها للزيادة في التسجيل في اللوائح الانتخابية، كمحاولة منها لإيقاف التراجع الملحوظ في المشاركة خلال الدورات الانتخابية على الصعيدين المحلي والوطني. فلقد تقلصت نسبة المشاركة خلال الدورات الانتخابية الخمس الأخيرة لدرجة أن نصف المغاربة المسجلين رسمياً في اللوائح الانتخابية أدلوا بأصواتهم خلال الانتخابات الأخيرة، ويُقال بأن سبعة عشر بالمائة من الناخبين صوتوا بأوراق بيضاء. ولقد تراجعت نسبة المشاركة بعشرين في المائة حتى في الانتخابات البلدية لسنة 2003، مقارنة بما كان عليه الحال ست سنوات قبل ذلك، والتي تم فيها تخفيض سن التصويت من 20 إلى 18 سنة. كما أن وزارة الداخلية نظمت عملية لتسجيل ناخبين جدد خلال شهري أبريل وماي من سنة 2007 بهدف تسجيل ثلاثة ملايين ناخب. بالإضافة لتسجيل الناخبين حضورياً، فإنه كان بإمكان المواطنين بعث رسائل إلكترونية عبر الهاتف مستخدمين أرقاما معينة لمعرفة ما إذا كانت أسمائهم مسجلة في اللائحة الانتخابية، أو إذا ما كانت هناك حاجة لتسجيل أسمائهم. ولقد ساهمت منظمات المجتمع المدني أيضاً في الرفع من عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية وتشجيع مشاركتهم. ونتيجة لذلك بلغ عدد المسجلين في الانتخابات 15,510,505 مواطن يمثلون أكثر من 79 في المائة من الساكنة المؤهلة للانتخاب. ومن بين المسجلين هناك 10٪ ممن تم تسجيلهم للمرة الأولى وهو إنجاز جدير بالتنويه. و تشكل النساء 48.7٪ من مجموع الناخبين المسجلين. كما أن ثمانين في المائة من الناخبين المسجلين الجدد دون سن الرابعة والثلاثين و 57٪ من هذه الفئة تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 24 سنة.

ويُذكر بأن وزارة الداخلية سمحت بحصول كل الأحزاب على نسخ من قرص مُدمج يتضمن لائحة الناخبين لفترة شهر بالرغم من أن القانون لم ينص عل ذلك. ولقد أخبر جل مسؤولي الأحزاب البعثة بأنهم قد اطلعوا على اللوائح، حيث أنه رغم وجود بعض الأخطاء فإن المشاكل كانت محدودة بشكل عام.

عملية إدارة الإنتخابات: تختار العديد من الديموقراطيات الإنتقالية اللجوء إلى لجنة انتخابات مستقبلية، والتي لها مزية إضافية تتمثل في طمئنة الجمهور حول حياد الإدارة إزاء العملية الإنتخابية. وتتكلف وزارة الذاخلية في المغرب بإدارة العملية الإنتخابية، كما كلف المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان بالإشراف على الجهود المحلية والدولية لمراقبة الإنتخابات .

وتبدو استعدادات وزارة الداخلية ليوم الإنتخابات محكمة، وقد أعربت الأحزاب السياسية، على اختلاف أطيافها، عن بعض ثقتها حتى الآن في أن اجراءات يوم الإنتخابات ستتم بطريقة سلسة. وباستثناء عدد المصوتين، تتعلق الإنشغالات التي سمعت بها البعثة أساسا بخطر شراء الأصوات، والخلط الممكن فيما يخص دور المراقبين، وشفافية فرز الأصوات.

قواعد الحملة الإنتخابية: أعربت بعض الأحزاب عن انشغالها إزاء إمكانية لجوء منافسيها إلى شراء الأصوات، وهناك، حسب مايقال، حالات سابقة لهذا النوع من الممارسات ، وقد أعرب محاوروا البعثة عن اعتقادهم القوي بأن السلطات تنوي تطبيق قواعد تنظيم الحملة بشكل حازم، بما في ذلك منع أعمال كشراء الاصوات . وسيكون من المهم، بالطبع، بالنسبة للسلطات بأن تطبق بحزم كل القوانين ذات

الصلة بطريقة تساوي بين كل الأحزاب .كما يمنع استعمال موارد الدولة أو المؤسسات الدينية لأغراض سياسية،و يجب أن يطبق هذا المنع كذلك بشكل محايد.

دور المراقبين: يعطي الهيكل الإداري للإنتخابات السلطة لوزارة الذاخلية في مجال التدبير العام، وللمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان في مجال المراقبة . هناك خطر التباس الأمور بالنسبة على العاملين في مكاتب الإقتراع المحلية يوم التصويت إزاء دور وحقوق المراقبين الدوليين والمحليين ومسؤولياتهم. ولم تقدم وزارة الذاخلية حتى الآن توجيهات مكتوبة رسمية حول كيفية التعامل مع المراقبين.

وستكون هذه هي المرة الأولى التي سيحضر فيها المراقبون المحليون والدوليون . وتعي السلطات المغربية بأن المراقبين المحليين والدوليين يلعبون دورا إيجابيا جدا في تقوية العملية الديموقراطية. وحتى يتمكن المراقبون من لعب دورهم بشكل كامل وإيجابي قدر الإمكان، من الحاسم تزويد المسؤولين عن الإنتخابات في كل مكتب من مكاتب الإقتراع المحلية بتوجيهات دقيقة مكتوبة حول حقوق امراقبين ومسؤولياتهم، توجيهات تتطابق مع ما ورد في اعلان المبادئ حول المراقبة الدولية للإنتخابات.

وتتكامل جهود المراقبة المحلية مع جهود المراقبة الدولية. إذ تعتبر المراقبة المحلية طريقة مهمة لإشراك المواطنين في العملية الديموقراطية. وينبغي السماح لشبكة المراقبة المحلية المغربية باستخدام العدد الذي تراه ضروريا من المراقبين المؤهلين والمدربين، كما أنه من المهم كذلك إخبار المراقبين المحليين و الدوليين على حد سواء بحقوقهم ومسؤولياتهم، وأن يعملوا بطريقة غير منحازة ومهنية على امتداد العملية الإنتخابية بكاملها.

شفافية فرز الأصوات: نظرا للطريقة التي تعد بها الأصوات في المغرب، والصيغة المعقدة التي تمنح من خلالها المقاعد، فقد يتطلب الإعلان عن النتائج بعض الوقت بعد إقفال مكاتب الإقتراع. لكن كلما زاد التأخير، كلما زادت انشغالات الجمهور إزاء التزوير والتلاعب.

وتظهر الممارسات الدولية أنه ينبغي بذل كل الجهود للإعلان عن النتائج في أقرب وقت ممكن. ومن المهم أن تكون عملية عد الأصوات شفافة بشكل كامل وفي كل مراحلها، بالنسبة لممثلي الأحزاب السياسية والمراقبين المحليين والدوليين. ومن بين العناصر المهمة في هذه الشفافية الإعلان السريع والعمومي عن العد النهائي للأصوات، ليس فحسب بالنسبة للنتائج على المستوى الوطني وعلى مستوى الدوائر الإنتخابية، ولكن كذلك عدد الأصوات المعدودة في كل مكتب محلي للتصويت، وهو ما قد يكون له تأثير على عدم احتساب بعض الأصوات على المستوى المحلي.

حملات الأحزاب: ستجري الحملة الانتخابية والتي خُصصت لها مدة أسبوعين ما بين 17 أغسطس و 6 شتنبر. وسيتمكن المرشحون من تسجيل أنفسهم رسميا ما بين 17 و 24 أغسطس بالرغم من أن بعض الأحزاب قد أعلنت في وقت سابق عن أسماء مرشحيها. وبالنظر للحركية السياسية الراهنة، هناك إشارات واضحة بأن جُل الأحزاب السياسية الرئيسية تُقر بوجوب تجاوبها مع اهتمامات الناخبين وأن تتميز عن بعضها البعض بفضل برامج سياسية واضحة ومن خلال إشراك المواطنين عبر التراب الوطني. ولقد طورت الأحزاب السياسية برامج أكثر تفصيلاً حول بعض القضايا المحددة، كما كثفت من لقاءاتها مع الناخبين وشاركت في نقاشات عمومية واجتماعات بمقرات

المجالس البلدية. وتمثل هذه الجهود قطيعة واضحة مع المقاربات التي كانت مُتبعة في الحملات السابقة والتي كانت تُركز على الأفراد وتعتمد على العلاقات الشخصية.

إن تمويل الحملات يتطلب موارد ضخمة. ونتيجة لذلك، يبدو أن المرشحين في بعض الحالات قد تم انتقائهم ليس على أساس تاريخهم الحزبي أو التزامهم بمبادئ الحزب بقدرما تم اختيارهم على مدى قدرتهم على تمويل الحملات. وفي هذا الاتجاه يبدو المشهد السياسي المغربي مشابهاً لنظرائه عبر العالم مع التحدي الذي يكمن في ربط البرامج الوطنية بالحملة الانتخابية المحلية. ومن المهم بالنسبة للعمل الجبار الذي تقوم به الأحزاب على الصعيد الوطني والذي تُركز من خلاله على قضايا بعينها وتجعلها في قلب حملاتها، من المهم بأن يُترجَم كل هذا إلى واقع خلال الفترة اللاحقة للانتخابات، واعتباراً للاستياء المُعبر عنه حُيال النظام السياسي بالمغرب، فإنه سيكون من المهم بأن يحصل ذلك على أرض الواقع. فإذا لم يكن البرلمانيون قادرين على البرهنة على أقوالهم ببعض الإنجازات التي وعدوا بها الناخبين خلال الخمس سنوات المقبلة، فإن الناخبين سيتخلون ليس فقط عن الأحزاب وإنما عن العملية الديمقراطية كذلك.

دور النساء: لقد تمكنت النساء من تحقيق الكثير من المكتسبات في انتخابات 2002، أولاً بفضل الاتفاق الذي حصل بين الأحزاب السياسية لتخصيص حيز للنساء المرشحات في اللوائح الوطنية.ونتيجة لذلك خُصص 30 مقعدا، وبشكل أوتوماتيكي، من أصل 325 مقعدا للنساء. كما تم انتخاب خمس نساء على مستوى الدوائر، مما رفع من عدد النساء المنتخبات من امرأتين إلى35، الشيء الذي جعل من المغرب إحدى البلدان التي تتمتع بأعلى نسبة تمثيلية نسائية برلمانية. وهذا في حد ذاته إنجاز جدير بالتنويه.

لقد كانت الآمال كبيرة في توسيع اللائحة الوطنية أو إيجاد آليات أخرى لتأمين وزيادة عدد النساء البرلمانيات بنسبة أعلى من نسبة عشرة في المائة. غير أن القانون الانتخابي في صيغته النهائية لم يزد من حظوظ تمثيلية النساء مُبقياً بذلك على الوضع الراهن. ومع غياب أي تغيير في اللائحة الوطنية، فإن المزيد من الجهد تم بدله من طرف الجمعيات النسائية والنساء المُتحزبات للارتقاء بتمثيلية النساء على مستوى اللوائح الحزبية على مستوى الدائرة وتعبئة النساء المرشحات لخوض غمار حملات انتخابية أكثر تنافسية وفعالية لكن كانت النتائج محدودة. لقد عبرت المجموعات النسائية عن انشغالها من كون اللائحة الوطنية قد قلصت من عوامل التحفيز بالنسبة للأحزاب السياسية للدفع بالمناضلات المؤهلات وإعطائهن فرصة لترأس لوائح الحزب المحلية. ويبقى المجتمع المغربي هو المستفيد الأول من التحليل المستمر للتأثير الذي أحدثته التغييرات الأخيرة، وذلك لتحديد أفضل السبل على المدى البعيد لتشجيع مشاركة النساء في العمل السياسي وزيادة مشاركتها في التمثيلية البرلمانية.

دور المجتمع المدني: بانخراطها بشكل أكثر فعالية في القضايا الجوهرية التي تستحوذ على اهتمامها وبتنظيمها لحملات إعلامية فعالة نسبياً وموجهة للجمهور بخصوص قضايا ومواضيع محددة تجاوبت منظمات المجتمع المدني مع الانفتاح المعبر عنه من خلال المبادرات التي أطلقها الملك. فمراجعة مدونة الأسرة على سبيل المثال، منحت العديد من الفرص لمجموعات مختلفة لتمضي قُدماً وتُظهر قدرتها على التأثير على المستوى السياسي. كذلك الشأن بالنسبة لهيأة الإنصاف والمصالحة التي مكنت منظمات المجتمع المدني من العمل كصلة وصل بين الجمهور وصناع القرار. وباتساع فضاء الحريات تناولت منظمات المجتمع المدني قضايا أكثر حساسية مثل الدفاع عن حقوق الإنسان والولوج للمعلومات بشكل أقوى.

وينصب هذا الجُهد حاليا على التحضير للانتخابات. وفي هذا الصدد اضطلع المجتمع المدني بأدوار ريادية في نشر الثقافة الانتخابية والتي تُعتبر أساسية في خفض عدد الأوراق الانتخابية اللاغية مقارنة بالنسبة المعتادة المرتفعة (17 في المائة سنة 2002). ولقد مكنت الجهود المبذولة من طرف جمعية 2007 دابا وبعض الجمعيات المحلية الأخرى،على سبيل المثال، من التواصل مع ما يزيد عن مليوني مواطن بشكل شخصي في كل مناطق البلاد. هذا بالإضافة إلى الحملات الإشهارية التي نظمتها هذه المنظمات على أمواج الإذاعة والتلفزة والتي خاطبت الملايين، ناهيك عن منظمات المجتمع المدني التي لعبت دوراً هاماً في إدارة وتتبع بعض القضايا المرتبطة بالانتخابات في الأوساط الحزبية. ولخلق جبهة متماسكة تضطلع بمهمة المراقبة المحلية شكلت منظمات المجتمع المدني نسيجاً جمعوياً، إذ يُمكن للمراقبين المحليين أن يُقدموا دعما ثمينا خلال العملية الانتخابية. وكما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل، سيكون من المهم إخبار المسؤولين عن الإنتخابات بحقوق المراقبين وواجباتهم وأن يكون المراقبون بشكل كامل في مجال هذه المواضيع وكذا في مجال الإجراءات ذات الصلة بيوم الاقتراع.

دور وسائل الإعلام: ينظر إلى المغرب أحيانا على أنه "نسبيا واحة لحرية الصحافة" بالمقارنة مع دول الجوار والدول العربية. لقد خفت الرقابة على الصحافة في عهد الحسن الثاني قبيل وفاته سنة 1999. وكان الجميع يحدوه أمل كبير في المزيد من التحرر على عهد الملك محمد السادس في خضم وعود بتحول ديمقراطي. إن الدستور المغربي يكفل حرية الصحافة لكنه من الغير القانوني وفق قانون الصحافة انتقاد الاسلام والملك و"الوحدة الترابية" (أي حق المغرب في الصحراء الغربية). ويتعرض جراء ذلك الصحفيون الذين يخرقون هذا القانون إلى أحكام بالسجن لمدة طويلة وغرامات مالية ثقيلة.

لقد تعرضت حرية الصحافة لتحديات كبيرة قبل الانتخابات. ففي يناير 2007 تم الحكم على ادريس كسيكس وسناء العاجي من مجلة "نيشان" الأسبوعية الناطقة بالدارجة بثلاث سنوات سجنا مع وقف التنفيذ وغرامة 9 آلاف دولار لكل منهما لنشرهما مقالا من عشر صفحات تحت عنوان: "كيف يضحك المغاربة من الدين والجنس والسياسة". كما منعا من مزاولة الصحافة لمدة شهرين تم فيها وقف المجلة وإغلاق موقعها على الشبكة المعلوماتية. وقد تم أيضا تغريم أبو بكر الجامعي رئيس تحرير الجريدة الأسبوعية الناطقة بالفرنسية "لوجورنال إيبدومادير" Le Journal Hebdomadaire 350 ألف دولار في يناير 2007 بسبب مقالات حول قضية الصحراء الغربية. كما أرغم على الاستقالة من رئاسة التحرير ليغادر بعدها المغرب. وفي الخامس من غشت 2007 قامت الحكومة المغربية بحجز مجلتي Telquel "تيلكيل" و"نيشان" Nichane الناطقتين بالفرنسية. وإتهم على إثر ذلك مدير المجلتين أحمد رضا بنشمسي "بالمس بشخص الملك والآداب العامة" عندما تناول في الافتتاحية بالتحليل الخطاب الملكي الأخير بمناسبة عيد العرش، ومقال تحت عنوان " الجنس في الثقافة الاسلامية". ومن المرتقب أن يمثل بنشمسي أمام المحكمة في 24 غشت.

لم تطل أي من هذه القضايا تغطية الانتخابات بشكل مباشر. فالوفد لم يسمع بأي مزاعم لتخويف الصحافة لحملها على دعم أو معارضة أي عضو أو حزب معين. غير أن هذا الجو المشحون قد يأثر على النقاش السياسي العام مما قد يسير في الاتجاه المعاكس للهدف الرئيسي لتوطيد العملية والمؤسسات الديمقراطية.

أما بخصوص الولوج لوسائل الاعلام أثناء الحملة الانتخابية، فسيخصص حيز زمني في وسائل البث التابعة للدولة وفق التمثيلية الراهنة في البرلمان. ومن تم فإن الفرق البرلمانية السبعة لكبرى الأحزاب التي ستتقاسم بالتساوي 70 في المائة من الوقت الاعلامي راضية

عن التوزيع على خلاف الأحزاب الصغرى غير المتوفرة على مقاعد في البرلمان والتي ستتقاسم 30 في المائة من الوقت المتبقي . إن المقاربات المرتبطة بتوزيع الحيز الزمني في وسائل الإعلام الحكومية تختلف من بلد إلى آخر، إلا أن القضية الأساس تكمن فيما إذا كانت فرصة كافية للأحزاب لتقديم برامجها حتى يتسنى للناخبين القيام باختيار سياسي صائب ومدروس. يبدو أن المقاربة المغربية تستجيب لهذا الحد الأدنى وتشبه مقاربات أخرى متبعة في بلدان أخرى. فهي تحث عن قصد أو عن غير قصد على تشجيع التحالفات والأحزاب الكبرى،ولا تشجع تكوين أحزاب صغرى، وهذه قضية تواجه كل الأنظمة السياسية.

III. التوصيات

انطلاقا من روح التعاون الدولي وقيم الديموقراطية التي نتقاسمها نقترح، و باحترام، التوصيات التالية:

1. ينبغي أن تطبق السلطات المغربية، بطريقة متساوية ومحايدة، كل القواعد الخاصة بالحملات، بما في ذلك منع شراء الأصوات، واستعمال الموارد العمومية أو موارد المؤسسات الدينية في الحملات، مع تطبيق القوانين المنظمة لتمويل الحملات

2. ينبغي على السلطات المغربية أن تسمح بأكبردرجة من الإنفتاح فيما يخص تنظيم الحملة وكذا تبادل الأفكار بشكل حر خلال الفترة الموصلة للإنتخابات. كما ينبغي تشجيع تغطية مفتوحة وكاملة للعملية الإنتخابية وللقضايا السياسية بشكل عام من طرف الصحافة ووسائل البث المغربية. وينبغي كذلك لزوم الحذر لتفادي الأعمال التي قد تؤدي إلى احباط الخطاب السياسي، سواء تعلق الأمر بالفترة السابقة على الإنتخابات أو التي تليها.

3. ينبغي على الأحزاب، على المستويين الوطني والجهوي ، أن تثابر في جهودها لكسب ولاء المصوتين من خلال قواعد مبنية على قضايا محددة وعلى الإتصال بالناخبين. كما ينبغي على الأحزاب، وبشكل خاص، أن تعمل على تشجيع وتطبيق المشاركة النشطة في العمل البرلماني لأعضائها المنتخبين الجدد. وينبغي تشجيع البرلمانيين على النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم بموجب الدستور.

4. ينبغي تزويد المسؤولين على الإنتخابات في كل مكتب اقتراع محلي بتوجيهات مكتوبة واضحة حول طريقة التعامل مع المراقبين المحليين والدوليين، وينبغي أن تستوفي تلك التوجيهات الشروط الواردة في اعلان المبادئ حول المراقبة الدولية للإنتخابات، والتي ينبغي أن تشمل كذلك حقوق المراقب المحلي ومسؤولياته

5. ينبغي أن يزود المراقبون برخصة إعتماد معترف بها من طرف الجميع تضمن لهم ولوجا مفتوحا لأماكن التصويت

6. تعتبر المراقبة المحلية وسيلة مهمة لإشراك الناخبين في العملية الديموقراطية ولتحسين إيمانهم بالعملية السياسية. كما ينبغي أن يسمح لشبكة المراقبة المحلية بأن تستخدم العدد الذي تراه ضروريا من المراقبين المؤهلين والمدربين

7. ينبغي إخبار المراقبين المحليين والدوليين وبشكل كامل بحقوقهم ومسؤولياتهم ، كما على هؤلاء أن يتصرفوا بطريقة غير منحازة ومهنية

8. ينبغي الإعلان عن نتائج التصويت في أسرع وقت ممكن، كما ينبغي أن يتاح للمراقبين ولوج تام من خلال الإطلاع على فرز الأصوات وإعداد جداول النتائج. كما ينبغي نشر العدد النهائي للأصوات مباشرة بعد جدولتها، بما في ذلك المجموع الكامل أو الأعداد مفصلة حسب مكاتب التصويت

9. على الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني أن تستمر في جهود الإتصال بالناخبين. لكن ستتطلب زيادة إشراك المواطن ، على المدى البعيد ، جهودا كبيرة لتوطيد العلاقة بين اختيارات الناخب و التمثيلية البرلمانية ونتائج السياسات

10. ينبغي على السلطات المغربية، على مدى أطول،أن تفكر في التغييرات القانونية التي من شأنها أن تنمي و تعزز تمثيلية الأحزاب السياسية بشكل فعال، وتزيد من فعالية المؤسسات السياسية

11. ينبغي تتبع، وعن كتب، آثار هيكل الإنتخابات على مشاركة المرأة وتقييمها لتحديد أفضل السبل للرفع من التمكين السياسي للمرأة ومن تمثيليتها في البرلمان وعلى مستوى الزعامة في الأحزاب السياسية.

ويود الوفد أن يعرب عن تقديره لكل الذين التقى بهم

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بجيرار لاتوليب في الرباط على الرقم 50/26 01 77 37 212+، وفي واشنطن بجيفري انجلند على الرقم 5500 728 202 1+.

ملخص لنتائج المجموعات البؤرية لفترة ما قبل الانتخابات

من 11 أكتوبر إلى 30 نوفمبر 2006، أجرى مركز مرآة الناس "People's Mirror" سلسلة من المجموعات البؤرية (16 المجموعة) حول نظرة المواطنين للأحزاب السياسية، وتضمنت أهداف البحث اختبار مفاهيم خطاب الحزب، وتقييم احتياجات المواطنين وأولوياتهم، وما ينتظرونه من الأحزاب السياسية.

حسب هذا التقييم، النظرة العامة للأحزاب السياسية هي نظرة سلبية ومطبوعة بعدم الثقة عامة في قدرة الأحزاب على الإسهام في تنمية البلد. كما أن معرفة المشاركين عن الأحزاب محدودة وتُظهر نقصا في التواصل بين الأحزاب والمواطنين. وباستثناء حزب العدالة والتنمية، فإن غالبية الأحزاب متهمة بالفساد والكذب على الناخبين أثناء الانتخابات. والشباب هم بصورة خاصة أكثر ارتيابا حول الأحزاب وغير مرتاحين للنظام السياسي ككل.

يبين اختبار مفاهيم الخطاب ارتفاعا مهما للتيار المحافظ، لاسيما لدى فئات الشباب. ومع ذلك، تبقى المحافظة ذات طابع ثقافي أكثر منه سياسي، حيث ينبذ أغلب المشاركين الحداثة كنمط عيش، بينما يتبنون جوانبها التقنية والتنموية. لهذا، قد يكون من المناسب تسمية هذه الفئات "مناصرو حماية الثقافة". فهم يخشون التأثير المحتمل للحداثة على هويتهم وقيمهم الاجتماعية والدينية. في نفس الاتجاه، تعتبر الرسائل الدينية أكثر جاذبية لأن الدين يقترن بالحكامة الجيدة، وفساد أقل وتدبير أسلم للمال العام. ومع ذلك، وبصورة مترادفة، ينبذ المشاركون الأنماط الدينية للحكامة ويقرنونها بالحد من الحرية وبالإرهاب.

يرى المشاركون بأن على الأحزاب أن تبدأ بتحسين وسائلها في التواصل مع الناخبين من أجل الرفع من مصداقيتها وإعادة بناء الثقة بين الأحزاب والناخبين.

النظرة العامة للأحزاب السياسية

لدى المشاركين في المجموعات البؤرية، عموما، نظرة سلبية للأحزاب السياسية. فهم يرونها غير جديرة بالثقة، فاسدة وعاجزة عن تحقيق التغيير المنشود للبلد. واستنادا إلى تقييم مرآة الناس لنظرة المشاركين، هناك الكثير من المسائل تتعلق بمصداقية الأحزاب، وافتقارها للتواصل مع الناخبين، والفجوة الواسعة بين الأجيال.

ضعف المصداقية

> "على امتداد 20 سنة وعدت الأحزاب ببناء مدرسة في قريتي، وعلى امتداد 20 سنة لم ينفذوا وعدهم، حتى قامت بذلك منظمة غير حكومية. أتت تلك المنظمة غير الحكومية إلى قريتي وبنت مدرسة لأطفالنا. إذن عن أي أحزاب تسألني؟ لم يقوموا بأي شيء طيلة 20 سنة ! منظمة غير حكومية هي التي فعلت شيئاً." (رجل قروي)

في جميع المجموعات، عبّر المشاركون عن القليل من الثقة في قدرة الأحزاب على تحسين مستويات العيش للمواطنين. والسبب في ذلك، حسب المشاركين، مزدوج: هناك فرق شاسع بين ما تقوله الأحزاب وبين ما تقوم به فعلاً، وبين برامجها وبين أولويات المواطنين.

جميع المشاركين اتهموا الأحزاب بالكذب على الناخبين أثناء الحملات الانتخابية وبإطلاق وعود ليست لديهم النية في الالتزام بها. أكثر من هذا، لم يميز المشاركون بين الأحزاب عندما ينعتونها بالكذب، باستثناء حزب العدالة والتنمية. وكانوا منتقدين على الخصوص لأحزاب المعارضة السابقة مثل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي، ما أن أصبح في الحكومة، عجز عن الإتيان بالإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية التي سبق أن طالب بها عندما كان في المعارضة.

من جهة أخرى، كان المشاركون أكثر انشغالاً بالتحديات اليومية وكيفية تحسين مستوى عيشهم من اهتمامهم بالمفاهيم النظرية للتحول الديمقراطي والحداثة. إنهم، على العموم، يريدون وظائف، ومؤسسات للرعاية الصحية متاحة ويعتمَد عليها، وسكنا لائقا، وطُرُقا، ومدارس لأطفالهم، وفسادا أقل في المستشفيات والإدارات. غالبية المشاركين كانوا غير منفتحين على حملات الأحزاب من أجل الحقوق والحريات الثقافية والسياسية؛ وبقيت أولوياتهم وثيقة الارتباط بضرورة الإسراع بتنمية البلد للحد من الفقر وتحسين ظروف المعيشة.

> "حسناً، لنقل أن هناك تمييزاً في البلد. لكن هناك أشياء أخرى أكثر أهمية وأكثر إلحاحاً ينبغي التصدي لها [...] إذا أردنا أن ننمي البلد، علينا أن نتغلب عليها." (شاب حضري)

نقص التواصل

اشتكى المشاركون من النقص الخطير في التواصل بين الأحزاب وبين ناخبيها. وحسب غالبية المشاركين، من الجماعات الحضرية والقروية على حد سواء، لا يتوفر المواطنون على وسيلة للاتصال بممثليهم البرلمانيين، باستثناء ممثلي حزب العدالة والتنمية. وكانت الشكوى العامة هي أن الآراء لا تؤخذ بعين الاعتبار في عملية صنع القرار.

> "إنهم يتصلون بنا أثناء الانتخابات لمصلحتهم الخاصة ثم يختفون حالما يفوزون. حتى أنني لا أعرف أين يوجد مكتب ممثليَ البرلماني، ولا أدري كيف السبيل للاتصال به." (امرأة، من الطبقة الوسطى الحضرية).

وكنتيجة، فإن معرفة غالبية المشاركين عن الأحزاب السياسية، وقياداتها، وإيديولوجياتها، وتاريخها تبقى محدودة جداً. بل إن المشاركات من الوسط القروي لا يفهمن حتى معنى مصطلح "الحزب السياسي." لذا، كان المشاركون غير قادرين على التمييز بين الأحزاب العديدة وبدلا من ذلك "يضعونها جميعا في نفس الخانة."

الفجوة بين الأجيال

> " لقد نسيتنا الأحزاب. لذا، فقد نسيناها." (امرأة، طالبة)

خيبة أمل الشباب كانت جلية في جميع المجموعات البؤرية. وبالإضافة إلى الانتقادات العادية المتعلقة بالنقص في التواصل وبالوعود الكاذبة لدى الأحزاب، اعترف المشاركون الشباب بأنهم لا يجدون ذواتهم في أي من الأحزاب السياسية الموجودة، ما عدا حزب العدالة والتنمية الذي يتوجّه، من خلال برنامجه الإسلامي وخطابه المحافظ، إلى شعور بفخر ثقافي لدى المشاركين من الشباب المتعلم. أما القيادات الحزبية، حسب أغلب المشاركين الشباب، مكونة من "رجال مسنّين أخذوا الأحزاب بالوراثة" وعاجزين عن فهم الشباب، وأن وجود المواطنين الشباب في هياكل صنع القرار في الأحزاب محدود للغاية. إذ أنهم يشعرون بأن الأحزاب لا تتوجه إليهم ولا تزودهم بأنشطة توعية أو بتنظيمات يمكنهم الاندماج بها، وذلك، مرة أخرى، باستثناء حزب العدالة والتنمية، الذي وصف أغلب المشاركين منظمته الطلابية بأنها نشيطة جداً.

فهم الحداثة والدين في الخطابات السياسية

على وجه العموم، بيّن اختبار مضامين الخطابات أن المشاركين كانوا في أغلب الأحيان متقبّلين للخطابات المحايدة سياسيا، غير المثيرة للجدل، والحامية للثقافة الوطنية، والمكرسة لتنمية البلد. بعبارة أخرى، كان همهم الوحيد هو تحسين ظروف عيشهم بصرف النظر عن الأحزاب التي قد تقوم بالمهمة، مع تفضيل شديد للحزب الذي يحمي الخصوصيات الاجتماعية والمعالم الثقافية للبلد.

> " إنه لشيء جيد أن يكون لنا بلد عصري ومتقدم. هذا ما نأمل فيه جميعاً، أن نكون كفرنسا وأوربا، لكن مع الحفاظ على قيمنا وثقافتنا." (رجل، حضري منذ وقت قريب).

وفقا لذلك، كان تلقّي الخطاب الحداثي[1] إيجابيا من طرف شرائح المشاركين الأكثر فقرا، والمنحدرين من مناطق قروية نظرا لإمكانيته في تحقيق التنمية. وقد اعتبر المشاركون الحداثة بأنها تعني طرق أكثر، والتقدم التقني، وظروف عيش أفضل و"كل ما هو جديد وحديث وجيد". مع ذلك، أشارت الفئات الأصغر سنا والحضرية إلى أن الحداثة، بالمقابل، تنطوي على تهديد العولمة التي تحرف المغاربة عن خصوصياتهم الثقافية، وبالذات عن هويتهم الدينية. وأشار العديد من المشاركين من فئات الطلبة إلى أن الحداثة شديدة الارتباط بالعلمانية وبالتالي فهي في الجوهر متعارضة مع الدين. أما الفئات الأكبر سناً من الطبقة الوسطى الحضرية فكانت أكثر تقبلا للحداثة في مظهريها التقني والثقافي؛ فهي ترى فيها منتجا لحرية فردية أكثر وحماية ضد تنامي الأصولية.

1. حزب تقدمي وعصري يعمل على تحديث البلد.

"الحداثة يمكن كذلك أن تعني أن شرب الخمر مباح، أن الخيانة الزوجية مباحة، كما هي الحال في تونس. ألا تعني الحداثة العلمانية كذلك؟" (امرأة، طالبة)

"علينا تنمية البلد إذا كنا لا نريد البقاء متخلفين." (امرأة، من الطبقة الوسطى الحضرية).

بالمقابل، تتقبل المشاركون الخطاب الديني[2] بصورة أفضل عموما، خصوصا إذا أخذنا بالاعتبار ردود الفعل الأولية التلقائية. مع ذلك، فإن مناقشة أعمق لفهم المشاركين لدور الدين في السياسة كشف عن تخوف من مخاطر استخدام الدين كأداة لتحقيق مكاسب سياسية. فالدين، بعبارة أخرى، يُنظَر إليه كإضافة إيجابية إلى الحياة السياسية حينما يأتي بأخلاقيات أكثر، وفساد أقل، وحماية القيم الأخلاقية والثقافية، وفي الأخير، بنمط جيد للحكامة. وحينما قُدِّم الدين وتدخله في السياسة للمشاركين كنمط من الحكامة بحد ذاته، رفضته غالبية المشاركين. فتصور دولة إسلامية في المغرب تدار فيها الحياة طبقا للتعاليم الإسلامية، لم يكن جذابا للمشاركين، وبالتأكيد ليس بالنسبة لنفس المشاركين الذين إعتزوا بموروثهم الإسلامي ودعوا إلى الحفاظ على الهوية الدينية. وهكذا، فإن الدين كان موضع تقدير أكبر في مظهره المتعلق بالهوية منه في بُعده المتعلق بالاختلاف السياسي. ولدى الفئات الحضرية الأكبر سنا، غالباً ما تُرجِم الدين كنمط للحكامة في قوانين أكثر تقييدا للحريات الفردية، وكذلك في ارتباطه بالإرهاب.

" الدين والسياسة يجلبان الدماء. لا ينبغي خلطهما معا" (رجل، قروي)

"الدين هو الأخلاق، لذا لو استخدمنا الدين في السياسة، فسوف لن تكون لدينا أي مشاكل في السياسة." (امرأة، حضرية منذ وقت قريب)

"... لأن الدين يعني تربية حسنة، وسلوك حسن، وتنشئة نقية والاحترام للغير وللبيئة." (امرأة، من الطبقة الوسطى الحضرية).

" أنا ضد مبدأ الخلط بين الدين والسياسة، لكن الدين هو دائماً شيء جيّد. كل ما علينا القيام به هو احترام بعضنا البعض والحفاظ على كرامة المواطنين." (رجل، حضري منذ وقت قريب)

ما ينتظره المواطنون من الأحزاب

"ربما كان هؤلاء الحزبيون متحمسين في البداية، قبل الفوز في الانتخابات، وربما، لسبب من الأسباب، لم يكن لمشاريعهم أن تُنَفَّذ. لكن عليهم أن يبينوا لنا لماذا أخفقوا في الوفاء بوعودهم. هذا كل ما أريده." (امرأة، من الشباب الحضري)

2. حزب يكافح للحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية للبلد.

باستثناء عدد محدود من المشاركين الشباب الذين عبروا عن عدم اهتمام بالكامل بالأحزاب السياسية، كان أغلب المشاركين من جميع المجموعات منفتحين لإعادة فتح قنوات التواصل مع الأحزاب. أغلبهم يودون أن يعرفوا المزيد عن الأحزاب، وبرامجها، ونشاطاتها على المستوى المحلي. كانوا ينتظرون من الأحزاب أن تتصل بالمواطنين وتتواصل معهم. ومن المثير للدهشة، اعتراف العديد من المشاركين بالصعوبات التي قد تواجهها الأحزاب حالما تصبح في السلطة والتي قد تمنعها من تنفيذ برامجها والالتزام بوعودها. وعلى كل حال، فإنهم يودون أن تشرك الأحزاب المواطنين في التحديات التي تواجهها عندما تحاول الوفاء بتلك الالتزامات.

ثمّن المشاركون التواصل المباشر والتفاعلي مع الأحزاب، بلغة يستطيعون فهمها، على سبيل المثال باللهجات المحلية المغربية التي تتجنب الرطانة السياسية. وطلبوا أن يُعاملوا باحترام وأن يُستَمَع إليهم، طالما أن ما يريدونه جميعاً "هو شخص يعيرهم أذنا صاغية ويجيب على تواصلهم."

> "على الأحزاب أن تفعل ما فعلتم أنتم: دعوة الناس إلى حضور اجتماع، والالتقاء في مكان معيّن، وسؤال الناس ما هي احتياجاتهم، والقيام بذلك بصورة منتظمة، وليس فقط أثناء الانتخابات." (رجل، حضري من وقت قريب)

أعضاء الوفد الدولي الذي زار المغرب قبل الانتخابات التشريعية لسنة 2007

9–15 غشت 2007

السيدة فرانسيس فيتزجرالد

رئيسة الوفد

عضوة بالبرلمان

ايرلندا

تامارا كوفمان ويتس

باحثة جامعية ومديرة مشروع الديمقراطية والتنمية في الشرق الأوسط بمركز صابان لسياسة الشرق الأوسط التابع لمعهد بروكينز،

الولايات المتحدة

ماثيو فرومين

مستشار رئيسي في شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمعهد الديمقراطي الوطني

الولايات المتحدة

جوزيف جيلورد

مدير تنفيذي سابق للجنة الكونغرس التابعة للحزب الجمهوري

الولايات المتحدة

عبد الرضى حسن علي محمد

الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان

البحرين

أعضاء الوفد الدولي لمراقبة الانتخابات التشريعية المغربية لسنة 2007

3–10 شتنبر 2007

قيادة الوفد

عبد الرحمان أبو عرفة

مدير منتدى الفكر العربي

الأراضي الفلسطينية

ليسلي كامبل

منتسب سامي والمدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المعهد الديمقراطي الوطني

كندا

بول ديوار

عضو بالبرلمان

كندا

خورخي كيروكا

رئيس بوليفيا السابق

عضو نادي مدريد

بوليفيا

هيلين تشيرير

الكاتبة الرئيسية سابقا للوزير الأول الكندي

عضوة سابقة بمجلس العموم، البرلمان

كندا

سالي شيلتون كولبي

نائبة الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

سفيرة سابقة للولايات المتحدة الأمريكية لعدد من دول الكاريبي

الولايات المتحدة الأمريكية

جودي بار توبينكا

مسؤولة الخزينة سابقا وعضوة في مجلس الشيوخ، ولاية ألينوا

الولايات المتحدة الأمريكية

لاوس ويبس فان دير لان

عضو سابق في البرلمان

عضو سابق في البلمان الأوربي

هولندا

أعضاء الوفد

داليا البار

مسؤولة البرامج مقيمة، المعهد الديمقراطي الوطني

اليمن

عبد االه الدرازي

نائب الأمين العام، الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان

البحرين

ماري-كريستين أولاس

عضوة سابقة في البرلمان الأوربي

فرنسا

حكيم ه. عزالدين

مسؤول رئيسي مقيم مكلف بالبرامج، المعهد الديمقراطي الوطني

اليمن

أندرو بارويك

عضو في الطاقم الدائم بمجلس النواب

الولايات المتحدة الأمريكية

رضوان بوجمعة

أستاذ، معهد الإعلام والمواصلات بجامعة الجزائر العاصمة

الجزائر

جون (جاك) بوكنر

عضو سابق بالكونغرس

رئيس سابق، المعهد الجمهوري الدولي

الولايات المتحدة الأمريكية

ماريتا دي بوربي-لوندين

عضوة في البرلمان

السويد

فيرجينيا (جيني) دوفين

رئيسة، مؤسسة للأبحاث فيوبوينت، ليميتد

كندا

جيفارينا دجوهان

رئيسة، المجموعة السياسية للنساء في إندونيسيا

إندونيسيا

دانيل دولان

محرر رئيسي لتقارير عن الدول لدى هيومان رايتس في الشرق الأدنى وجنوب آسيا

كتابة الدولة

الولايات المتحدة

دونيس دوكارم

عضو في البرلمان

بلجيكا

جيفري انجلند

المدير الرئيسي لبرامج بلدان المغرب العربي، المعهد الديمقراطي الوطني

الولايات المتحدة الأمريكية

كوردن فلويد

المدير التنفيذي والرئيس المدير العام، مؤسسة الصحة العقلية للأطفال في أنطاريو

كندا

ماثيو فرومين

مستشار رئيسي في شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المعهد الديمقراطي الوطني

الولايات المتحدة الأمريكية

كارا كامبرديلا

مديرة، سكولاستيك إنك. إنترناشنل بيزنيس ديفيلبمنت

الولايات المتحدة الأمريكية

والبوركا هابسبرغ-دوغلاس

عضوة في البرلمان

السويد

جوزيف هول

مستشار رئيسي في شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المدير المقيم، مكتب المعهد الديمقراطي الوطني بلبنان

الولايات المتحدة الأمريكية

كيندا علي حطار

منسق البرامج ومدرب في مجال حقوق الإنسان، المركز الوطني لحقوق الإنسان بعمان

الأردن

كريك هاول

مسؤول رئيسي عن البرامج، المعهد الديمقراطي الوطني

الولايات المتحدة الأمريكية

رانا حسيني

مراسلة صحفية رئيسية، جوردن تايمز

الأردن

مريم خازيوري

محاسبة إقليمية رئيسية، المعهد الديمقراطي الوطني

الولايات المتحدة الأمريكية

صونيا لاكيس

مساعدة الرئيس، الاتحاد اللبناني للأشخاص المعاقين بدنيا

لبنان

سيلفانا لاكيس

الرئيسة، الاتحاد اللبناني للأشخاص المعاقين بدنيا

لبنان

فرانس-إيزابيل لانكلوا

نائبة مدير السياسات والبرامج والتخطيط، حقوق وديمقراطية

كندا

دين لوكان

النائب الرئيسي للمحافظ وكاتب بمقاطعة، لوس أنجلس، كاليفورنيا

الولايات المتحدة الأمريكية

صونيا لوكار

الرئيسة، لجنة النوع الاجتماعي لميثاق الاستقرار

المديرة التنفيذية، شبكة قضايا النوع الاجتماعي التابعة للمنتدى الأوربي للديمقراطية والتضامن

سلوفينيا

زوران لوتشيك

المدير التنفيذي، المركز للانتخابات الحرة والديمقراطي

صربيا

مونا مكرم-عبيد

عضوة سابقة في البرلمان

مصر

مايكل ماكفول

مدير، مركز الديمقراطية والتنمية ودولة الحق التابع لجامعة ستانفورد

الولايات المتحدة الأمريكية

ماركريطا بالسوت

عضو في البرلمان

السويد

جيرالدين بلزر

مستشارة لدى وزير البيئة والطاقة

بلجيكا

ميشايل فيلان

عضو في الطاقم الدائم، لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ

الولايات المتحدة الأمريكية

دوكلاس راولند

الرئيس، المعهد الدولي لمراقبة الانتخابات

عضو سابق في البرلمان

كندا

دونيز رودنيتشكي

مديرة الشؤون العامة، الاتحاد الكندي للعلوم الإنسانية والاجتماعية

كندا

معن سلام

مالك ومدير عام، دار النشر إيتانا

سوريا

عبد السلام

عضو، نقابة الصحافيين اليمنيين

عضو مجلس الإدارة، مركز تنمية الشباب

اليمن

آلان سانس كارتير

رئيس ديوان زعيم "العمل الديمقراطي لكيبيك"

كندا

سامر شحاتة

أستاذ مساعد في السياسة العربية، مدرسة جورجتاون للشؤون الخارجية

الولايات المتحدة الأمريكية

أولف سيوستن

عضو في البرلمان

السويد

باتريشيا (بادي) طورسني

نائبة الكاتب الرئيسي لزعيم المعارضة الكندية

عضوة سابقة في البرلمان

كندا

روبرت (بوب) فاناسيك

الرئيس، روبرت فاناسيك وشركائه

رئيس سابق لمجلس النواب بولاية مينيسوتا

الولايات المتحدة الأمريكية

بيتر ويشلين

المدير التنفيذ، الجمعية الأمريكية لأعضاء الكونغرس السابقين

الولايات المتحدة الأمريكية

سيسيليا وايكرين

عضوة في البرلمان

السويد

نيكول ويليت

باحثة تشريعية في الشؤون الخارجية، لدى مكتب العضوة في مجلس الشيوخ، هيلاري رودهام كلينتون

الولايات المتحدة الأمريكية

أعضاء طاقم المعهد الديمقراطي الوطني

فتيحة أولعيد

منسقة البرامج مقيمة

المغرب

يوسف أجناح

مساعد مقيم للبرامج والإعلاميات

المغرب

كنزة أقرطيط

المديرة الرئيسية المقيمة للبرامج

المغرب

ميرنا عطاالله

مسؤولة البرامج مقيمة

لبنان

كابريلا بوروفسكي

مسؤولة البرامج

الولايات المتحدة الأمريكية

أمال بوتخيل

مسؤولة إدارية مقيمة

المغرب

زينب الشبيهي

مساعدة البرامج مقيمة

المغرب

ادريس شكري

منسق مقيم لبرامج المجموعات البؤرية

المغرب

أليكساندرا سفيتكوفسكا

مسؤولة رئيسية مقيمة للبرامج

المغرب

ايريك دوهيم

مدير رئيسي مقيم للبرامج

المغرب

أمين القباج

مسؤول مقيم عن البرامج البرلمانية

المغرب

نور الأسعد

مترجمة مقيمة

لبنان

عماد الأطرسي

مساعد مقيم مكلف بالبرامج

المغرب

مونا الحمداني

مساعدة مقيمة مكلفة بالبرامج

المغرب

عادل فالا

مساعد مقيم مكلف بالبرامج

المغرب

فاطمة حجي

مسؤولة عن البرامج

الولايات المتحدة الأمريكية

ليلى جعفر

مسؤولة مقيمة مكلفة بالبرامج

مصر

نادية كميل

مديرة إدارية مقيمة

المغرب

سوزان قازان

مترجمة مقيمة

لبنان

سهام خلوق

مساعدة مقيمة مكلفة بالبرامج

المغرب

حنان خوا

منسقة البرامج مقيمة

المغرب

جيرار لاتوليب

مدير مقيم ومستشار رئيسي في شؤون برامج المغرب العربي

المغرب

جيمس ليدل

مساعد مقيم مكلف بالبرامج

المغرب

نورا مبخوتي

مساعدة مقيمة مكلفة بالبرامج

المغرب

مارك رشدان

مصمم طباعي مقيم

لبنان

دانيل ريلي

مسؤول برامج رئيسي

الولايات المتحدة الأمريكية

ياسمينة الصغروني

مسؤولة برامج مقيمة

المغرب

أروا شوباكي

مسؤولة برامج، نادي مدريد

اسبانيا

ناتالي سليمان

مترجمة مقيمة

لبنان

كريستينا صحن

مساعدة برامج رئيسية مقيمة

المغرب

صور للوفد الدولي لمراقبة الانتخابات التشريعية المغربية لسنة 2007

3–10 سبتمبر 2007

يوم الاقتراع داخل مكتب للتصويت بمدينة وادزم، المغرب

جانب من أعضاء قيادة الوفد (من اليسار): ليسلي كامبل، لاوس وييس فان دير لان، بول ديوار، سالي شيلتون كولبي، عبد الرحمان أبو عرفة، هيلين تشيرير

لاوس ويبيس فان دير لان وجورج كيروكا بعد الانتهاء من جلسة خاصة بالتوجيه

تجمع لحزب العدالة والتنمية بمقر مدرسة بمدينة طنجة

عشية يوم الاقتراع، نظم عدد كبير من الأحزاب السياسية تجمعات لتشجيع الناخبين على المشاركة في التصويت

مراقبون يتوجهون إلى مدرسة في حي تقطنه الطبقات المتوسطة العليا بمدينة الرباط

صورة عن جو الفتور الذي ساد حتى خلال يوم الاقتراع. في كثير من المدن، لم تستغل الأحزاب السياسية الأماكن المخصصة لعرض رموزها إبان الحملة الانتخابية

ملصقات أحد المرشحين على واجهة سيارة بمدينة الجديدة

فريق المراقبين الذي توجه إلى مدينة طنجة (من اليسار): معن سلام (سوريا)، نطالي سليمان (لبنان)، ميشايل ماكفول (الولايات المتحدة الأمريكية)

مراقبون في طريقهم إلى آخر مكاتب التصويت يوم الاقتراع معاينة الإغلاق الرسمي للمكاتب وانطلاق عملية عد الأصوات

انطلاق عملية عد الأصوات – المراقبون الممثلون للأحزاب السياسية يراقبون العملية

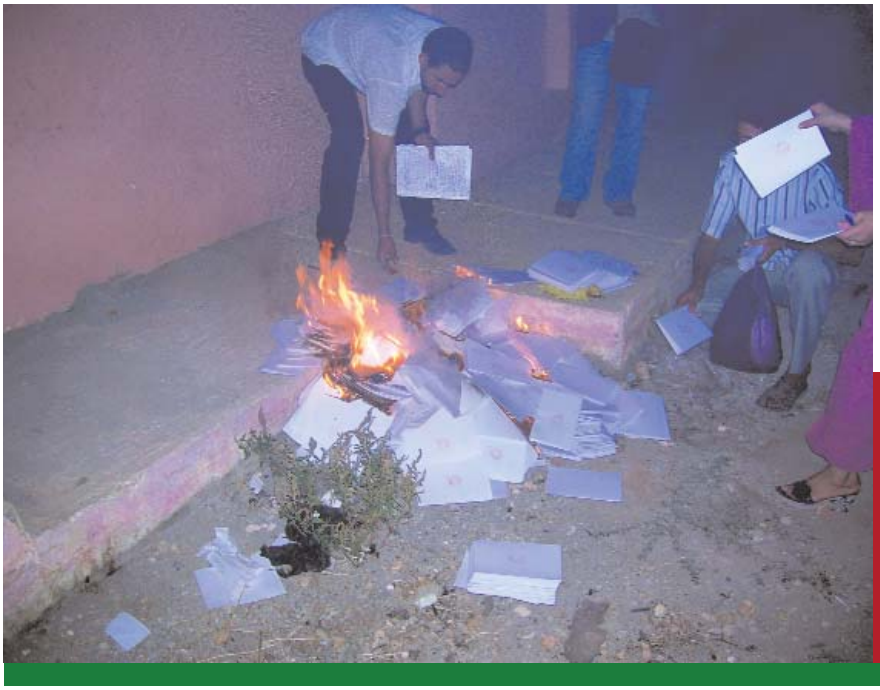

بعد الانتهاء من عملية عد الأصوات، تحرق أوراق التصويت غير المتنازع عليها. أما أوراق التصويت المتنازع عليها فيتم بعثها وحدها إلى المستوى الإداري الأعلى بمعية المحضر الذي يعكس نتيجة التصويت على مستوى مكتب التصويت

قيادة وفد المراقبين الدوليين تقدم تصريحها الأولي في ندوة صحفية بالرباط. تم نشر التصريح باللغات الثلاث: الانجليزية والعربية والفرنسية

قائمة بالألفاظ الأوائلية

CCDH Consultative Committee on Human Rights	المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
CD Compact Disc	الأقراص المدمجة
DRI Democracy Reporting International	المنظمة الدولية للديمقراطية
IER Equity and Reconciliation Commission	هيئة الإنصاف والمصالحة
MEPI Middle East Partnership Initiative	مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية
MP Popular Movement	الحركة الشعبية
NDI National Democratic Institute for International Affairs	المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية
NGO Non-governmental Organization	منظمة غير حكومية
PI Independence Party; *Istiqlal*	حزب الاستقلال
PJD Justice and Development Party	حزب العدالة والتنمية
PPS Party of Progress and Socialism	حزب التقدم والاشتراكية
PR Proportional Representation	التمثيل النسبي
RNI National Rally of Independents	التجمع الوطني للأحرار
SMS Short Message Service	س.م.س. خدمة الرسائل القصيرة
UC Union Constitutionalle	الاتحاد الدستوري
USFP Union Socialiste des Forces Populaires	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

National Democratic Institute
2030 M Street, Nw, Fifth Floor
Washington, DC 20036-3306
Tel: 202 728 5500
Fax: 202 728 5520
www.ndi.org